

4447
51A

نَقْضُ الْمَنْطُوقِ

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمنا الله وإياه ، وغفر لنا وله وللمؤمنين

حَقَّقَ الْأَصْلَ الْمَخْطُوطَ وَمَحَمَّه

الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة
الإمام الثاني والدرس بالحرم المكي
الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنع

محممه

محمد حامد الفقي

الطبعة الأولى

١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

مطبعة الرسالة المحمدية
شارع غيط النوب - القاهرة
٧٩٠١٧ ت

نَقْضُ الْمَنْطِقِ

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هـ

رحمنا الله وإياه ، وغفر لنا وله ولجميع المسلمين

حَقَّقَ الْأَصْلَ الْمَخْطُوطَ وَصَحَّه

الشيخ محمد بن عبد العزيز بن باز
الإمام الثاني والدوس بالحرم للشيخ
الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع

صَحَّه

محمد حامد الفقي

الطبعة الأولى

١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

مطبعة السنة المحمدية

علوق غيط النوى - القاهرة

ت ٧٩٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً ، قَيِّماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ، ما كُتِبَ فيه أبداً ، وينذر الذين قالوا اتخذوا لله ولداً - ما لهم به من علم ، ولا لأبائهم - كبرت كلمة تخرج من أفواههم . إن يقولون إلا كذبا) (هو الذى أنزل على عبده آيات ينفات ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، وإن الله بكم لرؤوف رحيم) .
والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبد الله ورسوله محمد ، خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين وعلى آله أجمعين .

و بعد ، فقد تفضل السلي الكبير - موئل الكرم والعلم والسلفية في جدة - الشيخ محمد بن حسين بن عمر بصيف أفندى فأعطاني النسخة بارك الله فيه وله ، الخطية لرد شيخ الإسلام الإمام المجاهد الصابر المحتسب ، حبر هذه الأمة وعالمها ، الناصح الصادق : أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني ، رضى الله عنه وأرضاه - على المنطق ، وهى منقولة بخط الأخ الشيخ عبد المعطى بن على بن يوسف المصرى النفوى ، الذى هاجر لله ورسوله إلى المدينة ، ومات بهارحه الله وغفر لنا وله ، نقلها عن الأصل الخطى المحفوظ فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، على ما كتبها أفضل الصلاة والسلام ، ثم قابلها على الأصل مع الشيخ الفاضل محمد بن على الحرکان من أفاضل طلبة العلم بالمدينة . ثم صححها الأستاذ العالم الفاضل المحقق الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة ، وعلق عليها بتراجم مختصرة لبعض من ذكرهم شيخ الإسلام من الرجال عند المناسبات ، ثم راجعها وصححها تلميذه الفاضل الشيخ سليمان ابن عبد الرحمن الصنيع العنيزى ثم المكى - الذى كان حينئذ عضواً لهيئة الأمرين المعروف والناهيين عن المنكر ، وتلميذاً فاضلاً للشيخ محمد بن عبد الرزاق

وكان نقده للفلسفة من ناحيتين : بجانبها الواضحة للعقل الصريح ، ومخالفتها الحقراء للنقل الصحيح ، ولقد برهن على ذلك بالعقل والنقل ، وكان يأتي على القواعد الكلية التي يفسط الفلاسفة ، فيزعمون أنها مسلمة ، فينقضها نقضاً مرهناً بالدليل العقلي على فسادها أو تناقضها ، والفلاسفة يزعمون - في خيلاء - : أنهم وحدهم أرباب المنطق والعقل والحكمة ، وأنهم آلهة الفكر المقدسون ، فيجىء ابن تيمية ويثبت بأدلة قوية قوة الحق : أن الفلسفة أوهام وأساطير ، وأن العقل الصريح يناقض ما ذهب إليه هؤلاء ، فيدبل براهينه من كبر الفلسفة ، ويفل من غزب خيلائها .

وإليك رأيه في أدلتهم في الفلسفة الإلهية « العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولى تستوى فيه أفرادها ، فإن الله سبحانه ليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها ، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية : لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت أدلتهم » (١) .

ويمثل الإمام الناحية الإيجابية في النقد أيضاً ، فيبين الدليل الذي يستند إليه . ولقد وحه ابن تيمية جُلَّ نقده للجباب الإلهي من الفلسفة ، أو للفلسفة « الميتافيزيقية » وناضلها نضالاً نحس فيه بتلك القوة الفكرية الجبارة ، وتلك الروح الدينية العالية ، التي يلهم الله بها ابن تيمية الحق في نضاله .
نعم كان همه قد الفلسفة الإلهية ، إذ رآها أمشاجاً من الإلحاد والكفر والزندقة ، فيقول « للمتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل ، تميزوا به .

(١) موافقة صريح المقول لصحيح المنقول جزء أول على هامش منهاج السنة النبوية (ص ١٤ ، ١٥)

بجلائف الإلهيات . فإنيهم من اجهل الناس بها ، وابعدهم عن معرفه الحق فيها ،
وكلام إرسطو مبسوط فيها قليل كثير الخطأ»^(١) ويقول « ومذهب الفلاسفة للملحدة
دائر بين التعطيل ، وبين الشرك والولادة . كما يقولونه في الإيجاب الذاتي ، فإنه
أحد أنواع الولادة . وهم ينكرون معاد الأبدان ، وقد قرن بين هذا وهذا في
الكتاب والسنة »^(٢) ورأيه مبسوط في جل كتبه .

إن ابن تيمية استوعب الفلسفة ، وفهم خطرها الجامح على الدين والأخلاق
والفكر ، فثار عليها ثورة الحق وانتصر . رآها هدامة للدين وللأخلاق ، مخافة
للعقل الصريح^(٣) ، وفي إثباته ذلك عن حق تتمثل عظمة ابن تيمية الفكرية .
خصوم ابن تيمية في عصره : ماج عصر ابن تيمية بالآراء المتباينة ، والمذاهب
المتضادة ، والمقائيد المتباينة

فلاسفة : يؤلهون أرسطو وإفلاطون ، ويثبتون قدم العالم ، ويصنون إلههم
بما يجعله عدما أو صورة ليس لها وجود إلا في القهن ، وصوفيون : هم أبناء
الفلاسفة - أو هم م الفلاسفة - حاولوا ترويح الزينغ في البيئة الدينية بأسلوب
شاعري ، فخرجوا يثبتون للإله الحلول المطلق ، أو المقيد في بعض تعينات الوجود ،
أو يؤمنون بالوحدة - شهودية أو وجودية - أو بالانحد ، وذلك نفي للإله الحق
الذي جاء رسل الله يدعون الخلق إلى عبادته ، ويرفونهم بأسمائه وصفاته .
وجهميون : يمجحون الله سبحانه من صفاته التي وصف بها نفسه ، ووصفه بها
رسوله ، وينفون الاختيار عن الإنسان . ومعتزلة : شابهوا الجهمية في التجريد
ولكهم نقوا كل أثر للقدر في الأفعال الإنسانية ، وأهملوا للانسان خلق أفضاله .

(١) ص ١٨٦ معارج الوصول من مجموعة الرسائل الكبرى

(٢) ص ١٨ من كتاب الثنويات طبعة منير الدمشقي

(٣) لا تعوزنا النصوص في الرهنة على هذا ، ولو مد الله لنا في الأجل بسطناه

على صفحات مجلتنا « الهدى النبوي » إن شاء الله تعالى .

وأشاعت: حاولوا تأسيس مذهب جديد ، ولبيكهم وضموها مذهباً ، تبدو فيتح
نزعنا التلغيق والاختيار ، حاولوا التوفيق بين المعتزلة وبين السلف ، فلم يفلحوا به
وبين الجبريين والتدريين فأخفقوا . وباطنيون : تسموا بأسماء مختلفة ، ولبسوا
ألواناً من الزخرف الخادع ، يجمعهم غرض واحد ، هو القضاء على الإسلام بما
يُلبسون به على العقول - المدفونة في أكوام التقليد الأعمى والنفلة - من أساطير
وتهاويل . وبما يزعمونه من حلول إلههم في بعض الكائنات ، وظهوره في دورات
كلية . وقضاء : مهمهم التمسك لمذاهبهم وأحزابهم ، وإن لم يظاهروهم قرآن
أو تؤيدهم سنة ، ونصارى ويهود وزنادقة .

كل هؤلاء خاصتهم ابن تيمية لله ولدينه ولرسوله ، وكان أكثر هؤلاء قد
تسلحوا بالمنطق الإرسطي ، يروه القانون الذي لا يضل ، والطريق الأقوم الذي
يهدى إلى الحق .

خاص ابن تيمية كل هؤلاء مستوعباً آراءهم ومذاهبهم ، فدرس الفلسفة ،
وفهم مسائلها فحماً دقيقاً جيداً ، والصوفية وتبين في جلاء هدفها ، والمنطق الإرسطي
الذي يتسلحون به في الحجاج ، فنجلى له ما فيه من خلل وقص . فأعلنها ثورة
عاتية ، سبق بها « بيكون » وسواء من فلاسفة الغرب .

درس ابن تيمية كل هذه المذاهب درساً دقيقاً ، جعله قوى الحجة في هاجماتهم
وكان عادلاً زهياً كريماً في نقده . فقرأ ينقل عنهم نقل الأمين العادل الزيه^(١)
وينسب الرأي لصاحبه ، لا يخطيء في النسبة ، فما يقول على فيلسوف ، ولا صوفي
ولا متكلم ، ولا فقيه ، حتى كان أحياناً - رضى الله عنه - ينفي عن بعضهم ما ألصق

(١) يحقد بعض من وسعهم مصرفي رحابها على الإمام العظيم ، فيتهمه بالكذب
في النقل . وإنى لأتحدى هذا الوتور أن يثبت لنا شيئاً من هذا ، أما نحن فنستطيع
أن ندله على عشرات - بل مئات - يرفون عنه هو هذا الاقتراء في النقل ، ولعله إنما
يحقد على ابن تيمية عرويته التي كان يمتق بها دخلاء الأعاجم ، الذين لم نستطع قلوبهم
النافذة أن تتخلص من حقدوا القديم على الإسلام . ١١

به من قول يدمنه بالحرق ، كما فعل مع رابعة ، وكما يفعل أحيانا مع الغزالي^(١) .
وإظلالا تنبعت ابن تيمية في نقوله عن الفلاسفة وعن الصوفية وعن الغزالي ،
فوجدت الأمانة والدقة والخبرة وشمول المعرفة ، ناهيك بدقته فيما ينقل عن
الكلاميين والفقهاء . أما السنة فهو بطلها المنوار ، وفارسها المجلي .

ويخلص لنا مؤلف كتاب (العقيدة والشريعة في الإسلام) جهود ابن تيمية
فيقول : « هبّ للمتأهضة البدع التي عملت على تحرير العالم الأصلية للإسلام
وتعديلها ، سواء أكان ذلك في العقائد أم في الأحكام والعبادات ، كما أبدى
هذه الضيرة في مقاومة الآثار التي أحدثتها الفلسفة في الإسلام ، حتى الصيغ
الكلامية الأشعرية ، على الرغم من أن السنة - يقصد من سموا أنفسهم أهل
السنة - قد أقرتها منذ عهد طويل ، وكافح ابن تيمية الصوفية ومبادئها الخلوئية ،
كما استفكر تقدس النبي والأولياء . وأنكر الحج إلى قبر النبي ، واعتبار المسلمين
إياه عملا ذا قيمة دينية عظيمة ، وعده بدعة مخالفة للدين . لقد نهض ابن تيمية -
دون أن يوقفه شيء - إلى مقاومة السلطات الدينية ، التي أضفت على المراسم
الطقيلية الزائدة في العبادات صفة شرعية ، هي ثمرة الإجماع ، فقد كان يرجع
دائما في تحقيقها إلى السنة ، وإلى السنة وحدها^(٢) »

ثم يتحدث عن أثر مؤلفاته فيقول : « ومؤلفاته التي تقرأ وتدرس ، كانت
في كثير من البيئات الإسلامية قوة صامدة ، تثير من وقت لآخر اغتربات عدائية
للمناهضة البدع الدخيلة على الإسلام » .

(١) غير أنه يصرح بالحق لا يدهن فيه ، فيقول « وكلام الغزالي في المضمون
خير منه كلام مشركي العرب » .

(٢) ترجمة كتاب العقيدة والشريعة لأستاذنا الدكتور الشيخ محمد يوسف
موسى وزميله الفاضلين ، ص ٢٣٥ . ويلاحظ : أنه ذكر ما يحتاج به العلماء على
البدع والخرافات : أنها أجمعت عليها الأمة . وهذا إجماع باطل ، بل هو وهم كاذب

ويتحدث بُروكلان : عن عداء الفقهاء لابن تيمية فيقول « أولئك الفقهاء الذين لم يتورعوا عن اضطهاد رجل صالح مؤمن بالله أصدق الإيمان وأشدّه ، كابن تيمية الخنيلي ، لإحجامه عن مجاراتهم في جميع ماذهبوا إليه من رأى ، ولقاومته كثيراً من مظاهر التدين لدى العامة ، كمباداة الرسل والأولياء (١) » .

ألا يخزي الحاقدون ذوو الشنآن من شهادة هذين المستشرقين ؟

هذا الكتاب : في القسم الأول من الكتاب يتحدث عن مذهب السلف في الاعتقاد ، ومحة نسبة هذا المذهب إليهم ، عارضاً آراء أئمة السلف ، وأئمة المذاهب الفقهية في هذا الموضوع ، وبعد هذا يدلل ابن تيمية بالنقل والعقل على أن السلف أعلم وأحكم أرباب المعتقدات في الإسلام ، مفاضلاً بين بعض الفرق وبعض ، جاعلاً النسبة في الأفضلية ، على نسبة القرب من السنة .

ويبدع ابن تيمية في الحجاج حين يذكر ما طاهه للفقهاء على أهل الحديث من قلة الفهم والمعرفة ، ويرد على فريتهم رداً قوياً محكماً ، مبرهناتاً على دقة الفهم . وشمول المعرفة عند أهل الحديث .

ثم يذكر المتكلمين ، مبيناً وهن اعتقادهم واضطرابه ، وأنهم أعظم الناس شكاً وحيرة في النهاية . ولابن تيمية هنا من لمعات الذهن ، ووارق البصيرة ، وتآلق الإدراك النفسى والعقلى : ما يكاد يحلى غيوب الظواهر النفسية والفكرية . ثم عرج على حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل ، وهل هو بالتولد كزعم المعتزلة ، أم بفعل الله ، كقول الأشاعرة ، أم بفيض عن العقل الفعال ، كما يهذى الفلاسفة ؟ ؟

يمرض ابن تيمية هذا ، ثم يكرر بالدليل ، فيهدم ما بنى الفلاسفة ، ويحلى الحق الحائر بين الأشاعرة والمعتزلة ، مبيناً كنهه النظر المفيد للعلم ، مبرهناتاً على أنه

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلان ص ٢٤٧ ، المجلد الثاني من الترجمة نشر دار العلم للملايين بيروت .

ما اعتمد على دليل هاد ، وأن الدليل الهادي لا يكون إلا من القرآن أو السنة ^ن عارضاً في استطراده أنواع النظر .

ويعود ابن تيمية إلى علماء الكلام ، فيصمم باضطراب الأدلة ، وبالتناقض ، والتذبذب ، والأخذ بالرأى مع تقيضه ، مقارناً بينهم وبين أهل الحديث في هذه الناحية ، فيذكر الثبات على العقيدة ، وعدم التناقض ، والنأي عن مهاوى ، الفكر ، ومزالق الرأى ، وأن كل ذلك لأهل الحديث .

ثم يحكى ما اتهم به المتكلمون أهل الحديث من أنهم مقلدون ، مفكرون لحجة العقل ، ليسوا أهل نظر واستدلال ، ويرد تلك التهمة عن أهل الحديث بما أثر عنه من قوة الحجة وسطوع البرهان ، ثم يتحدث عن الاتحاديين والجهميين ، ورأيهم في الوجود الإلهي ، وصفاته ، مبيناً أوجه التشابه في هذا الزيف بين الفريقين ، وعن الغزالي وجنوحه إلى الفلسفة والتصوف .

ثم يفصل ابن تيمية لنا مناهج الباحثين في كلام الرسول ، فيتحدث عن مناهج « التخيل ، والتجهيل ، والتأويل » مبيناً أن خاتمة الطاف للدوالة : شك وريبة وحيرة بالغة .

ثم يتحدث عن الشيعة ، وزعمهم اختصاص علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعلوم وأسرار ليست في كتاب الله ، ويتحدث عن الكتب المنسوبة إلى أئمتهم ، كالتحفير وسواه ، مدللاً على زيف كل هذه المزاعم .

ويستطرد ابن تيمية ، فيتحدث عن التفسير وجواز الترجمة . ثم يفيض في الحديث عن الملائكة . ثم يعرض أسطورة الفلسفة لليشافيزيكية « الواحد لا يصدر عنه إلا واحد » ^(١) ويبلغ ابن تيمية الذروة حين يبين بالحجة العقلية زيف هذه الأسطورة هنا وفي منهاج السنة ، وفي مجموعة الرسائل الكبرى وغيرها .

(١) يهدف الفلاسفة من وراء هذه الأسطورة إلى إثبات : قدم العالم ، ونفي صفاء الخلق عن الإله ، وتجريد الإله من صفاته الوجودية ، ونفي الربوبية والعناية .

نم يعرض لأي من قال : إن الخشوية على ضربين : مشبه بجسم ، ومتستر
بمذهب السلف . ويمتدح عليه ببيان الحق في هذا ، مبيّناً معنى هذه الكلمات
« التوحيد ، التنزيه ، التشبيه ، التجسيم » متبعاً حقيقة التوحيد الذي جاءت به
الرسول عليهم الصلاة والسلام . ثم يعرض لقول من زعم : أن طريقة السلف
أسلم . وطريقه انخلف أعلم وأحكم . مظهرأ فساد ، موضحاً أن السلامة والعلم
والحكمة في مذهب السلف .

ثم يتحدث عن الفلاسفة والباطنية وزندقتهم في زعمهم : أن الرسول لم يبين
الحق للمستور في باب التوحيد رامية إياهم - عن دليل - بالزندقة والكفر .
وأخيراً يعرض ماري به ابن الجوزي الخنابلة من التجسيم . ويبين الحق
جلياً وضحاً في هذه المسألة ، ناقلاً خلاصة هامة عن أبي الحسن محمد بن عبد الملك
الكرجي الشافعي من كتابه « الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول » عن السنة
وفضائلها وعن مذاهب الأئمة الأعلام في الصفات والأسماء الإلهية
هذا عرضي للكتاب الأول من الكتاب ، وهو كما ترى حافل شامل يبين الحق
بياناً جلياً في أدق وأعمق ما بحث فيه الفكر البشري منذ بدأ يتطلع إلى لمح
الحقيقة من وراء الأفق النائي البعيد .

القسم الثاني : نقد للنطق : في هذا تتجلى العظمة الفكرية ، والعبقرية الفذة

النادرة ، للامام الجليل ابن تيمية رحمه الله . ويمحيف الباحثون على الحق والحقيقة
حين ينسبون إلى « بيكون »^(١) و « جون ستيوارت مل »^(٢) وأضرابهما من
(١) فرنسيس بيكون التوفي سنة ١٦٢٦ ، فيلسوف إنجليزي من زعماء الفلسفة
الحديثة سبقه راموس وبعض رجال عصر النهضة في التنديد بالمنطق الأرسطي ، ثم
جاء هو يتم مبادئه ، فحمل حملة شعواء عليه ، وعارضه معارضة شديدة ، حتى ألف
كتاباً سماه « الإرجانون الجديد » ، ليعارض به مکتاب أرسطو الذي سماه
« إرجانون » ولكنه كان دنيء الطبع لئيم النفس .

(٢) فيلسوف إنجليزي توفي سنة ١٨٧٢ من زعماء المذهب الحسي ، الذي كان ==

منفكرية التوحيد ولا ينفصلها التفضل الأول والأخير في تقويم المنطق الإلهي على، ويصير منطق الاستقراء أو في الموازنة بين المنطق الصوري والمنطق للمادى بسلبيهما يعرج العقل الإنساني إلى قدس الحقيقة، ثم هاجم هؤلاء المنطق الإرسطي، متهمين إياه بالآلية والتعقيد، وفروا عنايته بالناحية الصورية لا بالملاحظة والتجربة وهي الوسيلة الناجمة لفهم ظواهر الكون، وبالقياص لا بالاستقرار الذي هو أقوم سبيل لكسب المعلومات والوصول إلى المعرفة، لكن ابن تيمية كان أسبق منهم جميعاً، إذ قد المنطق الإرسطي، في عصر كان فيه ذلك المنطق صنم الفكر المعبود، تقدمه نقداً صحيحاً زلزل من هيكله، وهتك قناع القداسة الزائف عن وجهه، ليبدو في صورته الحقيقية، ولكن كان ليكون وللم من يحتفى بهما، فذاع لما ذاك البصيص البعيد.

أما ابن تيمية فكان بين معجب لم يمن يبحث مناحي العظمة الفكرية للإمام ابن تيمية، بل عنى يبحث الجانب الاعتقادي ونشره والزيادة عنه، وبين حاقده متوهم، يحاول طمس معالم هذه العظمة، وتلك العبقرية الوثابة فوق الذرى، الألفة فوق الشمس، النادرة الوجود.

كان الحال - بعد ابن تيمية - كما يقول مؤلف كتاب العقيدة والشرعة :
« كانت المؤلفات الكلامية التي صنفها العلماء بعد وفاته مباشرة تدور حول فكرة واحدة، وهي معرفة ما إذا كان ابن تيمية زنديقاً أم مناهجاً أميناً عن السنة ؟ »^(١)
غير أننا نستبشر خيراً بما بدأت المطبعة تنشر من دقائق كنوز هذا الفكر

== له خطره في الفكر والأخلاق، وقد ردد في منطقته كثيراً من آراء الروافضيين وبعض الشكاك التقدماء، وجد في ضبط قوانين الاستقراء، وأنكر الكليات والمغانى العامة غير معترف إلا بالوقائع الجزئية والظواهر الفردية والاستقراء الذي يستند به نوع من التمثيل .

(١) ص ٢٧٦ من كتاب العقيدة والشرعة في الإسلام لجولدنزيهر .

الإسلامي الجبار ، ومن بحوث تدور حول تجلية مناحي العظمة الفكرية لهذا الإمام العظيم .

منطق إرسطو وموقف المسلمين منه : عرف إرسطو بمنطقه قبل أن يعرف شيء آخر من آثاره الفلسفية ؛ وكان لمنطقه السيادة للطلقة في العصرين : القديم والوسيط ، فلم ينازعه السيادة منطق آخر ، وأنى تكون ؟ وليس نمت سواء ! فالجلد « الإفلاطوني »^(١) أقرب إلى المناقشة والحوار منه إلى المنطق ، أما قانون « أبيقور »^(٢) فهو لا يرمى إلى وضع (قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر) بل ينصب على المعرفة أولا وطريق كسب المعلومات ، نعم قسم الأبيقوريون الفلسفة إلى ثلاثة أقسام « منطق ، طبيعة ، أخلاق » .

غير أن هذا التقسيم صوري تقليدي فحسب ، تأثروا فيه غالبا بأفلاطون ، لذا كانت عنايتهم بدراسة المنطق هزيلة .

أما « الرواقيون »^(٣) فقد قلدوا المنطق الإرسطي ، ووجهوا إليه اعتراضات هامة ، وكانوا لا يؤمنون بفكرة « السكلي » فكان طبيعيا أن يرفضوا ما بنى عليها من قواعد المنطق وقوانينه ، وحاولوا تأليف منهج استقرائي ، يدنو إلى مناهج البحث العلمي الحديث .

(١) إفلاطون : فيلسوف يوناني ولد عام ٤٢٧ ق م وهو صاحب نظرية المثل المشهورة التي كانت مصدراً كبيراً لصوفية الأديان كلها في أساطيرها ؛

(٢) فيلسوف يوناني ولد سنة ٣٤١ ق م . في ساموس ، كانت الأخلاق عنده محور الفلسفة وغايتها ، ومذهبه في الأخلاق مذهب اللذة ، فغاية الحياة عنده : هي اللذة .

(٣) الرواقية : محاصرة للأبيقورية ومعارضة لها ، وضع أصولها « زينون » وآعها من بعده تابعان له ، ومذهبها في الأخلاق : أن يعيش الإنسان وفق الطبيعة والعقل ، ويكاد يكون مذهبها حلوياً .

وكذلك عارض « الشكاك »^(١) منطق إرسطو ، إلا أن لهذه المعارضات كلها جرفها أمامه سلطان منطق إرسطو القاهر .

وقد دخل المنطق الإرسطى العالم الإسلامى في وقت مبكر^(٢) فعرفوه وعرفوا معه تلك الشروح التى أضافها إليه شراحه اليونانيون ، وعرفوا أيضا نقد الرواقية والشكاك للمنطق الإرسطى . وكان لمفكرى الإسلام وفلاسفته ومتكلميه وأصوليه وفقهائه مواقف متباينة أمام هذا المنطق .

أما الفلاسفة : فقد تلقوه بالإعجاب ، وأحاطوه بهالة من القدسية ، وأما المتكلمون والأصوليون : فجنحوا إلى الرواقية ، رافضين المنطق الإرسطى ، غير أن النزاع كان أول أمره يقدر منطق إرسطو ، حتى ليقول « إن من لا يحيط به فلا ثقة بعلومه » وبالعقلى جعله ميزانا يزن به العلوم الدينية وسواها ، فيقول فى كتابه القسطاس عن قوانين المنطق « لأدعى أنى أزن بها المعارف الدينية فقط ، بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية ، وكل علم حقيقى غير وضعى ، فإنى أميز حقه عن باطله بهذه الموازين ، وكيف لا ؟ وهو القسطاس المستقيم » غير أن النزاع رفض المنطق الإرسطى فى نهاية أمره ، وأنكر أن يكون سبيل الوصول إلى المعرفة ، ثم مضى يتلمسها عن طريق التجربة الباطنية ، أو أسطورة الكشف الصوفى ، كما صرح بذلك فى كتابه : « المنقذ من الضلال » .

أما ماسوي هؤلاء من فقهاء المسلمين : فكان موقفهم عدائيا تاما ، غير أنهم

(١) جماعة رأوا تعارض الآراء وتناقضها ، ففقدوا الإيمان بالحق والخير ، وإمامهم « يرون » (٣٦٥ - ٧٢٥) ق م . المعروف بكونه صاحب مذهب اللاأدرية ، المنكر للعلم واليقين

(٢) قيل : فى عهد خالد بن يزيد . وقيل : فى عهد أبى جعفر المنصور ؛ ولستنا بصدد تحقيق تاريخى هنا

- تباينوا ، فمريق كان مظهر عدائه يجاوى يصدوها ، محرما بها الاشتغال بالمنطق ، كان الصلاح ومن تابعه ، وفريق كان موقفه موقف الناقد بالبرهان ، وإمام هؤلاء جميعا : الإمام ابن تيمية رحمه الله .

نقد ابن تيمية للمنطق : لسنا بصدد دراسة شاملة لهذه الناحية عند الإمام ابن تيمية ، وحسبنا استنباط مظاهر نقده للمنطق من هذا الكتاب الذى نسعد بتقديمه إلى القراء .

عرض لأوجه النقد فى الكتاب : فى الكتاب يتحدث عن المنطق ، ويضيف زعم غلاته : أنه فرض كفاية . ثم يذكر ذم علماء المسلمين له ، وعدم كفاية المنطق فى الوصول إلى الحق ، وأنه لا يفيد أربابه الإيمان الواجب ، بل طالما كان المنطقى زنديقا ، وقد يجمع بين الإيمان والفساد . ثم يتحدث عن القياس وأنه ينقد الفطرة ، دون حاجة إلى تعلم المنطق . ويذكر أنه خدع بالمنطق ثم تجلى له عدم قائلته . ثم يرجع على نقد المتكلمين للمنطق ، متحدثا عن أنواع الأقيسة ومفاهيمها عند المناطقة ، وعن المشهورات ، وعن صلة القياس بالبدئية والفطرة ، ثم ينقد مناطقة الفلاسفة والمتكلمين واليهود والنصارى فى موقفهم من القياس . ثم يتحدث عن قياس التمثيل ، وعلم ما بعد الطبيعة ، وصلة المنطق بالعلوم وعدم الحاجة إليه فى الأمور العملية .

واستطرد - كعادته - مبينا تلازم الأصول الثلاثة « التوحيد ، الإيمان بالرسول ، الإيمان باليوم الآخر » ذاكرا : أن السعادة لا يحصلها منطق ولا حكمة ولا فلسفة المناطقة والحكام والفلاسفة ، وبرهن على أن غير العلم الإلهى ليس فيه يقين ، وليس سبيلا للنجاة . ثم بين أن كلام المناطقة إنما ينحصر فى الحدود التى تنفد التصورات ، وفى الأقيسة التى تنفد التصديقات ، وأن غالب كلامهم فى هذا : فيه تكلف فى العلم وفى القول ، وجاهلوا لقائده .

نقد الحد : يزعم المناطقة « أن التصور الذي ليس ببدهي لا يقال إلا

بالحد » هذا مقام سالب جال فيه الإمام وصال ، هادما لهذه القضية ، مثبتا فسادها بسفة عشر وجها ، فزاد خمسة أوجه عما ذكره في كتاب « الرد على منطق اليونانيين » وكنا نود تلخيص هذه الحجج العقلية الرائعة ، بيد أن نترك للقارئ الكريم إعمال فكره ، ليستمتع بنفسه بذلك الحجاج الفكري الرائع لدى يسموه ابن تيمية إلى الدروة ، من دقة التفكير وقوة الملاحظة ، وبصر الإدراك ولعان الذهن وغاز البصيرة . ثم يستطرد فيبين أن العرب والمسلمين منهم هم أعظم الناس إدراكا للفروق بين الصفات الذاتية ، وأدقهم في التمييز بين المشتركات .

ثم بين فضل منطق متكلمي الإسلام على سواء من منطق الفلاسفة ومتكلمي الروم . ثم بين رأيه في الحد عند المناطقة ، فيرميه بأنه حشو لكلام كثير ، وأنه يعقد السهل ، ويحيل الواضح غموضا .

نقد القياس : وينقد ابن تيمية القياس ، مبينا أن صورة القياس فطرية تنمقد دون حاجة إلى تعلم ، وأن باطل القياس المنطقي أكثر من حقه ، والحق الذي فيه فطري لا يحتاج إلى هذا القياس فيه .

ثم بدأ يستدل على فساد القياس بحجج متعددة ، تجلت فيها المواهب المكرية الرائعة النادرة للإمام ، تجليه لنا علما يسامى قصى النجم ، فوق قمة الصكر لإسماني العليا . وحق ما يقول الشيخ مصطفى عبد الرزاق « ولو أن الدراسات المنطوية صارت منذ عهد ابن تيمية على منهاجه في النقد ، بدل الشرح والتفريع والنقد لبغنا بهذه الدراسات من التجديد والرقى مبلغا عظيما^(١) »

ها نحن عرضنا ذلك الكتاب الذي سعدنا بتقدمه ، والذي تهديه مشكورة

(١) ص ١٢٥ من كتاب فيلسوف العرب والعالم الثاني

« مطبعة السنة المحمدية » إلى المفكرين ، لا في الشرق الإسلامي فحسب ، بل في شتى مناحي العالم الإنساني .

ويعتقدنا : أن المطبعة الكريمة بهذا الكتاب الذي تهديه إلينا ؛ قد شيدت لنا صرحاً آخر من بناء مجدنا الفكري الإسلامي العظيم ، ولكم كنا نود أن يفرغ جماعة من علماء الأزهر والجامعة المصرية لدراسة ابن تيمية العظيم ، وبعث مآثره ونحن نلمح الأمل شتاع النور اليوم . لأن على رأس الأزهر اليوم رجلاً عظيماً يحمل ابن تيمية ويقدره حق قدره ، وهو حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر علامة الإسلام اليوم « الشيخ عبد المجيد سليم » وفقه الله وأيده وسدده .

ترى هل يتحقق الأمل ؟

ألا إن الأمل من الله لماسح الأثمة . وربنا بيده الخير وهو على كل شيء قدير . وهو الذي يقول وقوله الحق (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) .

القاهرة { ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ هـ عبر الرحمن الوكيل
٧ فبراير سنة ١٩٥١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة

ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد، ومذهب غيرهم من المتأخرين؟
حال الصواب منهما، وما تنتحلونه أنتم من المذهبين؟ وفي أهل الحديث: هل هم
أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدم
علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟ وما تقولون في المنطق؟ وهل من قال «إنه فرض
كفاية» مصيب أم مخطيء؟

الجواب

[الحمد لله وحده]

هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن يشير إلى المهم منها والله الموفق.
قال الله تعالى (٤: ١١٥) ومن يشاقق الرسول من بعد ما بين له الهدى
ويتبع غير سبيل المؤمنين نولَّه ما حولى ونُصِّلَه جهنم وساءت مصيراً) وقد شهد الله
لأصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم بإحسان بالإيمان. فلم قطعاً أنهم المراد
بالآية الكريمة، فقال تعالى (٩: ١٠٠) والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار
والذين اتبعهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه. وأعدَّ لهم جنات تجري تحتها
الأنهار خالدين فيها أبداً. ذلك الفوز العظيم) وقال تعالى (٤٨: ١٨) لقد رضى الله
عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فلم يافي قلوبهم، فأنزل السكينة عليهم
وأثابهم ففتحاً قريباً).

فحيث تقرر^(١) أن من اتبع غير سبيلهم ولَّاه الله ما حولى وأصلاه جهنم.

(١) لعل الصواب: حيث تقرر أنهم على الهدى، وأن سبيلهم إلى رضوان الله
والفوز بالجنة: تقرر... الخ

فمن سبيلهم في الاعتقاد : الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه ، وسمي بها نفسه في كتابه وتنزيله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ، ولا سمات المحدثين ، بل أمرؤها كما جاءت ، وردوا عليها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلم بها .

وقال بعضهم - و يروى عن الشافعي - : « آمنت بما جاء عن الله ، وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراد رسول الله » .

وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصَدَقوه ، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه . وأخذ ذلك الآخرُ عن الأول ، ووَصَّى بعضهم بعضاً بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم ، وحذروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقهم ، و بينوا لنا سبيلهم ومذهبهم ، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه ، وسلوك الطريق الذي سلكوه .

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه : أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلَ مُصَدِّق لها مؤمن بها ، قابل لها ، غير مرتاب فيها ولا شاك في صدق قائلها ، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تأولوه ، ولا شبهوه بصفات المخلوقين ، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم ، ولم يجوز أن يُكْتَمَ بالكلية ، إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته ، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل مالا يحل ، بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا : أنهم كانوا إذا رأوا مَنْ يسأل عن المنتسب به بالنوا في كُفْمَةٍ ، تارة بالقول المنيف وتارة بالضرب ، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسانته ، ولذلك لما بلغ عمر رضى الله عنه أن صبيغاً يسأل عن المنتسب به أعد له عراجين النخل ، فبينما عمر يخطب قام ، فسأله عن (الذاريات ذرواً ،

فالحاملات وقرأ) وما بعدها ، فنزل عمر فقال : « لو وجدتكم مخلوقاً ^(١) لضربت الذى فيه عينك بالسيف » ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً ، وبعث به إلى البصرة ، وأمرهم أن لا يجالسوه ، فسكان بها كالبعير الأجرب لا يأتى مجلساً إلا قالوا « عزيمة أمير المؤمنين ^(٢) » ففترقوا عنه حتى تاب وحلف بالله ما يبقى يجد مما كان فى نفسه شيئاً ، فأذن عمر فى مجالسته ، فلما خرجت الخوارج أتى ، فقيل له : هذا وقتك فقال : لا ، شعنتى موعظة العبد الصالح ^(٣) .

ولما سئل مالك بن أنس رحمه الله تعالى فقيل : له يا أبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ؟ فأطرق مالك وعلاه الرضاء - يعنى العرق - وانتظر القوم ما يجيء منه فيه . فرفع رأسه إلى السائل وقال : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأحسبك رجل سوء » وأمر به فأخرج .

ومن أول الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك ، وسلك غير سبيله . وهذا الجواب من مالك رحمه الله فى الاستواء شاف كاف فى جميع الصفات ، مثل النزول والحيء ، واليد ، والوجه وغيرها .
فيقال فى مثل النزول : النزول معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وهكذا يقال فى سائر الصفات ، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة وثبت عن محمد بن الحسن - صاحب أبى حنيفة - أنه قال : « اتفق الفقهاء وكلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التى جاء بها الثقات عن

(١) يعنى مخلوق الرأس . وكان ذلك سبباً للخوارج ، كما جاء الحديث فيهم « سيأثم التحليق » .

(٢) يعنون أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عزم علينا أن لا نجالس صينياً أمراً لنا بذلك . (٣) يعنى عمر بن الخطاب رضى الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير^(١) ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسّر شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة . فإنهم لم يصفوا ولم يفسّروا ، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم بيكثوا ، فمن قال بقول جهم^(٢) فقد فارق الجماعة « انتهى .

فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة ، ولا حير فيما خرج عن إجماعهم . ولولزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفروا منه . وأولوا ذلك . فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه .

وثبت عن اسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني^(٣) أنه قال : « إن أصحاب الحديث المتسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله ، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح ، ونقله العدول الثقات . ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ، ولا يكيّفونها تكيف للشبه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضع تحريف المعتزلة^(٤) والجهمية^(٥) . وقد أعاد الله أهل السنة من التحريف والتكيف . ومن عليهم بالتفهم والتعريف حتي سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه ، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه ، واكتفوا

(١) يريد تحريف الجهمية الذي يسمونه تفسيراً .

(٢) هو الجهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضال المتبع رأس الجهمية مابوي شيئاً ولكنه زرع شراً عظيماً قتله نصر بن سيار سنة ١٢٨ هـ لقيامه مع الحارث بن شرحبيل قاضياً في عسكره خارجين على أمراء خراسان اه ملخصاً من الميزان ولسانه (٣) أنى عليه التاج السبكي في طبقاته بأنه المحدث للقرن شيخ الإسلام في زمانه يلتوفي سنة ٤٤٩ هـ .

(٤) هم أصحاب عمرو بن عبيد الذي كان من أصحاب الحسن البصري واعتزل . جـ هـ فسمى هو وأصحابه معتزلة من حينئذ .

(٥) مقلدة الجهم بن صفوان للتقدم ذكره آنفاً .

بنفى النقائص بقوله عز من قائل (٤٢ : ١١) ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير)
وبقوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) .

وقال سعيد بن جبير ^(١) « ما لم يعرفه البديون فليس من الدين » .
وثبت عن الربيع بن سليمان ^(٢) أنه قال : سألت الشافعى ^(٣) رحمه الله
تعالى عن صفات الله تعالى ؟ فقال : « حرام على العقول أن تمثل الله تعالى ، وعلى
الأوهام أن تحمده ، وعلى الظنون أن تقطع ، وعلى النفوس أن تفكر ، وعلى الضمائر
أن تعمق ، وعلى الخواطر أن تحيط ، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه ،
أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام » .

وثبت عن الحسن البصري ^(٤) أنه قال : « لقد تكلم مطرف ^(٥) على هذه
الأعواد بكلام ما قيل قبله ، ولا يقال بعده . قالوا : وما هو يا أبا سعيد ؟ قال :
الحمد لله الذى من الأيمان به : الجهلُ بغير ما وصف به نفسه » .

وقال سحنون ^(٦) « من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه » .
وثبت عن الحميدى أبي بكر عبد الله بن الزبير ^(٧) أنه قال : « أصول السنة

(١) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الجيزى المصرى ، صاحب الشافعى .
لكنه كان قليل الرواية عنه . وأكثر روايته عن عبد الله بن عبد الحكم . روى
عنه أبو داود والنسائى ، وتوفى سنة ٢٥٦ بالجيزة ودفن بها .

(٢) من أعلام فقهاء التابعين ومحدثهم ومفسريهم . قتله الحجاج الثقفى سنة ٩٥
(٣) الإمام العلم القرطبي المطلبى محمد بن إدريس بن العباس فقيه الحجاز ومصر
واليمن ناصر السنة والآداب عنها توفى سنة ٢٠٤ هـ .

(٤) سيد التابعين علما وفقها وعبادة توفى سنة ١١٠ هـ .
(٥) مطرف بن عبد الله بن الشخير من سادات التابعين له فضل وورع وعقل
وأدب مات سنة ٩٥ هـ .

(٦) صاحب مالک رحمهما الله تعالى توفى سنة ٢٤٠ هـ .
(٧) أحد الأئمة صاحب ابن عيينه ١٩ ، سنة وصحب الشافعى وتفقه به وهو شيخ
البخارى وأول حديث أخرجه فى صحيحه عنه توفى سنة ٢١٩ هـ .

— فذكر أشياء — ثم قال : وما نطق به القرآن والحديث مثل (٥ : ٦٤) وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّتْ أيديهم) ومثل (٣٩ : ٦٧) والسموات مطويات بيمينه) وما أشبه هذا من القرآن والحديث . لا تزيد فيه ولا تفسره ، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة ، ونقول (الرحمن على العرش استوى) ومن زعم غير هذا فهو جهى .

فذهب السلف رضوان الله عليهم : إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ، ونفى الكيفية عنها . لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، وإثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية . فكذلك إثبات الصفات . وعلى هذا مضى السلف كلهم . ولو ذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام الساف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب .

فمن كان قصده الحق وإظهار الصواب اكتفى بما قدمناه . ومن كان قصده الجدال والقييل والقال والمكابرة ، لم يزد التظويل إلا خروجاً عن سواء السبيل . والله الموفق .

وقد ثبت ما ادعيته من مذهب السلف رضوان الله عليهم بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلاً ، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك . ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة ، بل لقد بلغني عن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم : الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه . ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه ، قال : « اختاف أصحابنا في أخبار الصفات ، فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل ، مع نفي التشبيه عنها . وهو مذهب السلف » فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع والحد لله .

وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ^(١) أنه قال :

(١) الشهير بالماجشون التيمى مولاهم المدنى الفقيه أحد الأعلام توفى سنة ١٦٦ هـ

« عليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة . فإن السنة إنما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها . وإما سَنَها من قد علم ما في خلافتها من الزلل والخطأ والحق والتعمق . فأرضَ لنفسك بما رضوا به لأنفسهم . فإنهم عن علم وقصوا ، وببصر نافذ كفوا . ولهم كانوا على كشفها أقوى . وبتفصيلها لو كان فيها أخرى ، وإنهم لهم السابقون ، وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة فئن كان الهدى مأتم عليه لقد سبقتهم إليه ، وإن قلم حدث حدثَ بعدهم فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ، ورغب بنفسه عنهم واختار ما مَحْتَهُ فذكره على ما تلقوه عن نبيهم ، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان . ولقد وصفوا منه ما يكفي وتكلموا منه بما يشفي . فمنَ دونهم مُقَصِّر ، ومن فوقهم مُفْرِط . لقد قصر دونهم أناس فحَفُوا ، وطمح آخرون فَنَلُوا ، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم » .

فصل

وأما كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم ، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو : فبين ذلك بالقياس المعقول من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول . كما قال الله (٤١ : ٦٣) سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) فَأُخْبِرَ أَنَّهُ سَيُرِيهِمُ الْآيَاتِ الْمُرْتَبَةِ الْمَشْهُودَةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ ، ثُمَّ قَالَ (أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) أَيْ بِإِخْبَارِ اللَّهِ رَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَشَهَادَتِهِ بِذَلِكَ .

فنقول : من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم . فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيها يخالفهم فيه طريقا أخرى ، مثل المعقول والقياس والرأى ، والكلام والنظر والاستدلال والحاجة والمجادلة ، والمكاشفة والمخاطبة والوجد والدوق ، ونحو ذلك

وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها ، فهم أكل الناس عقلاً ، وأعدلهم قياساً ، وأصوبهم رأياً ، وأسدّهم كلاماً وأصحهم نظراً وأهداهم استدلالاً وأقومهم جدلاً ، وأتمهم فراسة ، وأصدقهم إلماماً ، وأحدهم بصراً ومكاشفة ، وأصوبهم سمعاً ومخاطبة ، وأعظمهم وأحسنهم وجداً وذوقاً . وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم ، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل ^(١) .

فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحدّ وأسدّ عقلاً ، وأنهم يناولون في المدة ، اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناهله غيرهم في قرون وأجيال وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمينين . وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوى الإدراك ويصححه . قال تعالى (١٧:٤٧) والذين اهتدوا زادهم هدى) وقال (٤: ٦٦ - ٦٨) ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً ، وإذا لأتيناهم من لدنا أجرًا عظيمًا ولهديناهم صراطاً مستقيماً) .

وهذا يعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم ، فلا تجد مسألة خُولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم . وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم ، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل . وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض . وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى ، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم .

فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض : فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين ، لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيماً أعظم مما عظموا به ، ولا تجد غيرهم يُعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه ، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم ، حتى إنك تجد المخالعين لهم كلهم وقت الحقيقة ^(٢) يقر بذلك ، كما قال

(١) يريد الفرق والطوائف الإسلامية .

(٢) يعنى يوم الوفاة والموت إذ به تظهر الحقيقة .

الإمام أحمد^(١) « آية ما يفتننا وبينهم يوم الجنازة » فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل طاقته ، فأما وقت الموت فلا يد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق . ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته ، مسح التوكل^(٢) موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستائه ألف ، سوى من صلى في الخانات والبيوت وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى عشرون ألفاً . وهو إنما نبّل^(٣) عند الأمة باتباع الحديث والسنة ، وكذلك الشافعي وإسحق^(٤) وغيرهما إنما نبّلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة . وكذلك البخاري^(٥) وأمثاله إنما نبّلوا بذلك ، وكذلك مالك^(٦) والأوزاعي^(٧) والثوري^(٨) وأبو حنيفة^(٩) وغيرهم إنما نبّلوا في

(١) الإمام العلم شيخ أهل الحديث والسنة ، الصابر على الهنة في الله وفي دينه وسنة نبيه : أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني المتوفى ببغداد سنة ٢٤١ هـ .
(٢) التوكل على الله الخليفة العباسي جعفر بن المعتصم بن الرشيد ، كانت خلافته (٢٢٢ — ٢٤٧ هـ) قتله ولده للتصر سنة ٢٤٧ هـ و « المسح » القياس بما تقاس به الدور والأرضين .

(٣) من النبل وهو العظمة ،

(٤) الإمام المحدث شيخ الجماعة إسحاق بن إبراهيم الشهير بإبن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ .

(٥) الإمام العلم الفرد شيخ الحديث على الإطلاق حفظاً وفقهاً وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبد الله البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ اتفقت الأمة على أن كتابه الجامع الصحيح أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .
(٦) أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة في وقته وجامع صافي علم المهاجرين والأنصار في موطنه المتوفى سنة ١٧٩ هـ .

(٧) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه أهل الشام ومحدثهم .
توفي سنة ١٥٧ هـ . (٨) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري فقيه الكوفة ومحدثها وزاهدها ومفسرها ، مع الورع والتقوى والصلابة في الدين . توفي سنة ١٦١ هـ . (٩) إمام أهل الرأي وواضع قوانين الفقه والقياس والاستحسان أبو حنيفة العمان بن ثابت بن زوطى الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ هـ .

عموم الأمة وقيل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة وما تكلّم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلالتها أو رجحان غيرها عليها .

وكذلك المسائل الاعتقادية الخيرية لم يَنْبُلْ أحد من الطوائف ورءوسهم عند الأمة إلا بجماعه من الإثبات والسنة ، فالمعتزلة أولاً - وهم فرسان الكلام - إنما يُحمدون ويُعظمون عند أتباعهم وعند من يُفَضُّ عن مساوئهم لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث وردهم على الرافضة ^(١) بعض ماخرجوا فيه عن السنة والحديث من إمامة الخلفاء وعدالة الصحابة ، وقبول الأخبار ، وتحريف الكلم عن مواضعه والتلو في على ونحو ذلك . وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يَرَجِّحُونَ على المعتزلة بما خالفهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك ، وكذلك كانوا يُستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير على وعثمان وغيرهما ، وما كفروا به المسلمين ، من الذنوب ، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة ، من إدخال الواجبات ^(٢) في الإيمان . ولهذا قالوا بالمنزلة ، وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة .

وكذلك متكلمة أهل الإثبات ، مثل الكلالية والكرامية والأشعرية إنما قُبِلُوا وَاتَّبِعُوا وَاسْتُحْمِدُوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع ^(٣) وصفاته ، وإثبات النبوة ، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع القلالت التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة . فحسناتهم نوعان : إما موافقة أهل السنة والحديث ، وإما الرد على من خالف السنة

(١) هم غلاة الشيعة الذين أفرطوا في التشيع لعلى بن أبي طالب وذريته حتى طعنوا في خلافة الخلفاء الراشدين من أبي بكر إلى عثمان وطعنوا في سائر الصحابة إلا قليلا منهم . (٢) كالصلاة والزكاة الخ .

(٣) لعل الأولى استعمال « الرب » .

والحديث ببيان تناقض حججهم . ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ^(١) ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين ، أو كلاهما . وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له بذلك . فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه - كالبيهقي ^(٢) والقشيري أبي القاسم ^(٣) وابن عساكر الدمشقي ^(٤) - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث ، أو بما رَدّه من أقوال مخالفيهم لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين ، ولولا أنه كان من أقرب بنى جنسه إلى ذلك لأحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك ، كشيخه الأول أبي علي ^(٥) وولده أبي هاشم ^(٦) لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات ^(٧) والقدر والإمامة ^(٨) والقضائل والشفاعات ، والحوض والصراف ، والميزان ، وله من الردود على المعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية ، وبيان تناقضهم : ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك ويعرف له حقه وقدره (٦٥ : ٣ قد جعل الله لكل شيء قدراً) وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ماصار ، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله : هي من جنس الجهاد المنتصر .

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري شيخ جماعة من التكلمين تنسب إليه مات سنة ٣٢٤ هـ أو ٣٣٠ هـ أوبعدها . (٢) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب السنن الكبرى والمصنفات التي سارت بها الركبان مات سنة ٤٥٨ هـ .

(٣) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري صاحب الرسالة في التصوف ورجال الطريقة مات سنة ٤٦٥ هـ . (٤) أبو القاسم الحسن بن هبة الله بن عساكر صاحب تاريخ دمشق المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

(٥) هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة في زمانه توفي سنة ٣٠٣ هـ (٦) وولده أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي توفي سنة ٣٢١ هـ (٧) يعني إثباته لصفات الله تعالى خلافا لنفاتها من الجهمية ومن واقفهم ، وإثباته للقدر ، وأن أعمال الناس وغيرهم بمشيئة الله وقدرته ، خلافا لنفاته القدر .

(٨) يعني أبا بكر ومن بعده من الراشدين وإثباته أفضالهم خلافا للرافضة والشيعة الذين يطعنون في إمامتهم وفضلهم .

قالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى^(١) يقول «الذب عن السنة أفضل من الجهاد» والجهاد قد يكون عدلاً في سياسته وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم» ولهذا مضت السنة بأن يُغزى مع كل أمير، برأ كان أو فاجراً، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره: نصره للسنة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه، فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف، إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله، من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره. وهذا هو السنة. فالخير كله باتفاق الأمة هو فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما يذم من يذم من المنحرفين عن السنة والشرعية وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك.

ومن تُكَلِّم فيه من العلماء والأمرأ وغيرهم إنما تَكَلَّم فيه أهلُ الإيمان بمخالفته السنة والشرعية، وبهذا ذم السلفُ والأئمة أهل الكلام والمتكلمين الصفاتية، كابن كرام^(٢) وابن كلاب^(٣) والأشعري. وما تكلم فيه^(٤) من تكلم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء وأهل الحديث

(١) ابن بكير التميمي النيسابوري شيخ البخاري ومسلم وغيرهما توفي سنة ٢٢٦هـ

(٢) محمد بن كرام - بتشديد الراء - السجستاني رئيس طائفة الكرامية، رمى بالتجسم وبأن الإيمان قول فقط بلا اعتقاد ولا عمل. مات سنة ٢٥٥هـ. له ترجمة في الميزان للذهبي وفي لسانه للعسقلاني. (٣) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب - بضم الكاف - الكرمانى القطان. مات بعد سنة ٢٤٠هـ. له ترجمة في لسان الميزان للعسقلاني. (٤) يعنى فى الأشعرى ومن على شاكلته كابن كرام وابن كلاب.

والصوفية إلا بما يقولون إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخلفائه عليهم أو إعراضهم عنه ، أو لاقضاء أصل قياس مَهْدُوهُ رَدُّ ذَلِكَ ^(١) ، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية ^(٢) . فإن مخالفة المسلم الصحيح الإيمان النص إنما يكون لعدم علمه به ، أو لاعتقاده صحة ما عارضه ، لكن هو ^(٣) فيما ظهر من السنة وعظم أمره يقع بتفريط من المخالف وعدوان ، فيستحق من الدم ما لا يستحقه في النص الخفي ^(٤) وكذلك فيما يقع القرعة والاختلاف يعظم فيه أمر المخالفة للسنة .

ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه ، حتى صاروا يلعنون الرافضة ^(٥) والجهمية وغيرهم على النار ، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة . فلعنوا الكَلَّابِيَّة والأشعرية ، كما كان في مملكة الأمير محمود ابن سُبُكْتِكِينَ ^(٦) وفي دولة السلاجقة ابتداء ، وكذلك الخليفة القادر ^(٧) ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء ، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ^(٨) ونحوه

(١) يعني أنهم قد يمدون قياساً ، فيقتضيه طرده : أن يردوا شيئاً من السنة ، فلذلك يتكلم فيهم القلاب عن السنة ويبين فساد هذا القياس المخالف للسنة .

(٢) كذا وصوابها « العملية » يعني أن مخالفته للسنة لطرد قياس فاسد يقع في المسائل العلمية ، كما يقع في المسائل العملية الفقهية . (٣) يعني مخالفة النص .

(٤) يريد أن مخالف النص الجلي مفرط معتد مذموم أكثر من مخالف النص الخفي .

(٥) غلاة الشيعة الذين يرفضون خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ويسبونهم وسائر

الصحابة والجهمية . كل من يوافق جهم بن صفوان المبتدع في إنكار الصفات .

والكلابية أتباع ابن كلاب المتقدم ذكره

(٦) أبو القاسم يمين الدولة محمود بن سبكتكين أمين الدولة صاحب بلاد غزنة

الملك الكبير العادل ، صاحب الفتوحات العظيمة ، وقائد الجيوش الباسانية . تملك

عليهم بعد أبيه سنة ٣٣٧ هـ . وتوفي سنة ٤٢١ هـ . وطال ملكه وعمله . له ترجمة في

تاريخ ابن كثير ص ٢٩ ج ١٢ . وفي ابن خلكان (٤ ص ٢٦٢)

(٧) الخليفة أبو العباس القادر بالله أحمد بن الأمير إسحق ابن المعتز بالله كانت

خلافته من سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ .

(٨) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلائي ، توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ

وهما به ، حتى كان يخفى ، وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته ، ثم ولى
النظام^(١) وسعوا فى رفع اللعنة ، واستفتوا من استفتوه^(٢) من قضاة العراق ،
كالدامغانى^(٣) الحنفى وأبى إسحق الشيرازى^(٤) ، وفتواهما حجة على من بخراسان
من الحنفية والشافعية . وقد قيل : إن أبى إسحق استعفى من ذلك فألزموه ، وأفتوا
بأنه لا يجوز لعنتهم ، ويعزر من يلعنهم ، وعلل الدامغانى بأنهم طائفة من
المسلمين ، وعلل أبى إسحق - مع ذلك - بأن لهم ذباً ورداً على أهل البدع
الخاصين للسنّة ، فلم يمكن الفتى أن يعطل رفع الذم إلا بموافقة السنّة والحديث .
وكذلك رأيت فى فتاوى الفقيه أبى محمد^(٥) فتوى طويلة ، فيها أشياء حسنة
قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها :

ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان ، ويعزر فاعله تعزيراً
بليغاً رادعاً ، وأما لبس الخلق والدمالج والسلاسل والأغلال ، والتختم بالحديد
والنحاس فبدعة وشبهة ، وشر الأمور محدثاتها ، وهى لم فى الدنيا وهى لباس
أهل النار ، وهى لم فى الآخرة ، إن ماتوا على ذلك . ولا يجوز السجود لغير الله
من الأحياء والأموات ولا تقبيل القبور ويعزر فاعله . ومن لعن أحداً من المسلمين

(١) نظام الملك أبو على الحسن بن على بن إسحق المتوفى سنة ٤٨٥ ترجمه ابن
كثير فى تاريخه ص ١٤٠ ج ١٢ . (٢) شرحها ابن كثير فى تاريخه ص ١١٥ ج ١٢
(٣) قاضى القضاة ببغداد أبو عبدالله محمد بن على الدامغانى الحنفى توفى سنة ٤٧٨ هـ
بداية ص ١٢٩ ج ٢ .

(٤) هو الفقيه أبو إسحق إبراهيم بن على القيروى بى الشيرازى صاحب التنبية
واللهذب والنكت واللمع وطبقات الفقهاء وغيرها من الكتب النافعة فى فروع
وأصول الشافعية . توفى سنة ٤٧٦ هـ . بداية ص ١٢٤ ج ١٢

(٥) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء
التوفى سنة ٦٦٠ هـ .

عزر على ذلك تعزيراً بليفاً . والمؤمن لا يكون لعاناً ، وما أقربه من هود اللعنة عليه قال : ولا تحمل الصلاة عند القبور ، ولا المشى عليها من الرجال والنساء ، ولا تعمل مساجد للصلاة فإنه « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » قال : وأما لمن العلماء لأئمة الأشعرية فن لعنهم عزر . وعادت اللعنة عليه فن لعن من ليس أهلاً للجنة وقعت اللعنة عليه ، والعلماء أنصار فروع الدين ، والأشعرية أنصار أصول الدين ، قال : وأما دخولهم النيران ، فن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لم ومضلة لمن يراهم كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال ، فإنه من ظهر على يديه خارق فإنه يوزن بميزان الشرع . فإن كان على الاستقامة كان ماضياً على يديه كرامة ، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت وما يظهر من جنته وناره ، فإن الله يُضِلُّ من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء . وأما من تمسك بالشرع الشريف : فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشى على الماء فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد . انتهى .

فالفقيه أبو محمد أيضاً إنما منع اللعن ، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصره من أصول الدين ، وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث ، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث . ولهذا كان الشيخ أبو إسحق يقول « إنما فقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة » وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية^(١) ببغداد ، ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر في مناقبه^(٢) : « ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين

(١) كما ذكر ابن كثير في حوادث سنة ٤٦٩ هـ من تاريخه البداية (ص ١١٥ ج

١٢ طبع مصر .

(٢) وعبارة ابن عساكر في الكتاب المذكور (ص ١٦٣) طبعة دمشق سنة ١٣٤٧ وهو المسمى بتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري . وهي نسبة إلى القشيري : أبي نصر عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم ابن هوزان القشيري .

غير مفترقين ، حتى حدثت فتنة ابن القشيري « ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة إلا إذا وافق السنة والحديث ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث .

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث ، واتفاق شهادتهم على أن الحق في ذلك . ولما تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث أعظم عند جميعهم ممن هو دونه . فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة كان عندهم أعظم من أتباعه ، والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك كان أعظم عندهم من غيره . وأما مثل الأستاذ أبي المعالى ^(١) وأبي حامد ^(٢) ونحوهما ممن خالفوا أصوله ^(٣) في مواضع : فلا تجدهم يُعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في النسخ للموافق للسنة والحديث ، وما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث ، وما ردّوه مما يخالف السنة والحديث وبهذا القدر ينتحلون السنة وينحلونها وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة - علماءها وأمرؤها - قد استظهرت في أوائل الدولة السلاجقية ، حتى غلبت على الشام والعراق ، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة ^(٤) فجاءت بعد

(١) هو أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن أبي محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين . مات في ربيع الآخر سنة ٤٧٨ هـ .

(٢) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد التزالي صاحب كتاب إحياء علوم الدين وغيره مات في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٥٠٥ هـ . (٣) أصول الأشعري .

(٤) نسبة إلى أرسلان التركي البساسيري مقدم الأتراك ، قتل في ذي الحجة سنة ٤٥١ إثر فتنته التي قام بها على الخليفة ببغداد بمألة للعبيديين بمصر .

تلك السلجوقية حتى هزموم وفتحوا الشام والعراق ، وقهرهم بخراسان ، وحجروهم بمصر . وكان في وقتهم من الوزراء : مثل نظام الملك ، ومن العلماء : مثل أبى المعالى الجوينى ، فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك .

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين واقفوه^(١) كأبى الوليد الباجى^(٢) . والقاضى أبى بكر بن العربى^(٣) ونحوها ، لا يُعظمون إلا بموافقة السنة والحديث . وأما الأكابر ، مثل ابن حبيب وابن سحنون ونحوها ، فلون آخر .

وكذلك أبو محمد بن حزم^(٤) فيما صنفه من الملل والنحل إنما يُستحدث بموافقة السنة والحديث ، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك ، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة . وكذلك ما ذكره في باب الصفات ، فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث ، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث ، ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن^(٥)

(١) أبى الأشعرى . (٢) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبى الباجى الفقيه المالكي . توفي سنة ٤٧٤ هـ .

(٣) هو الفقيه المالكي أبو بكر بن العربى شارح الترمذى ومفسر آيات الأحكام أخذ عن الغزالي وغيره . توفي سنة ٥٤٥ هـ .

(٤) هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، فقيه أهل الظاهر ولسانهم وحجتهم صاحب التصانيف النافعة كالمحلى والفصل والإحكام وغيرها توفي سنة ٤٥٦ هـ . (٥) قوله « ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن » الظاهر أنه في غاية المخالفة له ، ومذهبه الذى يقتل عنه في القرآن : مذهب باطل ، فإنه يقول : « القرآن أربعة : هذا المتلو والثابت في الرسم العثمانى والمحفوظ في الصدور ، وهذه الثلاث كلها مخلوقة ، والرابع المعنى القديم ، وكل واحد منها يسمى بالقرآن » وهذا مبين لمذهب الإمام أحمد الذى هو مذهب السلف . كذا في هامش الأصل .

قلت : كذا الموجود في الهامش ، والذى في المال والحل لأبى محمد بن حزم : « القرآن خمسة أشياء أربعة مخلوقة » وزاد على ما هنا « المفهوم من ذلك الصوت » انظر (ج ٣ ص ٧) وكتبه سليمان الصنيع .

وغيرها ، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك ، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات ، وإن كان أبو محمد - ابن حزم - في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره ، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره ، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك ، فوافق هؤلاء^(١) في اللفظ وهؤلاء^(٢) في المعنى ، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له ، كما نفى المعاني^(٣) في الأمر والنهي والاشتقاق ، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب ، مضموماً إلى ما في كلامه من الواقعة في الأكابر ، والإسراف في نفى المعاني^(٤) ودعوى متابعة الظواهر ، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة مالا يدفعه إلا مكابر ، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة مالا يحتج بمثله لغيره . فمسلأته التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح . وله من التمييز بين الصحيح والضعيف^(٥) والمعرفة بأقوال السلف مالا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء . وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال أكثر من أن يذكر هنا . وتجد الإسلام والإيمان كما ظهر وقوى كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى ، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك ، مثل دولة المهدي^(٦) والرشيد^(٧) ونحوهما من كان يعظم الإسلام

(١) أهل الحديث . (٢) الفلاسفة . (٣) الحكم والقياس الجلى والمطلل وتعبدية الحكم إلى مشتقات ما علق به الحكم (٤) أى الحكم والتعليل . (٥) أى من الحديث . (٦) هو الخليفة أبو عبد الله محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي . وكانت خلافته سنة ١٥٨ إلى سنة ١٦٨ هـ . (٧) هرون الرشيد بن محمد المهدي ابن المنصور . كانت خلافته سنة ١٧٠ إلى وفاته سنة ١٩٣ هـ .

والإيمان ، ويفزو أعداءه من الكفار والمناققين . كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر وأهل البدع أذل وأقل . فإن المهدي قتل من المناقين الزنادقة من لا يحصى عدده إلا الله ، والرشيدي كان كثير الغزو والحج . وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والاعاجم طوائف من الذين نعمهم النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « الفتنة ههنا » ظهر حينئذ كثير من البدع وعُربت أيضاً إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم من المجوس الفرس والصابئين الروم والمشركيين الهند ، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس ، وأحسنهم إيماناً وعدلاً وجوداً ، فصار يتبع المناقين الزنادقة كذلك . وكان خلفاء بني العباس أحسن تماهداً للصلوات في أوقاتها من بني أمية ، وإن أولئك كانوا كثيرى الإضاعة لمواقيت الصلاة ، كما جاءت فيهم الأحاديث « سيكون بعدى أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة » لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مكموعة ، وكانت الشريعة أعز وأظهر ، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمناققين أعظم . وفي دولة أبي العباس المأمون ^(١) ظهر الخُرَّمِيَّة ^(٢) ونحوهم من المناقين وعرب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين وراسل ملوك المشركيين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة ، فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين وقوى ما قوى من حال المشركيين وأهل الكتاب كان من أثر ذلك : ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل

(١) أبو العباس عبد الله المأمون بن هرون الرشيد ، ولى الخلافة بعد قتله لأخيه محمد الأمين سنة ١٩٨ وبقي خليفة إلى أن مات سنة ٢١٨ هـ .

(٢) أتباع بابك الخرمي الذي عاث في الأرض فساداً بخراسان وغيرها . وكان ابتداء شره سنة ٢٠٣ وانتهت فتنته بقتله على يد الخليفة المعتصم ١٣ ربيع الآخر سنة ٢٢٣ هـ . (البداية ص ٨٥ ، ج ١٠)

الضلال وتقريب الصائبة ونحوم من المتفلسفة . وذلك بنوع رأى يحسبه صاحبه عقلاً وعدلاً ، وإنما هو جهل وظلم ، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق والمسلم والكافر أعظم الظلم ، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل ، فتولد من ذلك محنة الجهمية ، حتى امتحنت الأمة بنفى الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته ، وجرى من محنة الإمام أحمد^(١) وغيره ما جرى مما يطول وصفه . وكان في أيام المتوكل^(٢) قد عز الإسلام حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العمرية^(٣) وألزموا الصغار ، فمزت السنة والجماعة ، وقعت الجهمية والرافضة ونحوم وكذلك في أيام المعتضد^(٤) والمهدى^(٥) والقادر^(٦) وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم . وكان الإسلام في زمنهم أعز ، وكانت السنة بحسب ذلك .

وفي دولة بنى بويه^(٧) ونحوم : الأمر بالعكس ، فإنهم كان فيهم أصناف

(١) لحصها الشيخ ابن كثير في البداية والنهاية ص ٣٣١ ج ١٠

(٢) أى التى أخذها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على أهل الذمة عند فتح القدس .

(٣) أبو العباس المعتضد أحمد بن أحمد اللوفى بن جعفر المتوكل خلافة ما بين سنة ٢٧٩ إلى سنة ٢٨٩ وفيها كانت وفاته . ترجمه ابن كثير ص ٨٦ ج ١١

(٤) قوله « المهدى » كذا بالأصل ، ولعل صوابه : المقتدى بالله أبو عبد الله ابن التدخيرة الأمير ولى العهد أبى العباس بن القائم بأمر الله ابن القادر بالله العباسى . كانت خلافة ما بين سنة ٤٦٧ إلى سنة ٤٨٧ هـ البداية ص ١٤٦ ج ١٢ .

(٥) أبو العباس القادر بالله ، تقدم ذكره ، قريبا خلافة ما بين سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ . (٦) كان أول ملوكهم معز الدولة أحمد بن الحسن بن بويه الذى قدم بغداد وقبض على المستكفى وخلعه وعذبه وسمل عينيه . وولى مكانه الطائع سنة ٣٣٤ هـ واشتهر مدتهم فى عهد الملك الرحيم الذى اعتقله طغرل بك محمد بن ميكايل بن سلجوق أول ملوك السلطنة سنة ٤٤٧ هـ

المذاهب المذمومة قوم منهم زنادقة ، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة وهذه الأشياء كثيرة فيها غالبية عليهم . فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف ، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك وجرت حوادث كثيرة .

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين^(١) من أحسن ممالك بنى جنسه كان الإسلام والسنة في مملكته أعز ، فإنه غزا المشركين من أهل الهند ، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله . فكانت السنة في أيامه ظاهرة والبدع في أيامه مقموعة .

وكذلك السلطان نور الدين محمود^(٢) الذى كان بالشام عز أهل الإسلام والسنة في زمنه ، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرها من الرافضة والجهمية ونحوهم . وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بنى العباس ووزارة ابن هبيرة^(٣) لهم ، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام . ولهذا كان له من العناية بالأسلام والحديث ما ليس لغيره

وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بنى جنسهم بالضلال ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع ، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير ، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد^(٤) لأن « الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد^(٥) » وكذلك

-
- (١) تقدمت الإشارة إليه قريباً (٢) السلطان نور الدين محمود بن زنكى الشهيد ملك مصر والشام سنة ٥٤٩ مترجم ص ٢١٣ ج ١٢ البداية لابن كثير (٣) الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة العالم الصالح الصحيح المعتقد الحنبلى مؤلف كتاب « الإصباح » توفى سنة ٥٦٠ هـ البداية ص ٢٥٠ ج ١٢ . (٤) أى عن معتقد أهل السنة والحديث إلى معتقد أهل الكلام والفلسفة (٥) جزء من حديث قصة هرقل مع أبى سفيان . رواه البخاري في آخره .

ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال . وهذا باب واسع كما قدمناه .

وجميع الطوائف المتقاتلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق ، فتجد كلام أهل النحل فيهم وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين وحالهم معهم .

وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث ، وأهل الكلام - فالذى يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول : إنما يعيهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم ، أما الأول : فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بأخبار لا تصلح للاحتجاج ، وأما الثاني : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة ، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتمون للخروج من ذلك .

والأمر راجع إلى شئئين . إما زيادة أقوال غير مفيدة تُظَنُّ أنها مفيدة ، كالأحاديث الموضوعة ، وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها ، إذ كان اتباع الحديث يحتاج أولاً إلى صحة الحديث . وثانياً إلى فهم معناه ، كاتباع القرآن . فاخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين ^(١) . ومن عابهم من الدس فإنما يعيهم بهذا . ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم ، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع وآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة ، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه ، وربما تأولوه على غير تأويله ووضعوه على غير موضعه ، ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمقول السخيف قد يكفرون ويضلُّون ويبدِّعون أقواماً من أعيان الأمة ويجهِّلونهم ، ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفورا ، وقد يكون منكراً من القول وزورا ، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ

(١) عدم الصحة أو عدم الفهم

العقوبات . فهذا لا يفكره إلا جاهل أو ظالم ، وقد رأيت من هذا عجائب ، لكنهم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل ، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما ، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر ، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم .

و بيان ذلك : أن ما ذكر من فضول الكلام الذي لا يفيد - مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق - هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعافٍ احتجاج ما هو في أهل الحديث ، فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء^(١) بالحدود والأقيسة الكثيرة العقيمة التي لا تفيد معرفة ، بل تفيد جهلا وضلالا ، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر ، وما أحسن قول الإمام أحمد : « ضعيف الحديث خير من رأى فلان » .

ثم لأهل الحديث من المزية : أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق ، وقد آمنوا بذلك ، وأما المتكلمة : فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا يملكون أنه حق ، وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة ، بل إما في تأييده وإما في فرع من الفروع وأولئك^(٢) يحتاجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحققة الثابتة

إذا عرف هذا فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل الخالفين للرسول (٤٠ : ٨٣) فلما جاءتهم رسلهم بالبينات مرحوا بما عندهم من العلم وقال تعالى (٣٣ : ٦٦ - ٦٨) يوم نُقَلَّبُ وجوههم في النار يقولون : يا ليتنا أطعنا الله

(١) أي المتكلمين والمناطقة . (٢) أي المتكلمين .

وأطلعنا الرسولاً - إلى قوله - والعنهم لعنا كبيرا) ومثل هذا في القرآن كثير .
وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين . فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك : هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك ، فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان ، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة ، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة . فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة ، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول مما يحمله غيرهم أو يكذب به ، والرسول صلوات الله وسلامه عليهم ، عليهم البلاغ المبين ، وقد بلغوا البلاغ المبين ، وخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم أنزل الله كتابه مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، فهو الأمين على جميع الكتب ، وقد بلغ أيين البلاغ وأتمه وأكمله ، وكان أنصح الخلق لعباد الله ، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده ، وعبد الله حتى أتاه اليقين . فأسعد الخلق وأعظمهم نبياً وأعلامه درجة : أعظمهم اتباعاً وموافقة له علماً وعملاً .

وأما غير أتباعه من أهل الكلام فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم وبراهينهم على معارفهم وعلومهم ، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئاً من السنة والحديث من المتكلمين والفلاسفة . فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا ، لكن للمعلوم من حيث المجلة : أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بنى آدم حشواً وقولا للباطل وتكذيباً للحق في مسائلهم ودلائلهم ، لا يكاد - والله أعلم - تخولهم مسألة واحدة من ذلك .

وأذكر أني قلت مرةً لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم - وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام - كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل ، إما في الدلائل وإما في المسائل ، إما أن يقولوا مسألة تكون حقاً لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة وإما أن تكون المسألة باطلاً . فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا ،

وذكر مسأله التوحيد ، فقلت : التوحيد حق ، لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه . فذكر بعضها بحروفيه حتى فهم النلط وذهب إلى ابنه - وكان أيضاً من المتعصبين لهم - فذكر ذلك له قال فأخذ يعظم ذلك عليّ ، فقلت : أنا لا أشك في التوحيد ، ولكن أشك في هذا الدليل المعين . ويدلك على ذلك أمور :

أحدها : أنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً ، وأضعف الناس علماً و يقيناً ، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم ، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا ، وإما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقده والجدل . ومن العلوم : أن الاعتراض والقده ليس بعلم ولا فيه منفعة ، وأحسن أحوال صاحبه : أن يكون بمنزلة العامى ، وإما العلم في جواب السؤال . ولهذا تجد غالب حججهم تشكافاً^(١) إذ كل منهم يقده في أدلة الآخر . وقد قيل : إن الأشعرى - مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك - صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة يعنى أدلة [علم] الكلام ، فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها ، وما زال أتمتهم يخبرون بعدم الأدلة والمهذى في طريقهم ، كما ذكرناه عن أبى حامد وغيره ، حتى قال أبو حامد الغزالي « أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام » وهذا أبو عبد الله الرازى^(٢) من أعظم الناس في هذا الباب - باب الحيرة والشك والاضطراب - لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث إنه يتهم في التشكيك دون التحقيق ، بخلاف غيره ، فإنه يحقق شيئاً

(١) أى أن أدلة للطالب المتعارضة والمتضادة تتساوى ، فلا يرجح بعضها على بعض فيتخير الطالب ولا يتمكن من اختيار بعضها أو ترجيحها .

(٢) الشهير بالفخر الرازى ، ويعرف بابن خطيب الرى ، واسمه محمد بن عمر - ابن الحسين بن على ، اشتهر بالكلام والجدل وتفسيره كله كلام وجدل وفلسفة مات سنة ٦٠٦ هـ ٥٥ ج ١٣ من البداية .

ويثبت على نوع من الحق ، لكن بعض الناس قد ثبت على باطل محض ، بل لا بد فيه من نوع من الحق . وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام : ابن واصل الحموي ، كان يقول « أستلقي على قفائ وأضع الملحفة على نصف وجهي ، ثم أذكر المقالات ، وحجج هؤلاء وهؤلاء ، واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع القبر ، ولم يترجح عندي شيء » ولهذا أشد الخطابي^(١) .

حجج تهافت كالزجاج ، تخالفا حقا ، وكل كاسر مكسور فإذا كانت هذه حال حججهم فأى لنو باطل وحشو يكون أعظم من هذا ؟ وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا [إلى الحشو] أهل الحديث والسنة - الذين هم أعظم الناس علما و يقينا وطهارة وسكينة ، وهم الذين يعلمون ويعلمون أنهم يعلمون ، وهم بالحق يوقفون لا يشكون ، ولا يمترون ؟

فأما ما أوتيته علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والعرفه والمهدي : فأمر يحل عن الوصف . ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة للتكلمين . وهذا ظاهر مشهود لكل أحد .

غاية ما يقول أحدهم : إنهم جزموا بغير دليل ، وصمموا بغير حجة ، وإعما مهم التقليد . وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة . لكن جزم العلم غير جزم الهوى . فالجزم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به ، والجزم بعلم يجد من نفسه أنه عالم ، إذ كون الإنسان عالما وغير عالم مثل كونه سامعا ومبصرا وغير سامع ومبصر ، فهو يعلم من نفسه ذلك ، مثل ما يعلم من نفسه كونه محبا ومبغضا ومريدا وكارها ومسرورا ومحزونا ومتعصبا ومعدبا وغير ذلك . ومن شك في كونه يعلم - مع كونه يعلم - فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم ، وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه .

(١) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي صاحب معالم السنن شرح سنن أبي داود وأعلام السنن شرح البخاري وغيرها . توفي سنة ٣٨٣ هـ

. والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات .
 لكن هذا الغلط أو الكذب العارض لا يجمع أن يكون الإنسان جازما بما لا يشك
 فيه من ذلك ، كما يجزم بما يجده من المعلوم والأرابع^(١) وإن كان قد يعرض
 له من الانحراف ما يجد به الحلومرا .

فالسبب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل بمنزلة المرض العارض
 لحركة البدن والنفس ، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة . فإن الله خلق
 عباده على الفطرة . وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة كالمرّة الصفراء
 العارضة للطعم^(٢) وكالحول في العين^(٣) ونحو ذلك ، وإلا فمن حاسب نفسه على
 ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يُجزم به إنما جزمهم لنوع
 من الهوى ، كما قال تعالى (١١٩: ٦) وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم) وقال
 (٥٠: ٢٨) ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) .

ولهذا تجدد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم لما في نفوسهم من الكبر
 والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء . وأما النصارى فأعظم ضلالا منهم ،
 وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شرا ، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم ،
 بل عند الاعتبار تجدد من ترك الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر تبين له
 الإسلام حقاً .

والمقصود : هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم : مرجعه إلى وجود
 نفسه عالمة . ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة ، كما احتجوا

(١) رائحة تجمع على أرياح ، وجمع أرياح : أرياح .

(٢) بسبب التهاب كيس الصفراء الذي فوق الكبد أو انسداد مجراه إلى الأمعاء
 فتدور الصفراء مع الدم في سائر البدن .

(٣) خلل في نظام العينين فلا تنطبق صورتان اللتان تبصرهما العينان بعضهما
 على بعض ، فيرى صورة الشيء الواحد صورتين اثنتين .

على منكرى الأخبار المتواترة بأن نجد نفوسنا عالمة بذلك وجازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحسنناه . وجعل المحققون وجود العلم بمخبر الإخبار هو الضابط في حصول التواتر ، إذ لم يحدوه بمدد ولا صفة بل متى حصل العلم كان هو المعتبر . والإنسان يجد نفسه عالمة ، وهذا حق . فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالما بدليل فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها ، فلو احتاج علمه بكونه عالما إلى دليل أفضى إلى الدور أو التسلسل ^(١) ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان بديهيا ^(٢) ، أو إن كان نظريا إذا علم المقدمتين . وبهذا استدلل على منكرى إفادة النظر العلم ، وإن كان في هذه المسألة تفصيل ليس هذا موضعه .

فالفرض : أن من نظر في دليل يفيد العلم وجد نفسه عالمة عند علمه بذلك الدليل ، كما يجد نفسه سامعة رائية عند الاستماع للصوت والترائي للشمس أو الهلال أو غير ذلك والعلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات بما يجعله الله من الأسباب ، وعامة ذلك بملائكة الله تعالى . فإن الله سبحانه ينزل بها على قلوب عباده من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان « اللهم أيدهم بروح القدس » وقال تعالى (٥٨ : ٢٢) كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) وقال صلى الله عليه وسلم « من طلب القضاء

(١) إذا احتاج الشيء في وجوده أو ثبوته إلى آخر غيره واحتاج الآخر إلى آخر وهم جرا إلى ما لا نهاية : يسمى ذلك تسلسلا . وإن دار الأمر ورجع إلى الأول بواسطة أو بعدة وسائط : سمى دورا ، مثاله حياة الحيوان والنبات بلقاء العذب واللواء من السحاب والسحاب يتكون من بخار البحار ، فإذا عاد تكون البخار إلى الحيوان والنبات يسمى ذلك دورا ، وإن ذهبت في تعليلها إلى ما لا نهاية سمى تسلسلا .

(٢) البديهي : هو الذي يظهر بادي الرأي من غير تأمل ولا نظرو استدلال . وأما النظرى فهو المحتاج إلى ذلك كما هو ظاهر النسبة . والله سبحانه الموفق تعالى وتقدس .

واستعان عليه وُكل إليه ، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسده » وقال عبد الله بن مسعود : « كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر » وقال ابن مسعود أيضا : « إن للملك لمة ^(١) وللشيطان لمة ، فلة الملك : إبعاد بالخير وتصديق بالحق ، ولة الشيطان : إبعاد بالشر وتكذيب بالحق » وهذا الكلام الذي قاله ابن مسعود هو محفوظ عنه ، ور بما رفعه بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وهو كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل ، من شعور وإرادة .

وذلك : أن العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك وقوة الإرادة والحركة . وإحادهما أصل الثانية مستلزمة لها ، والثانية مستلزمة للأولى ومكاملة لها . فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل ، وبالثانية يحب النافع الملائم له ويبغض الضار المنافي له . والله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به ، ومعرفة الباطل والتكذيب به ، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له ، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة . فما كان حقا موجودا صدقت به الفطرة وما كان حقا نافعا عرفته الفطرة أحبته واطمأنت إليه . وذلك هو المعروف ، وما كان باطلا معدوما كذبت به الفطرة فأبغضته الفطرة فأنكرته . قال تعالى : (٧ : ١٥٧) يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر (والإنسان كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « أصدق الأسماء حرث وهام » فهو دائما يهيم ويعمل ، لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته ، ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنيا على اعتقاد باطل ، إما في نفس المقصود فلا يكون نافعا ولا ضارا ^(٢) ، وإما في الوسيلة فلا تكون طريقا إليه . وهذا جهل ، وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله ، ويعلم أنه ينفعه ويتركه ، لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طنب

(١) « اللمة » بفتح اللام والميم : الإلزام بالشيء من غير لبث طويل .

(٢) يعني عند ما يرجو دفع ضرره .

لغة أخرى أو دفع ألم آخر ، جاهلاً ظلماً ، حيث قدم هذا على ذاك . ولهذا قال أبو الماتية ^(١) « سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (١٧ : ٤) إنما للتوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) ؟ فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل ، وكل من تاب قبل الموت فقه تاب من قريب » .

وإذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجياً . وإن كان راهباً خائفاً لم يسع [إلا] في النجاة ولم يهرب [إلا] من الخوف ، فالرجاء لا يكون إلا بما يُنتقى في نفسه من الإيعاد بالخير ، الذى هو طلب المحبوب ، أو فوات المكروه ، فكل بنى آدم له اعتقاد فيه تصديق بشئ وتكذيب بشئ . وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب يمكن الوصول إليه ، أو لوجود المحبوب عنده أو لدفع المكروه عنه ، والله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله ، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له : كان خاسراً بترك تصديق الحق وطلب الخير ، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير ؟ فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر ؟ فذكر عبد الله بن مسعود أن لقاب ابن آدم لمة من الملك ولمة من الشيطان فلة الملك تصديق بالحق وهو ما كان [من] غير جنس الاعتقاد الفاسد ، و [لمة الشيطان] هو تكذيب بالحق وإيعاد بالشر ، وهو ما كان من جنس إرادة الشر وظن وجوده إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس ، وإما مع خوفه إن كان غير محبوب لها . وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر . فبدأ الصلح : الحق والإرادة الصالحة : من لمة الملك ، ومبدأ الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة : من لمة الشيطان . قال الله تعالى (٢٦٨ : ١) الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً) وقال تعالى (١٧٥ : ٣) إنما ذلکم الشیطان یخوف

(١) هو أبو العالية الرياحي ، رفيع بن مهران ، من كبار التابعين ثقة مات سنة ٩٠ هـ أو بعدها هـ تقريب .

أولياءه) أى يخوفكم أوليائه ، وقال تعالى (٤٨: ٨) وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس ، وإنى جار لكم) .

والشيطان وسواس خناس إذا ذكر العبد ربه خنس ، فإذا غفل عن ذكره وسوس ، فلهذا كان ترك ذكر الله سبباً ومبدأ لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب ، ومن ذكر الله تعالى : تلاوة كتابه وفهمه ومذاكرة العلم ، كما قال معاذ بن جبل «ومذاكرته تسبيح»^(١)

وقد تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل فقال بعضهم^(٢) : ذلك على سبيل التولد ، وقال المنكرون للتولد^(٣) بل ذلك بفعل الله تعالى . والنظر إما متضمن للعلم وإما موجب له . وهذا ينصره المنتسبون للسنة من المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وقالت المتفلسفة : بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال^(٤) عند استعداد النفس لقبول الفيض . وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل .

فأما قول القائلين «إن ذلك بفعل الله» فهو صحيح بناء على أن الله هو معلّم كل علم وخالق كل شيء ، لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب الخاص ، وأما قول القائلين بالتولد : فبعضه حق وبعضه باطل [فإن] كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد [فذلك] باطل قطعاً ، ولكن هو حاصل بأمرين : قدرة العبد ، والسبب الآخر ، كاتقوة التي في السهم والقبول الذي في المحل . ولا ريب أن النظر هو بسبب ، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم .

(١) انظر هذا المعنى مشروحاً بعبارات أوضح في كتاب إعانة اللهفان ، الباب الخامس والسادس للعلامة ابن القيم .

(٢) كالمعتزلة . (٣) كالأشاعرة .

(٤) هو 'محل العاشر مدبر فلك القمر' - رحمه الله .

وأما زعم المتفلسفة أنه بالعقل الفعال : فن انحرافات التي لا دليل عليها .
وأبطل من ذلك زعمهم : أن ذلك هو جبريل ، وزعمهم : أن كل ما يحصل في عالم
العناصر من الصور الجسمانية وكالاتها : فهو من فيضه وبسببه ^(١) فهو من
أبطل الباطل ، ولكن إضاقتهم ذلك إلى أمور روحانية : صحيح في الجملة . فإن
الله سبحانه وتعالى يدبر أمر السموات والأرض بملائكته التي هي السفراء في
أمره ، ولقظ « الملك » يدل على ذلك . وبذلك أخبرت الأنبياء وقد شهد
الكتاب والسنة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره ، كما ذكره النبي صلى الله
عليه وسلم في ملائكة تخليق الجنين وغيره . وأما تخصيص روح واحد متصل
بفلك القمر ^(٢) يكون هورب هذا العالم : فهذا باطل . وليس هذا موضع استقصاء
ذلك ، ولكن لا بد أن يعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة أو
الشياطين ، فالملك يلقى التصديق بالحق والأمر بالخير ، والشيطان يلقى التكذيب
بالحق والأمر بالشر ، والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان ، كما أن
الأمر والنهي مقرونان بإرادته .

فإذا كان النظر في دليل هادٍ - كالقرآن - وسلم من معارضات الشيطان :
تضمن ذلك النظر العلم والهدى . ولهذا أمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم
عند القراءة . وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته ، بأن تكون
مقدمته أو إحداها متضمنة للباطل ، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التائيف
ليس بمستقيم : فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد ، وهو غالب شهات أهل
الباطل الخائفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ومحوهم .

فإذا كان الناظر لا بد له من منظور فيه ، والنظر في نفس المتصور المطلوب

(١) أي العقل الفعال .

(٢) كما تزعمه الفلاسفة الذين هم أئمة شيوخ الصوفية ومن قلدتهم من المتقدمين
والتأخرين .

حكمه لا يفيد علماً ، بل ربما خطر له بسبب ذلك النظر أنواع من الشبهات يحسبها أدلة ، لقرط تعطش القلب إلى معرفة حكم تلك المسألة وتصديق ذلك التصور وأما النظر المفيد للعلم : فهو ما كان في دليل هادٍ . والدليل الهادى - على العموم والإطلاق - هو كتاب الله وسنة نبيه . فإن الذى جاءت به الشريعة من نوعى النظر : هو ما يفيد وينفع ويُحصِّل الهدى ، وهو بذكر الله وما نزل من الحق ، فإذا أراد النظر والاعتبار فى الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب فذلك النظر فى كتاب الله وتدبره ، كما قال تعالى (٥ : ١٥ ، ١٦) قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهذى به الله من اتبع رضوانه سُبُل السلام ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم) وقال تعالى (٤٢ : ٥٢ ، ٥٣) وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري : ما الكتاب ولا الإيمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور) . وأما النظر فى مسألة معينة وقضية معينة لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها والعبد لا يعرف ما يبدله على هذا أو هذا : فجرد هذا النظر لا يفيد ، بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقاً وهى باطل . وذلك من إلقاء الشيطان . وقد يقع له تصديقات تكون حقاً ، وذلك من إلقاء الملك ، وكذلك إذا كان النظر فى الدليل الهادى وهو القرآن ، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيتهدى بالقرآن ، وقد لا يفهمه ، أو يحرف الكلم عن مواضعه فيضل به ، ويكون ذلك من الشيطان ، كما قال تعالى (١٧ : ٨٢) ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) وقال (٢ : ٢٦) يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين) وقال (٩ : ١٢٤ ، ١٢٥) فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم) وقال (٤١ : ٤٤) قل هو الذى آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو

عليهم عى) وقال (٣ : ١٣٨ هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) .
فالنظر فى الدليل بمنزلة المترائى للهلال قد يراه ، وقد لا يراه لستى فى بصره ،
وكذلك أعمى القلب . وأما الناظر فى المسألة : فهذا يحتاج إلى شيئين : إلى أن يظفر
بالدليل الهادى ، وإلى أن يهتدى به وينتفع ، فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل
على قلبه الأسباب الهادية ، ويصرف عنه الأسباب المعوقة ، وهو ذكر الله تعالى ،
والغفلة عنه ، فإن الشيطان وسواس خناس ، فإذا ذكر العبد ربه خنس ، وإذا
غفل عن ذكر الله وسوس .

وذكر الله يعطى الإيمان ، وهو أصل الإيمان ^(١) . والله سبحانه هو رب
كل شىء ومليكه ، وهو معلم كل علم وواهبه ، فكما أن نفسه أصل لكل شىء
موجود ، فذكره والعلم به أصل لكل علم ، وذكره فى القلب . والقرآن يعطى العلم
المفصل فيزيد الإيمان ، كما قال جندب بن عبد الله البجلي ، وغيره من الصحابة
« تعلمنا الإيمان ، ثم تعلمنا القرآن ، فازددنا إيماناً » ولهذا كان أول ما أنزل الله
على نبيه (اقرأ باسم ربك الذى خلق) فأمره أن يقرأ باسم الله ، فقتضى هذا
الأمر بذكر الله وما نزل من الحق ، وقال (باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان
من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم) .

فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عموماً وخصوصاً وهو
الإنسان ، وأنه المعلم للعلم عموماً وخصوصاً للإنسان ، وذكر التعليم بالقلم الذى هو
آخر المراتب ، ليستأنز تعليم القول وتعليم العلم الذى فى القلب .

وحقيقة الأمر : أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى ، طاب
سائل ، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله ، كما قال : « يا عبادى ، كلوا
شال إلا من هديته ، فاستهدونى أهديكم » وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم

(١) لعل الأول « وهو أصل الهدى » أي ذات الله تعالى المقدسة . بأسمائه
وصفاته ، وهو الذى خلق الأشياء وأعطاهما كل ما يناسب خلقها .

يقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وعما يوضح ذلك : أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال ، والتفكير والتدبر ، لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيده العلم بالمدلول عليه ، ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر ، فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر ، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكير الذي يطلب به معلوماً آخر ، ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله ، لأنه سبحانه هو الحق المعلوم ، وكان التفكير في مخلوقاته ، كما قال الله تعالى : (٣ : ١٩١) الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق السموات والأرض) وقد جاء الأثر « تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق » لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة ، والمقاييس ، وذلك يكون في الأمور المتشابهة ، وهي المخلوقات ، وأما الخالق - جل جلاله ، سبحانه وتعالى - فليس له شبيه ولا نظير ، فالتفكير الذي ميناه على القياس ممتنع في حقه ، وإنما هو معلوم بالقطرة ، فيذكره العبد ، وبالدكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة لا تنال بمجرد التفكير والتقدير ، أعني من العلم به نفسه ، فإنه الذي لا تفكير فيه ، فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك : فيدخل فيها التفكير والتقدير ، كما جاء به الكتاب والسنة ، ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر ، ويعملون ذلك هو باب الوصول إلى الحق ، وهذا حسن إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك ، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكير والنظر ، ويعملون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق . والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل كما تقدم ، فكل من الطريقين فيها حق ، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى ، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل ، وذلك كله باتباع

ما جاء به المرسلون ، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع وبيننا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر ، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال ، وما في كل منهما من مقبول ومردود ، وبيننا ما جاءت به الرسالة من الطريق السكاملة الجامعة لكل حق . وليس هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود هنا : أن الإنسان محس بأنه عالم ، يجد ذلك ويعرفه بغير واسطة أحد ، كما يحس بغير ذلك ، وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم ، فالجسم يحس بالطعام والشراب وكذلك القلوب تحس بما ينزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته ، وإن مآدبة الله هي القرآن » وكما قال تعالى (١٣ : ١٧) أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها ، فاحتمل السيل زبداً رابياً ، وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية ، أو متاع زبد مثله (وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال « مثل ما بعثنى الله به من هدى والعلم : كمثل غيث أصاب أرضاً ، وكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وزرعوا ، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ ، فذلك مثل من فقه في دين الله ، ونفعه ما بعثنى الله به من الهدى والعلم . ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » .

فضرب مثل الهدى والعلم الذي ينزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض ، وكما أن الله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر ، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم . هذا رزق القلوب وقوتها ، وهذا رزق الأجساد وقوتها ، قال الحسن البصري في قوله تعالى (٢ : ٣) وما رزقناهم ينفقون قال « إن من أعظم النفقة : نفقة العلم » أو نحو هذا الكلام ، وفي أثر آخر « نعمت العطية ، ونعمت الهدية : الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم » وفي أثر آخر عن أبي البرداء :

« ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخواناً له مؤمنين ، فيتفرون وقد نفعهم الله بها » أو ما يشبه هذا الكلام ، وعن كعب بن عجرة قال : « ألا أهدي لك هدية ؟ فذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » وروى ابن ماجة في سننه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علماً ، ثم يعلمه أخاه المسلم » وقال معاذ بن جبل « عليكم بالعلم ، فإن طلبه عبادة ، وتعلمه لله حسنة ، وبذله لأهله قربة ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، والبحث عنه جهاد ، ومذاكرته تسبيح » .

ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر ، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ، لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء . وعكسه : كاتمو العلم ، فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، قال طائفة من السلف « إذا كتم الناس العلم فعمل بالمعاصي : احتبس القطر ، فتقول البهائم : اللهم ^(١) عصاة بنى آدم فإننا منعنا القطر بسبب ذنوبهم »

وإذا كان علم الإنسان بكونه عالماً مرجعه إلى وجوده ذلك ، وإحساسه في نفسه بذلك - وهذا أمر موجود بالضرورة - لم يكن لهم أن يخبروا عما في نفوس الناس : بأنه ليس يعلم بغير حجة ، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضى أن الناس لم يجدوا ذلك ، لاسيما إذا كان المخبرون يخبرون عن اليقين الذي في أنفسهم عن لا يشكون في علمه وصدقه ومعرفته بما يقول . وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة ، وحلة الحجة ، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري ، كما في الحكاية المحفوظة عن نجم الدين الكبرى : لما دخل عليه متكلمان ، أحدهما : أبو عبد الله الرازي ، والآخر : من متكلمى المعتزلة ، وقالوا : يا شيخ ، بلغنا : أنك تعلم علم اليقين ؟ فقال : نعم ، أنا أعلم علم اليقين ، فقالا : كيف يمكن ذلك ، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر ، فلم يقدر

(١) كذا بالأصل ، ولعله سقط « اللهم العن عصاة »

أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً ؟ - وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام - فقال :
ما أدري ما تقولان . ولكن أنا أعلم علم اليقين ، فقالا : صف لنا علم اليقين ،
فقال : علم اليقين عندنا واردات ترد على النفوس ، تعجز النفوس عن ردها ،
فجعلنا يقولان : واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ؟ ! ويستحسنان
هذا الجواب .

وذلك لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي ، أو بديهي
ونظري .

فالنظري الكسبي : لا بد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية فتلك ،
لا تحتاج إلى دليل ، وإلا لزم الدور أو التسلسل ، والعلم الضروري : هو الذي
يلزم نفس الخلق لزوماً لا يمكنه الانفكاك عنه ، فالرجوع في كونه ضرورياً :
إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه ، فأخبر الشيخ : أن علومهم ضرورية ،
وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه ، فقال له : ما الطريق إلى ذلك ؟
فقال : تتركان ما أتما فيه ، وتسلكان ما أمركم الله به ، من الذكر والعبادة ، فقال
الرازي : أنا مشغول عن هذا ، وقال المعتزلي : أنا قد احترق قلبي بالشبهات ،
وأحب هذه الواردات ، فلزم الشيخ مدة ، ثم خرج من محل عبادته ، وهو يقول :
والله يا سيدي ، ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء للمشبهة - يعني : المثبتين للصفات -
فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة ، وذلك أنه علم علماً ضرورياً لا يمكنه دفعه
عن قلبه أن رب العالم لا بد أن يتميز عن العالم ، وأن يكون بائناً منه له صفات
تحتص به ، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض ، وهذا موضع
الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني لأبي للمعالى الجويني ،
لما أخذ يقول على المنبر : كان الله ولا عرش ، فقال : يا ستاذ ، دعنا من ذكر
العرش - يعني : لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي
نجدناها في قلوبنا ، فإنه ما قال عارف قط « يا الله » إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب

العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا؟ قال: فليطمأ أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرنى الممدانى، حيرنى الممدانى، ونزل، وذلك لأن نفس استوائه على العرش، بعد أن خلق السموات والأرض في ستة أيام علم بالسمع، الذى جاءت به الرسل، كما أخبر الله به فى القرآن والتوراة، وأما كونه عالياً على مخلوقاته بائناً منهم: فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية التى يشترك فيها جميع بنى آدم، وكل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر، كان علمه الضرورى بذلك أقوى وأكمل، فالفطرة مكحلة بالفطرة المنزل^(١)، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملاً، والشرعية تفصله وتبينه، وتشهد بما لا تستقل الفطرة به. فهذا هذا. والله أعلم.

[فصل]

والحاصل: أن كل من استحكم فى بدعته يرى أن قياسه يطرد، لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده، وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص، وهذا موجود فى المسائل العلمية الخبرية والمسائل العملية الإرادية، تجد المتكلم قد يطرد قياسه طرداً مستمراً، فيكون ظاهر الأمر أجود ممن نقضها، وتجد المستن الذى شاركه فى ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس فى مواضع، مع استشعار التناقض تارة، وبدون استشعاره تارة، وهو الأغلب، وربما يخيل بفروق ضعيفة، فهو فى نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها يظهر أنه دون الأول فى العلم والخبرة وطرده القول، وليس كذلك، بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذى اشتركا فيه كان فاسداً فى أصله لمخالفة النص والقياس الصحيح، فالذى طرده أكثر فساداً وتناقضاً من هذا الذى نقضه، وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو فى نفس الأمر بحق، وكان أحدهما من النصوص فى مواضع

(١) يعنى الشريعة النازلة من عند الله تعالى، التى هى الدين القيم بلا زيادة ولا نقص ولا تحريف ولا تأويل.

ما يخالف ذلك القياس ، وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة : الاستحسان ، فوجد القائلين بالاستحسان ، الذي تركوا فيه القياس لنص خير من الذين طردوا القياس وتركوا النص ، ولهذا يروى عن أبي حنيفة ، أنه قال « لا تأخذوا بمقاييس زفر ، فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتهم الحلال وحللتهم الحرام » فإن زفر كان كثير الطرد ، لما يظنه من القياس مع قلة علمه بالنصوص . وكان أبو يوسف نظره بالعكس ، كان أعلم بالحديث منه ، ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية ، ولا يكون إلا قياسا ضعيفا عند التأمل ، وتوجد مسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة واتبعه محمد عليها عامتها اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة ، لأن أبا يوسف رَحَلَ بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز ، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة ، وكان يقول « لورأى صاحبي ^(١) ما رأيت لرجع كما رجعت » لعلمه بأن صاحبه . كَذَن يقصد إلا اتباع الشريعة ، لكن قد يكون عند غيره من علم السنن . لم يبيغه . وهذا أيضاً حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض ، فيما وافقوا عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المتمدة ، فإن الموافقة فيه توجب طرده ، ثم أهل النصوص قد ينقضونه ، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه ، وكذلك هذه حال أكثر متكلمي أهل الإثبات مع متكلمي النفات في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك ، قد يوافقونهم على قياس فيه نفي ، ثم يطرده أولئك فينفون به ما أثبتته النصوص ، والمثبتة لا تفعل ذلك ، بل لا بد من القول بموجب النص ، فر بما قالوا بمعص معناها ور بما فرقوا بفرق ضعيف .

وأصل ذلك : موافقة أولئك على القياس الضعيف ، وذلك في مثل ...
الجسم والجوهر وغير ذلك .

وهكذا تجد هذا حال من أعان ظلما في الأفعال ، فإن الأفعال ، لا تقع إلا

(١) يعنى : أبا حنيفة .

عن إرادة ، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه ، أو يصيب ظملاً لا يختاره هذا ،
فيريد المعين أن ينقض الطرد ، ويخص علقته ، ولهذا يقال : من أعان ظملاً كُلى
به ، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال وأهل البدع والقجور .
وكل من خالف الكتاب والسنة ، من خبر أو أمر أو عمل فهو ظالم .

فإن الله أرسل رسوله ليقوم الناس بالقسط ، ومحمد صلى الله عليه وسلم أفضلهم ،
وقد بين الله سبحانه له من القسط ما لم يبينه لغيره ، وأقدره على ما لم يقدر عليه
غيره ، فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله .

وذلك أن بنى آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرُونَ
على فعله ، بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل ، وهى الطريقة المثلى ،
وقد بسطنا هذا فى مواضع ، قال تعالى (٥٥ : ٩ وأقيموا الوزن بالقسط) وقال
(٢٨٦ : ٢ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال (١٦ : ٦٤ فاتقوا الله ما استطعتم)
وقال صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

والمقصود : أن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة
واليقين والطمأنينة ، والجزم الحق والقول الثابت ، والقطع بما هم عليه : أمر لا ينزع
فيه إلا من سلبه الله العقل والدين .

وهب أن المخالف لا يسلم ذلك ، فلا ريب أنهم يخبرون عن أنفسهم بذلك ،
ويقولون : إنهم يجدون ذلك ، وهو ^(١) وطائفته يخبرون بضد ذلك ، ولا يجدون
عندهم إلا الريب . فأى الطائفتين أحق بأن يكون كلامها [موصوفاً] بالحشو ،
أو يكون أولى بالجهل والضلال والإفك والحال ؟ وكلام المشايخ والأئمة من أهل
السنة والفقه والمعرفة فى هذا الباب أعظم من أن نطيل به الخطاب .

(١) أى المخالف .

الوجه الثانى

أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقلا من قول إلى قول ، وجزما بالقول فى موضع وجزما ببقية وتكفير قائله فى موضع آخر ، وهذا دليل عدم اليقين ، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر^(١) لما سأل أبا سفيان عن أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم : « هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطه له ، بعد أن يدخل فيه ؟ قال : لا . قال : وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب ، لا يسخطه أحد » ولهذا قال بعض السلف - عمر بن عبد العزيز أو غيره - « من جعل دينه غرضا لخصومات أكثر التقل » .

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم ، ولا صالح عامتهم رجوع قط عن قوله واعتقاده ، بل هم أعظم الناس صبرا على ذلك ، وإن امتحنوا بأنواع المحن ، وفتنوا بأنواع الفتن ، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين ، كأهل الأخدود^(٢) ونحوم ، وكسلف هذه الأمة والصحابة والتابعين ، وغيرهم من الأئمة ، حتى كان مالك رحمه الله يقول : « لا تنبطوا أحدا لم يصبه فى هذا الأمر بلاء » يقول : إن الله لا بد أن يتلى المؤمن ، فإن صبر رفع درجته ، كما قال تعالى : (٢٩ : ١ - ٣) ألم أحسب الناس أن يتركوا ، أن يقولوا : آمنا وهم لا يفتنون ؟ ولقد فتنا الذين من قبلهم ، فليعلمن الله الذين صدقوا ، وليعلمن الكاذبين) وقال تعالى : (٣٢ : ٢٤) وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) وقال تعالى : (والمصر ، إن الإنسان لئى خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر) .

(١) ملك الروم هرقلوس وقصته مبسطة فى أول صحيح البخارى وتاريخ حياته وأعماله مفصل فى كتاب فتوح العرب لمصر تأليف أدمز بترجمة محمد فريد أبى حديد .
(٢) المذكورين فى سورة البروج أنهم حرقوا فى أخاديد من النار ، ليرجعوا عن دينهم فثبتوا على دينهم مع هذه الفتنة الشديدة .

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله ، فذاك لما فيه من الحق ، إذ لا بد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث : ما يوجب قبولها ، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال .

وبالجملة : فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعافُ أضعاف ضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة ، بل المتفلسف أعظم اضطراباً وحيرة في أمره من المتكلم . لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف ولهذا تجد مثل أبي الحسين البصري^(١) وأمثاله أثبت من مثل ابن سينا^(٢) وأمثاله . وأيضاً تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً ، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به ، قام عليه البرهان وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً وائتلافاً ، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتساق والائتلاف أقرب ، فلمتزلة أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المتفلسفة ، إذ للفلاسفة في الإلهيات^(٣) والمعاد والنبوات ، بل وفي الطبيعيات والرياضات ، وصفات الأفلاك : من الأقوال ما لا يحصى إلا ذو الجلال .

وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل ، مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب المقالات^(٤) .

(١) أبو الحسين محمد بن علي الخطيب البصري شيخ المعتزلة في زمانه ، والمتنصر لهم والقاتل عنهم . توفي سنة ٤٣٦ هـ ٥٣٥ ج ١٢ بداية .

(٢) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الطبيب الفيلسوف الشهير صاحب الشفا والنجاة والإشارات الخ توفي سنة ٤٢٨ هـ ترجمته ص ٤٢ ج ١٢ بداية ابن كثير .

(٣) علوم ما وراء المادة من صفات الواجب الوجود وصفات العقول والنفوس الخ

(٤) للمقالات التي عناها للؤاف هنا : هي مقالات غير الإسلاميين وهي المعروفة بمقالات الفلاسفة ، يدل على ذلك قوله « إذ للفلاسفة في الإلهيات الخ » وهذه المقالات أكبر من « مقالات الإسلاميين » للطبوعة حديثاً كما ذكر ذلك المصنف في كتابه منهاج السنة ج ٣ ص ٧٢ .

ومثل القاضي أبي بكر^(١) في كتاب الدقائق من مقالاتهم ، بقدر ما يذكره الفارابي^(٢) وابن سينا وأمثالهما أضعافا مضاعفة .

وأهل الإثبات من المتكلمين - مثل الكلّائية والسكرامية والأشعرية - أكثر اتفاقا واختلافا من المعتزلة ، فإن في المعتزلة من الاختلاف وتكفير بعضهم بعضا ، حتى ليكفر التلميذ أستاذه ، من جنس ما بين الخوارج ، وقد ذكر من صنف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه ، ولست تجد اتفاقا واختلافا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث ، وما يتبع ذلك ، ولا تجد افتراقا واختلافا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه ، قال تعالى (١١ : ١١٨ ، ١١٩) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم) فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون ، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلًا ، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة ، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك ، ولهذا لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء كانوا أعظم اختلافا ، والخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا أيضاً أبعد عن السنة والحديث كانوا أعظم افتراقا في هذه ، لاسيما الرافضة ، فإنه يقال : إنهم أعظم الطوائف اختلافاً ، وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السنة والجماعة ، بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم ، وكذلك الخوارج أقرب إلى ذلك منهم .

وأبو محمد بن قتيبة - في أول كتاب مختلف الحديث - لما ذكر أهل الحديث

(١) هو أبو الطيب الباقلاني . وكتابه اسمه دقائق الكلام ذكر ذلك للصنف في كتابه منهاج السنة ج ٣ ص ٧٢ .

وقد نقل عنه المؤلف في هذا الكتاب ص ١٣٤ و ص ١٧٦ من الأصل المخطوط وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) أبو نصر الفارابي التركي الفيلسوف الموسيقار مات سنة ٣٣٩ هـ ، وعلى كنهه تخرج ابن سينا

وأئمتهم ، وأهل الكلام وأئمتهم : ففى بذكر أئمة هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم ووصف أئمة هؤلاء وأقوالهم وأفعالهم بما يبين لكل أحد : أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى ، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل .

وأىضا المخالفون لأهل الحديث : هم مظنة فساد الأعمال ، إما عن سوء عقيدة ونفاق ، وإما عن مرض فى القلب وضعف إيمان . قبيهم من ترك الواجبات واعتداء الحدود والاستخفاف بالحقوق وقسوة القلب ما هو ظاهر لكل أحد ، وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم ، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة ، ففى زهد بعض العامة من أهل السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه .

ومن المعلوم أن العلم أصل العمل ، وصحة الأصول توجب صحة الفروع ، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشئتين : إما الحاجة وإما الجهل ، فأما العالم بقبح الشئ الغنى عنه فلا يفعله ، اللهم إلا من غلب هواه عقله واستولت عليه للمعاصي ، فذاك لون آخر وضرب ثان .

وأىضاً فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله فى الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه ، وفى التعميم ما يفتنى عن التعيين ، فأى فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء ؟ وذلك يقتضى وجود الردة فيهم ، كما يوجد النفاق فيهم كثيراً .

وهذا إذا كان فى المقالات الخفية ، فقد يقال : إنه فيها مخطئ ضال ، لم تتم عليه الحجة التى يكفر صاحبها ، لكن ذلك يقع فى طوائف منهم فى الأمور الظاهرة التى تعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين ، بل اليهود والنصارى يعلمون : أن محمداً صلى الله عليه وسلم بعث بها ، وكفر مخالفها ، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له ، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك ، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ، ومثل أمره بالصلوات الخمس ، وإيجابه لها وتعظيم شأنها ، ومثل معاداته لليهود والنصارى

والمشركين والصائبين^(١) والجوس^(٢) ، ومثل تحريم القواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك . ثم تجد كثيرا من رؤسائهم^(٣) وقعوا في هذه الأمور ، فكانوا مرتدين ، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام ، فقد حكي عن الجهم بن صفوان : أنه ترك الصلاة أربعين يوماً لا يرى وجوبها ، كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه ، فقيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب ، وفيهم من لم يكن كذلك .

أو يقال : هم لما فيهم من العلم يشبهون بمبد الله بن أبي سرح الذي كان كاتب الوحي ، فارتد ولحق بالمشركين ، فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه عام الفتح ، ثم أتى به عثمان^(٤) إليه فبايعه على الإسلام .

فمن صنف في مذهب المشركين ونحوهم أحسن أحواله : أن يكون مسلماً . فكثير من رؤس هؤلاء هكذا تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة ، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق ، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق ، لكن قل أن يسلموا من نوع نفاق ، والحكايات عنهم بذلك مشهورة . وقد ذكر ابن قتيبة^(٥) من ذلك طرفاً في أول مختلف الحديث ، وقد حكي أهل اللغات لبعضهم عن بعض من ذلك طرفاً ، كما يذكره أبو عيسى الوراق

(١) عباد الكواكب والقوى الطبيعية : كالهندوكيين والبدا في الصين .

(٢) عباد النار : كقدمات القرس وشرذمة البارسي بالهند .

(٣) رؤوس الفلاسفة والتكلميين .

(٤) أي : ابن عفان ، لأنه كان له به قرابة أو رضاع أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب غريب القرآن ومشكلة ومختلف الحديث وصون الأخبار وغيرها من الكتب النافعة توفي سنة ٢٧٦ هـ .

والنوبختي^(١) وأبو الحسن الأشعري ، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني ، وأبو عبد الله الشهرستاني ، وغيرهم ، ممن يذكر مقالات أهل الكلام .

وأبلغ من ذلك : أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام ، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام^(٢) ، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه ، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين ، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام .

ومن العجب : أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد ليسوا أهل نظر واستدلال ، وأنهم ينكرون حجة العقل . وربما حكى إنكار الضرر^(٣) عن بعض أئمة السنة ، وهذا مما ينكرونه عليهم

فيقال لهم : ليس هذا بحق ، فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم . والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبر في غير آية ، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها : أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة ، من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك ، ولكن وقع اشتراك في لفظ « النظر والاستدلال » ولفظ « الكلام » فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرم وكلامهم واستدلالم ، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال .

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه : أصول الدين ، وهذا اسم عظيم ، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم ، فإذا أنكر أهل الحق

(١) أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن العباس بن نوبخت النوبختي المعتزلي الشيعي التوفي سنة ٤٠٢ هـ مترجم في البداية ص ٣٤٧ ج ١١ .

(٢) السر المكتوم في السحر ومخاطبة الجحوم .

(٣) كذا وصوابه النظر .

والسنة ذلك ، قال المبطل : قد أنكروا أصول الدين ، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين ، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين ، وهى أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ، فالدين ما شرعه الله ورسوله ، وقد بين أصوله وفروعه ، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله ، كما قد بينا هذا فى غير هذا الموضع ^(١) فهكذا لفظ «النظر» ، والاعتبار ، والاستدلال «

وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة ، كما كان الزهرى ^(٢) يقول « كان علماؤنا يقولون : الاعتصام بالسنة هو النجاة » وقال مالك ^(٣) : « السنة سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق »

وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج : هو الصراط المستقيم الذى يوصل العباد إلى الله . والرسول : هو الدليل الهادى الخريت فى هذا الصراط ، كما قال تعالى : (٣٣ : ٤٥ ، ٤٦) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) وقال تعالى : (٤٢ : ٥٢ ، ٥٣) وإنك لتبهدي إلى صراط مستقيم : صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور) وقال تعالى : (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال عبد الله بن مسعود « خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل

(١) لعله يشير إلى مؤلفه فى ذلك ، وهى رسالة سماها « معارج الوصول إلا أن معرفة أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » طبعت عدة مرات ، وهى مفيدة جداً . وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) ابن شهاب : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله الزهرى الإمام فى العلم شيخ مالك وابن عيينه والأوزاعى والأكابر من الحجاز والشام ومصر واليمن وغيرها .

(٣) مالك بن أنس : إمام دار الهجرة من أئمة تابع التابعين .

سبيل ، منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ : (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ^(١)) «
وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال ، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج ، ثم المعتزلة ، ثم الجهمية والرافضة ، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام ، مثل الكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم ، وأن كلا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث ، ويدعى أن سبيله هو الصواب - وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم ، الذي لا يتكلم عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى .

والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث - لا سيما في أخبار الصفات - حمل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث ، وجعل عقله ميزاناً للحديث ، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحاً بتقديمه في الشريعة المحمدية ، فيكون من السبيل للأمر باتباعه ، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وهؤلاء الاتحادية ^(٢) وأمثالهم إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن الخلق ، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك ، بل قد يعتقدون من التعجب ما ينافي السنة ، تلقياً لذلك عن متفلسف أو متكلم ، فيكون ذلك الاعتقاد صادراً لهم عن سبيل الله ، كلما أرادت قلوبهم أن تقترب إلى ربها ، وتسلك الصراط المستقيم إليه ، وتعبده كما فطروا عليه ، وكما بأمتهم الرسل من

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده والنسائي وابن حبان والحاكم من عدة طرق عن ابن مسعود وكذا في تفسير الشيخ ابن كثير .

(٢) هم الذين يزعمون أن وجود الخالق ووجود المخلوق شيء واحد ولا تعدد ولا كثرة ولا تمايز . ومن أئمتهم ابن عربي الطائفي وابن سبعين وابن الفارض وغيرهم .

علوه وعظمته صرقتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك ، حتى تجدد خلقا من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه ، وأما قلبه فعلى الفطرة والسنة ، وأكثرهم لا يفهمون ما النفي الذى يقولونه بألسنتهم ، بل يحملونه تنزيها مطلقا مجلا ، ومنهم من لا يفهم قول الجهمية . بل يفهم من النفي معنى صحيحا ، ويمتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك ، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك .

مثل أن يفهم من قولهم : ليس فى جهة ، ولا له مكان ، ولا هو فى السماء : أنه ليس فى جوف السموات ، وهذا معنى صحيح ، وإيمانه بذلك حق ، ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك ، وليس كذلك ، بل مرادهم : أنه ما فوق العرش شئ أصلا ، ولا فوق السموات إلا عدم محض ، ليس هناك إله يعبد ، ولا رب يدعى ويسأل ، ولا خالق خلق الخلائق ولا عرج بالنبي إلى ربه أصلا ، هذا مقصودهم .

وهذا هو الذى أوقع الاتحادية فى قولهم : هو نفس الموجودات ، إذ لم تجد قلوبهم موجوداً إلا هذه الموجودات ، إذا لم يكن فوقها شئ آخر ، وهذا من المعارف القطرية الشهودية الوجودية ^(١) أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق ، أو وجود آخر مبين له متميز عنه ، لا سيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط . فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق أو موجود فوقه . فإذا اعتقدوا مع ذلك : أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شئ ، لزم أن يقولوا : هو ^(٢) هذا الوجود المخلوق ، كما قال الاتحادية . وهذه بعينها هي حجة الاتحادية . وهذا بعينه هو مشرب قداماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون : هو فى كل مكان ، وليس هو فى مكان . ولا يختص بشئ . يجمعون دائماً بين القولين المتناقضين ، لأنهم يريدون إثبات موجود ، وليس عندهم شئ فوق العالم . فتعين أن يكون هو العالم

(١) يعنى الوجدانية التى تحس بالاحساس الباطنى .

(٢) أى الرب الخالق .

أو يكون فيه ، ثم يُريدون إثبات شيء غير المخلوق ، فيقولون : ليس هو في العالم كما ليس خارجاً عنه ، أو يقولون : هو وجود المخلوقات دون أعيانها ، أو يقولون : هو الوجود المطلق ، فيثبتونه فيما يثبتون ، إذ كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل ، وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عال عليها . وإنما يفترون فيما يثبتونه ، وَيُكْرِهُونَ فِطْرَهُمْ وَعَقُولَهُمْ عَلَى قَبُولِ الْحَالِ الْمُتَنَاقِضِ ، فيقولون : هو في العالم ، وليس هو فيه ، أو هو العالم وليس إياه ، أو يغلّبون الإثبات فيقولون : بل هو نفس الوجود أو النفي ، فيقولون : ليس في العالم ولا خارجاً عنه أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال ، إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي ، وهو أنه ليس في العالم ، وإذا غلب عليه الوجد^(١) والعبادة رجح الإثبات ، وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو ، لا تجدد جميعاً إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة ، وإن تنوعوا فيما يثبتونه كما ذكرته لك ، فهم مشتركون في التعطيل .

وقد رأيت منهم ومن كتبهم وسمعت منهم ومن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله . وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلههم وخالقهم . ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك ، فنَّ الله علينا باتباع سبيل المؤمنين وآمنا بالله وبرسوله . وكل هؤلاء يحدد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد لتناقضه في نفسه . وإما يُسَكِّنُ بعض اضطرابه نوعُ تقليد لمُعْظَمِ عنده ، أو خوفه من مخالفة أصحابه ، أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل .

وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي لبس بخارج عن العالم ولا هو العالم ، الذي تَرُدُّهُ فِطْرُهُمْ وشُهُودُهُمْ وَعَقُولُهُمْ غيرُ ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم ، فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف ، وذاك إنكار الفطرة بالباطل المنكر .

ومن هذا الباب : ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي ^(١) في حكايته المعروفة أن الشيخ أباجعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر « كان الله ولا عرش » ونفى الاستواء ، على ما عرف من قوله - وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ، ومات على دين أمه وعجائز نيسابور - قال فقال الشيخ أبو جعفر « يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش - يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا : ما قال عارف قط « يا الله » إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو ، لا يلتفت بمنة ولا بسرة ، فكيف نرفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ » فصرخ أبو المعالي ، ووضع يده على رأسه ، وقال « حيرني الهمداني » أو كما قال ونزل .

فهذا الشيخ ^(٢) تكلم بلسان جميع بني آدم ، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة ، بخلاف الإقرار بعلو الله على المخلوق من غير تعيين عرش ولا استواء ، فإن هذا أمر فطري ضروري نجد في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ والجارية التي قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : في السماء قال : أعقبتها فإنها مؤمنة » جارية أممية ، أرايت ^(٣) من فقها وأخبرها بما ذكرته ؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله تعالى عليها ، وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وشهد لها بالإيمان .

فليتأمل العاقل ذلك يجد هادياً له على معرفة ربه ، والإقرار به كما ينبغي ، لا ما أحدثه التمسقون والمتشدقون ممن سؤل لهم الشيطان وأمل لهم .
ومن أمثلة ذلك : أن الذين كبسوا الكلام بالفلسفة من أكابر المتكلمين

(١) للتوفى سنة ٥٠٦ هـ ترجمته في البداية ص ١٧٦ ج ١٢ .

(٢) أبو جعفر الهمداني . (٣) أي أخبرني من الذي علمها أوقفها الخ .

تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم الخزونة : ما إذا تدتره من له أدنى عقل ودين وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء ، حتى قد يكذب بصدور ذلك عنهم ، مثل تفسير حديث المراج ، الذي ألفه أبو عبد الله الرازي ^(١) الذي احتذى فيه حذو ابن سينا ، وعين القضاة الممداني ، فإنه روى حديث المراج ، بسياق طويل وأسماء مجيبة وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين ، لا في الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم ، وإنما وضعه بعض السؤال والطرقية ، أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة ، ثم إنه مع الجهل بحديث المراج الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم ، ولا يوجد في أثاره من علم فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين ، وجعل معراج الرسول ترقية بفكره إلى الأفلاك ، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب ، قادم هو القمر ، وإدريس هو الشمس والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة ، وأنه عرف الوجود الواجب للطلق ، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين ، وعلمائهم حتى إن طاقة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب ، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك حتى أروه النسخة بخط بعض المشايخ المعروفين بالخبيرين بحاله وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه « المطالب الدلية » وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين .

وتجد أبا حامد الغزالي - مع أن له من العلم بالهقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك ، مع الزهد والعبادة وحسن القصد ، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك - يذكر في كتاب « الأربعين » ونحوه كتابه : « المضمون به على غير أهله » فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه ، قد غيرت عباراتهم

وترتيباتهم ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد ومقالات أهل الملل يعتقد أن ذاك هو السر الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وأنه هو الذي يطلع عليه المكشفون الذين أدرکوا الحقائق بنور الحق . فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعباد برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم ، حتى يزعموا بذلك ما ورد به الشرع .

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه ، بما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب ، وآتاه الله إيماناً مجلداً ، كما أخبر به عن نفسه ، وصار ينشوف إلى تفصيل الجملة ، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين والأمر كما وجده ، لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال ، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك ، فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق ، حيث لم يكن عنده طريق غيرها ، لانسداد الطريقة الخاصة الشنية النبوية عنه بما كان عنده من قلة العلم بها ومن الشبهات التي تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين ، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة . ولهذا كان كثير الزم لهذه الحوائل ولطريقة العلم . وإنما ذاك ^(١) لعله الذي سلكه ، والذي حجب به عن حقيقة المتابعة للرسالة . وليس هو بعلم ، وإنما هو عقائد فلسفية وكلامية ، كما قال السلف « العلم بالكلام هو الجهل » وكما قال أبو يوسف ^(٢) « من طلب العلم بالكلام تزندق » ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه ، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ^(٣) - فيما علقه عنه -

(١) أي إن ذمه إنما يقع على علم خاص ، هو ما عرفه من العلوم الكلامية والفلسفية . (٢) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة . (٣) الشهير بالعزيز أو عز الدين ولقب بسلطان العلماء .

ينكر أن يكون « بداية الهداية » من تصنيفه ويقول : إنما هو تقوُّل عليه ، مع أن هذه الكتب مقبولة أضعاف مردودها ، والمردود منها أمور مجمة ، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين .

وأما « المصنوع به على غير أهله » فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه ، وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه ، لملهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضاً ، ولكن كان هو وأمثاله - كما قدمت - مضطربين لا يثبتون على قول ثابت ، لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق ، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة الذين ورثوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم العلم والإيمان ، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن ، كما قدمناه ، وأهل الفهم لكتاب الله والعلم والفهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك ، كما جاءت به الرسالة . ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ^(١) يقول - فيما رأيته بخطه - : أبو حامد كثير القول فيه ومنه . فأما هذه الكتب - يعنى الخالفة للحق - فلا يلتفت إليها . وأما الرجل فيسكت عنه ، ويفوض أمره إلى الله .

ومقصوده : أنه لا يذكر بسوء ، لأن عفو الله عن الناس والمخطيء وتوبة للذنوب تأتى على كل ذنب ، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله ، ولأن مغفرة الله بالחסنات منه ومن غيره ، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتى على محقق الذنوب ، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ^(٢) ذلك في حق معين إلا ببصيرة ، لا سيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح والعمل الصالح والقصد الحسن ، وهو ^(٣) يميل إلى الفلسفة ، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية . ولهذا

(١) أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن يحيى الدين بن الصلاح الشهير زوري

مفتى الشام ومحدثها توفي سنة ٦٤٣ هـ ذكره في البداية ص ١٦٨ ج ١٣ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعله « على إثبات » . (٤) أى الغزالي .

قد رد عليه علماء المسلمين ، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي ، فإنه قال : « شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر » وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه . ورد عليه أبو عبد الله المازري ^(١) في كتاب أفرده ، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي ، ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه ، رد عليه كلامه في مشكاة الأوار ونحوه ، ورد عليه الشيخ أبو البيان والشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرها ، ورد عليه ابن عقيل وابن الجوزي وأبو محمد المقدسي وغيرهم .

وهذا باب واسع ، فإن الخارجين ^(٢) عن طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لهم في كلام الرسول ثلاث طرق : طريقة التخييل ، وطريقة التأويل ، وطريقة التجهيل .

فأهل التخييل : هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون : إنه خيل أشياء ، لا حقيقة لها في الباطن ، وخاصية النبوة عندهم انتخييل .

وطريقة التأويل : طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم ، يقولون : إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ ، وما يفهم منه ، وهو - وإن كان لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده - فكان مقصوده : أن هذا يكون سبباً للبحث بالعقل ، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم ويجهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم ليثابوا على ذلك ، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد والتعليم ، بل قصده التعمية والتلبيس ، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم ، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان ، فيجعلون حالهم في العلم مع عدمه خيراً من حالهم مع وجوده ، وأولئك المتقدمون : كابن سينا وأمثاله ، ينكرون

(١) المالكي شارح صحيح مسلم .

(٢) من المتفلسفة والمتكلمين

على هؤلاء ، ويقولون : ألفاظه كثيرة صريحة لا تقبل التأويل ، لكن كان قصده التخجيل ، وأن يعتقد الناس الأمر على خلاف ما هو عليه .

وأما الصنف الثالث ، الذين يقولون : إنهم أتباع السلف ، فيقولون : إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات ، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك ، بل لازم قولهم : أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات ، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه ، والذين ينتحلون مذهب السلف ، يقولون : إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص ، بل يقولون ذلك في الرسول . وهذا القول من أبطل الأقوال ، ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى (٣ : ٦ وما يعلم تأويله إلا الله) ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلا ، وهو يخالف للظاهر .

ثم هؤلاء قد يقولون : تجري النصوص على ظاهرها ، وتأويلها لا يعلمه إلا الله ، ويريدون بالتأويل : ما يخالف الظاهر ، وهذا تناقض منهم ، وطائفة يريدون بالظاهر ألفاظ النصوص فقط ، والطائفتان غالطتان في فهم الآية . وذلك أن لفظ « التأويل » قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات ، له ثلاث معان :

أحدها : أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام ، وإن وافق ظاهره . وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة ، كقوله تعالى (٧ : ٥٣ هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاء رسل ربنا بالحق) ومنه قول عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك الله ربنا ولك الحمد ^(١) اللهم اغفر لي ، يتأول القرآن »

(١) الذي رواه الجماعة إلا الترمذي ، ورواه أيضا أحمد في مسنده والبيهقي في

سننه « وبمحمدك » .

والثاني : يراد بلفظ التأويل « التفسير » وهو اصطلاح كثير من المفسرين ، ولهذا قال مجاهد - إمام أهل التفسير - إن « الراسخين في العلم » يعلمون تأويل المتشابه ، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه ، وهذا مما يعلم الراسخون .

والثالث : أن يراد بلفظ « التأويل » صرف اللفظ عن ظاهره ، الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك ، لدليل منفصل يوجب ذلك ، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ وبينه . وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف ، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من التأخرين الخناضين في الفقه وأصوله والكلام ، وظن هؤلاء أن قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) يراد به هذا المعنى ، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين : قوم يقولون : إنه لا يعلمه إلا الله ، وقوم يقولون : إن الراسخين في العلم يعلمونه ، وكلا الطائفتين مخطئة ، فإن هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية . وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورموا في آثارهم بالشهب ^(١) .

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء ، وسماه « الرد على الزنادقة والجهمية ، فيما شكت فيه من متشابه القرآن » ^(٢) . وتأولته على غير تأويله ، فغاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه . ولم يقل أحد ولا أحد من الأئمة : إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها ، ولا قالوا : إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه ، كيف ؟ وقد أمر الله بتدبر كتابه ، فقال تعالى (٣٨ : ٢٩) كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا

(١) جمع شهاب ، والمراد الحجج المحرقة لأباطيلهم .

(٢) رسالة صغيرة مطبوعة عن نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على نفقة محمد سعيد ندا وشركاء بمكة المكرمة . وكتبه سليمان الصنيع .

آياته) ولم يقل : بعض آياته ، وقال (٨٢:٤ و ٢٤:٤٧ أفلا يتدبرون القرآن ؟) وقال (٢٣:٦٨ أفلم يدبروا القول ؟) وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله ، وأنه جعله نوراً وهدى لعباده . ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه ، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود - أنهم قالوا : « كنا إذا تعلمنا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم نجاوزها حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل » قالوا : « فقلنا القرآن والعلم والعمل جميعاً » وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من يقول في الرسول وبيانه للناس [إنه لم يفهم القرآن ولم يعرف معناه] مما هو من قول الملاحدة ، فكيف يكون قوله في السلف ؟ حتى يدعى اتباعه ، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته ، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره ، لما فيه من فساد الناس ، وأما عند أهل العلم والإيمان فلا ، وقول النفاة باطل باطناً وظاهراً ، والرسول صلى الله عليه وسلم ومتبعوه منزهون عن ذلك ، بل مات صلى الله عليه وسلم وتركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ، وأخبرنا أن « كل ما حدث بعده من محدثات الأمور فهو بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار »

وربما أنشد بعض ^(١) أهل الكلام بيت مجنون بنى عامر :

وكلُّ يدعى وصلاً لليلى وليلى لا تقر لهم بذكا

فن قال من الشعر ماهو حكمة ، أو تمثل بيت من الشعر فيا تبين له أنه حق كان قريباً . أما إثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره فيقال لصاحبه :

(١) هو المز بن عبد السلام ، كما سيأتي في ص ٩٨ من الأصل الخطى وما بعدها .

ينبغي أن تبين أن السلف لا يقرون بمن انتهكتهم . وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره ممن يقولون عن السلف ما لم يقولوه ، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بمحالمهم وعدل فيما نقل ، فإن الناقل لا بد أن يكون عالماً عدلاً . فإن فرض أن أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره ، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف ، كأبي المعالي ^(١) وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب [أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي] وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة ، فضلاً عن خواصها ، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما ، إلا بالسماع ، كما يذكر ذلك العامة ، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث ، وبين الحديث المفتري المكذوب ، وكتبهم أصدق شاهد بذلك فقيهاً مجانب . وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك ، إما عند الموت وإما قبل الموت . والحكايات في هذا كثيرة معروفة .

هذا أبو الحسن الأشعري : نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه ، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالفردية عليهم .

وهذا أبو حامد الغزالي [مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث] وصنف « إلهام العوام عن علم الكلام » [وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات] « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي غليلاً ، ولا تروى غليلاً ،

(١) أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشهير بإمام الحرمين تقدم ، وانظر كلام شيخ الإسلام في أبي المعالي وذويه في التبيين ص ٢٥١ . وكتبه سليمان الصنيع .

ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن [أقرأ في الإثبات (الرحمن على العرش استوى) (٣٥ : ١٠) إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وأقرأ في النفي (ليس كمثلته شيء) (٢٠ : ١١٠) ولا يحيطون به علما) (هل تعلم له سميا ؟) ثم قال : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي [وكان يتمثل كثيراً :
 نهاية إقدام العقول عقلال وأكثر سعى العالمين ضلال
 وأرواحنا في وحشة من جسوننا وحاصل دنيانا أذى ووبال
 ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
 وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره ، واختار مذهب السلف .
 وكان [يقول « يا أصحابنا لا تستغلوا بالكلام ، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ
 بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به » وقال عند موته « لقد خضت البحر الخضم ، وخليت
 أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت فيما نهوني عنه . والآن : إن لم يتداركني ربي
 برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنذا أموت على عقيدة أمي - أو قال - : عقيدة
 مجاز نيسابور » وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني :
 « إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم ^(١) » [وكان ينشد :
 لعمرى لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

(١) بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول سليمان بن عبد الرحمن الصنيع : إنى لما
 رأيت هذه الصفحة فيها من السقط والتحريف ونسبة أقوال إلى غير قائلها عرفت
 أن ذلك بلا شك ولا ريب من عمل النساخ ، ولما كانت تلك الأقوال وقائلوها
 معروفة مظانها في كتب شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله ، كنهاج
 السنة النبوية ، وبيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول . وكتاب النبوات ،
 والفتوى الجوية وغير ذلك ، ومثل كتاب الصواعق للرسل على الجهمية والمعتلة ،
 واجتماع الجيوش الاسلامية لتزويج المعتلة والجهمية ، كلاهما لشمس الدين ابن قيم
 الجوزية - لما كان كذلك نقلت ذلك منها على الصواب ، وجعلت ما زدت مما سقط
 من النسخ في هذه الرسالة بين قوسين واقفين هكذا []

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن ، أو قارعاً سن نادم
وابن الفارض - من متأخري الاتحادية - صاحب القصيدة الثانية المعروفة
بنظم السلوك ، وقد نظم فيها الاتحاد نظماً رائعاً اللفظ ، فهو أخبث من لحم خنزير
في صينية من ذهب . وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك . الله أعلم بها وبما شملت
عليه ، وقد نفقت كثيراً ، وبالغ أهل العصر في تحسينها والاعتداد بما فيها من
الاتحاد - لما حضرته الوفاة أنشد :

إن كان منزلتي في الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضيّعت أياي
أمنية ظفرت نفسي بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

ولقد كان من أصول الإيمان : أن يُثبت الله العبد بالقول الثابت في الحياة
الدنيا وفي الآخرة ، كما قال تعالى (١٤ : ٢٤ - ٢٧) ألم تركيف ضرب الله مثلا :
كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتى أكلها كل حين
بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ، ومثل كلمة خبيثة
كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ، ما لها من قرار ، يثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء
والكلمة : أصل العقيدة ، فإن الاعتقاد : هو الكلمة التي يعتقدها المرء ،
وأطيب الكلام والعقائد : كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله . وأخبث الكلام
والعقائد : كلمة الشرك ، وهو اتخاذ إله مع الله . فإن ذلك باطل لاحتقيقة له .
ولهذا قال سبحانه (ما لها من قرار) ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على
هذه الكلمات والعقائد الخبيثة لا يزداد إلا ضللاً وبعداً عن الحق وعلماً
ببطلانها ، كما قال تعالى (٢٤ : ٣٩ ، ٤٠) والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة
يحبسه الظلمات ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه ،
والله سريع الحساب ، أو كظلمات في بحر نجى يغشاه موج من فوقه موج من

فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكدرها . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

فذكر سبحانه مثلين ، أحدهما : مثل الكفر والجهل المركب الذى يحسبه صاحبه موجوداً ، وفى الواقع يكون خيالاً معدوماً كالسراب وأن القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء . فإذا طلب ما ظنه ماء وجد سراباً ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب . وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة .

والمثل الثانى : مثل الكفر والجهل البسيط الذى لا يتبين فيه صاحبه حق ولا يرى فيه هدى ، والكفر المركب مستلزم للبسيط ، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب .

فضرب الله سبحانه المثليين بذلك ليبين حال الاعتقاد الفاسد ، ويبين حال عدم معرفة الحق ، وهو يشبه حال المعضوب عليهم والضالين [وهما] حال المصمم على الباطل حتى يحمل به العذاب ، وحال الضال الذى لا يرى طريق الهدى .
فنسأل الله العظيم أن يثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، وأن يرزقنا الاعتصام بالكتاب والسنة .

ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشايخ والصوفية إلى المشايخ الصادقين من الكذب والحال ، أو يكون من كلامهم المتشابه الذى تأولوه على غير تأويله ، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم ، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل كثير من البدع والفجور الذى يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ فيعنى عنه ^(١) أو يتوب منه أو يكون له حسنات يفر له بها ، أو مصائب يكفر عنه بها ، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوى الزهاد والعبادات

(١) كيف يعنى عن الفجور والبدع إلا بالتوبة النصوح والعمل الصالح الذى يغير ويزيل آثارها من القلوب ، ومن الأنبياء ؟

والمقامات ، وليس هو من أولياء الله المتقين ، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين أو المنافقين أو الكافرين . وهذا كثير ملأ العالم ، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق مالا يدعى المرسلون ، وأن ذلك عند خواصهم ، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم ، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة ، وتفسيرات باطلة . مثل قولهم عن عمر « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحدث هو أبو بكر بحديث وكنت كالزنجى بينهما » فيجعلون عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه كالزنجى ، وهو حاضر يسمع الكلام . ثم يدعى أحدهم ^(١) أنه علم ذلك ^(٢) بما قذف في قلبه ، ويدعى كل منهم : أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل ، ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوى الباطلة لطلال .

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها « جنب القرآن » ويكون وجده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن ، ويكون فيها من الكذب والضلالات أمور . ومنهم من يجعل له قصائد في الاتحاد ، وأنه خالق جميع الخلق ، وأنه خلق السموات والأرض ، وأنه يُسجد له ويُعبد .

ومنهم من يصف ربه في قصائده ، بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكليف والتجسيم التي هي كذب مفترى وكفر صريح ، مثل مواكلته ومشاربته ومماشاته ومعانقته ونزوله إلى الأرض وقعوده ^(٣) في بعض رياض الأرض ونحو ذلك ، ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة التي تكون خلوص أولياء الله للثقلين .

ومن أمثلة ذلك : أنك تجد عند الرافضة والمتشعبة ومن أخذ عنهم من دعوى علوم الأسرار والحقائق التي يدعون أخذها عن أهل البيت ، إما من العلوم الدينية وإما من علم الحوادث الكائنة ، ما هو عندهم من أجل الأمور التي يجب التواصي

(١) أحد للتصوفة . (٢) ما يدعيه سرراً وحقيقة .

(٣) هذه الضمائر تركها عائدة على الرب .

بكتمانها والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك . وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى ، فإن هذه الطائفة الرافضة من أكثر الطوائف كذبا وادعاء للعلم المكتوم ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة . وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ^(١) ، وصاروا يدعون أنه خُصَّ بأسرار من العلوم والوصية ، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه ، فيخبرهم بانتفاء ذلك . ولما بلته أن ذلك قد قيل كان يخطب الناس ، وينفى ذلك عن نفسه . وقد خرَّج أصحاب الصحيح كلام على هذا من غير وجه ، مثل ما فى الصحيح عن أبى جحيفة قال : « سألت علياً : هل عندكم شيء ليس فى القرآن ؟ فقال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما عندنا إلا ما فى القرآن ، إلا فهما يعطيه الله الرجل فى كتابه وما فى هذه الصحيفة . قلت : وما فى الصحيفة ؟ قال : العقل ^(٢) وفكك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر » ولفظ البخاري « هل عندكم شيء من الوحي غير ما فى كتاب الله ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما أعلم إلا فهما يعطيه الله رجلا فى القرآن » وفى الصحيحين عن إبراهيم التيمى عن أبيه - وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض - عن على قال « ما عندنا شيء إلا كتاب الله ، وهذه الصحيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور ^(٣) » وفى رواية لمسلم « خطبنا على بن أبى طالب فقال : من زعم أن عندنا كتاباً نقرؤه إلا كتاب الله وما فى هذه الصحيفة - قال : وصحيفته معلقة فى قراب سيفه - فقد كذب ، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ^(٤) ، وفيها قال النبى صلى الله عليه وسلم : المدينة حرم » الحديث .

(١) كان أول داع إلى عبادة على : هو عبد الله بن سبأ المشهور بابن السوداء . وكان هو قائد الفتنة التى انتهت بقتل عثمان ثم بقتال على ومعاوية . (٢) أى الدية التى فى القتل . (٣) غير - بفتح العين للمهملة وسكون الياء - جبل فى جنوب المدينة ، وثور جبل فى شمالها . (٤) أى إبل الديات وأعمارها من حقة وجذعة الخ . ودية - الجراحات .

وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق : فن أكبر الأشياء [كذبا] حتى يقال : ما كُذِبَ على أحد ما كُذِبَ على جعفر رضى الله عنه . ومن هذه الأمور المضافة : كتاب « الجعر » الذى يدعون أنه كتب فيه الحوادث ، والجعر : ولد الماعز ، يزعمون أنه كتب ذلك فى جلده ، وكذلك كتاب « البطاقة » الذى يدعيه ابن الحلى ونحوه من المفارقة ، ومثل كتاب : « الجدول » فى الملل ، و « المهفت » عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره ، ومثل كتاب « رسائل إخوان الصفا » الذى صنفه جماعة فى دولة بنى بويه ببغداد وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة ، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين ، وبين الحنيفية ، وأتوا بكلام^(١) المتفلسفة وبأشياء من الشريعة ، وفيه من السكر والجهل شيء كثير ، ومع هذا فأت طائفة من الناس - من بعض أكابر قضاة النواحي - يزعم أنه من كلام جعفر الصادق . وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل . ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم ابن غنضب ، يزعمون أنه كان معلما للحسن والحسين . وهذا شيء لم يكن فى الوجود باتفاق أهل العلم ، وملاحم ابن غنضب إما صنفها بعض الجهال فى دولة نور الدين ونحوها ، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل .

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه ، غامتها من الأكاذيب وقد أحدث فى زماننا من القضاة والشايخ غير واحدة منها ، وقد قررتُ بعض هؤلاء على ذلك ، بعد أن ادعى قدمها ، وقلت له : بل أنت صنفتها ، ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان للسلون محاصرى عكة ، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك .

وباب الكذب فى الحوادث الكونية أكثر منه فى الأمور الدينية ، لأن تشوف القين يُغلبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر ، وإن كان لأهل الدين

(١) فسر به قوله جمعوا الخ .

إلى ذلك تشوف ، لكن تشوفهم إلى الدين أقوى ، وأولئك ^(١) ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين . فلهذا كثر الكذابين في ذلك ونفق ^(٢) منه شيء كثير ، وأكَلَتْ به أموال عظيمة بالباطل ، وقَتَّات به نفوس كثيرة من المنشوفة إلى الملُك ومحوها . ولهذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويعتمدون الكذب فيه : تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلهية ^(٣) من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذلك ، وتارة بما يحدثونه من الحركات والأشكال ، كالضرب بالرمل والحصى والشعير والقرعة باليد ونحو ذلك مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام ^(٤) ، فإيهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها ، سواء كانت قداحا أو حصا أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير .

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله فهو من هذا الجنس ، بخلاف القول الشرعى ، وهو الذى كان يعجب النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو أن يخرج متوكلا على الله ، فيسمع الكلمة الطيبة « وكان يعجبه القول ، ويكره الطيرة » لأن القول تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه ، والطيرة معارضة لذلك ، فيكره للإنسان أن يتطير ، وإنما نضر الطيرة من تطير ، لأنه أضر نفسه . فأما المتوكل على الله فلا .

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات . وإنما الغرض : أنهم يعتمدون فيها كذبا كثيرا من غير أن تكون قد دلت على ذلك

(١) مؤثرو الحياة الدنيا . (٢) راج وانتشر .

(٣) التى لا دخل للإنس والجن في تحريكها وإحداثها . ولعل الأولى نسبتها إلى « الربانية » لأن الإلهية هى العبادة (٤) طلب معرفة ما قسم الله وقدر بواسطة ضرب الأزلام ، وهى السهام والنبل وأشباها مما يتخذة الساجدة اليوم من المشبعة وفتح المصحف وكتب خاصة بهذا الباطل .

دلالة ، كما يعتمد خلق كثير الكذب في الرؤيا ، التي منها الرؤيا الصالحة وهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وكما كانت الجن تخطط بالكلمة تسمعها من السماء ^(١) مائة كذبة ، ثم تلقىها إلى الكهان . ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت « يا رسول الله ، إني حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالاسلام ، وإن منا رجالا يأتون الكهان ؟ قال : فلا تأتهم . قال : قلت : ومنا رجال يتطيلون ؟ قال : ذاك شيء يجدونه في صدورهم ، فلا يصدهم . قال قلت : ومنا رجال يخطون ؟ قال : كان نبي من الأنبياء يخط ، فن وافق خطه فذاك » .

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ^(٢) ومن أخبار الملائكة ما قد يعتمد فيه الكذب الكثير ، فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل ؟ فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية ، مثل أهل الاتحاد . فإن ابن عربي ^(٣) - في كتاب « عنقاء مغرب » وغيره - أخبر بمستقبلات كثيرة ، عامتها كذب ، وكذلك ابن سبعين ^(٤) وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود ، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة ، كما فعل أبو نصر الكندي ^(٥) وغيره من

(١) بسبب استراقها السمع . (٢) كالرؤيا الصالحة وأخبار الكهان التي يتلقونها من مسترق السمع الشياطين خفافا عن الملائكة . (٣) محمد بن علي الحاتمي الطائي صاحب الفتوحات للكية وفصوص الحكم وغيرها ، وهو أفسح داع إلى وحدة الوجود . مترجم في الميزان للذهبي ولسانه لأبن جحر الحافظ وغيرها من الكتب . ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من كبار علماء أهل السنة ردود على باطله . (٤) عبد الحمى بن سبعين مترجم في تاريخ مكة للفاشي . وهو من أركان الدعاة إلى وحدة الوجود وله أعمال نيرنجية وسحرية شعبذ بها على العامة . (٥) الشهير بالفارابي .

الفلاسفة ، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي ، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من الماثلين إلى التشيع .

وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائف يدعون أن هذه الأمور من الأسرار الخزونة والعلوم المصونة ، وخاطبت في ذلك طوائف منهم ، وكنت أحلف لهم أن هذا كذب مفترى ، وأنه لا يجرى من هذه الأمور شيء ، وطلبت مباحلة بعضهم لأن ذلك كان متعلقا بأصول الدين ، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم .

فإن شيخهم ^(١) الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم : كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل ، وإن معنى ذلك نزول روحانية عيسى عليه السلام عليه ، وإن أمه اسمها مريم ، وأنه يقوم بجمع الليل الثلاث ، وأنه يظهر مظهرا أكمل من مظهر محمد وغيره بن المرسلين . ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول ذكرها ووصفها .

ثم إن من عجيب الأمر : أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية الخائفين للسنة والجماعة يحتاج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع أو مجمل لا يفهم معناه ، وكلما وجد أثرا فيه إجمال نزل على رأيه ، فيحتج بعضهم بالمكذوب ، مثل المكذوب المنسوب إلى عمر « كنت كالزيجي » ^(٢) ومثل ما يروونه من سر المراج ^(٣) وما يروونه من أن أهل الصفة ^(٤) سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول . فلما نزل الرسول ^(٥) أخبروه ، فقال : من أين سمعتم ؟ فقالوا : كنا نسمع الخطاب .

(١) كأنه يعنى نصر للنبجي معاصر شيخ الإسلام .

(٢) أى عندما يتكلم الرسول مع أبي بكر كما مر في الحديث المكذوب وبه الشيخ عليه هناك . (٣) تقدم أن ذلك من تأليف الفخر الرازي .

(٤) فقراء المهاجرين الذين كانوا ينزلون صفة في مؤخر المسجد النبوي حتى يوسع الله عليهم بالرزق والمأوى . فينتقلون عنها (٥) يعنون من السماء بعد للمراج .

حتى إنى لما بينت لطائفة تمشيخوا وصاروا قدوة للناس : أن هذا كذب
 ما خلقه الله قط . قلت : وبين لك ذلك أن المراج كان بمكة بنص القرآن
 وإجماع المسلمين ، والصفة إنما كانت بالمدينة ، فمن أين كان بمكة أهل صُفَّة ؟
 وكذلك احتجاجهم بأن أهل الصفة قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 مع المشركين لما انتصروا ^(١) وزعموا أنهم مع الله ، ليحتجوا بذلك على متابعة
 الواقع ^(٢) سواء كان طاعة لله أو معصية ، وليجعلوا حكم دينه هو ما كان ^(٣) ،
 كما قال الذين أشركوا (١٤٨ : ٦) لو شاء الله ما أشركنا ولا أبأؤنا (وأمثال هذه
 الموضوعات كثيرة .

وأما الجملات : فمثل احتجاجهم بنهى بعض الصحابة عن ذكر بعض خفى
 العلم كقول على رضى الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون
 أنحبون أن يكذبَ الله ورسوله ؟ » وقول عبد الله بن مسعود « ما من رجل
 يتحدث قوماً بمحدث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم » وقول عبد الله بن
 عباس فى تفسير الآيات « ما يؤمنك أنى لو أخبرتك بتفسيرها كفرت ، وكفرك
 بها تكذيبك بها » .

وهذه الآثار حق ، لكن ينزل كل منهم ^(٤) ذاك الذى لم يُحدِّث به ^(٥)
 على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق ، التى إذا كشفت وُجِدَت من الباطل
 والكفر والنفاق ، حتى إن أبا حامد الغزالى « فى منهاج القاصدين » وغيره ، هو
 وأمثاله تمثل بما يروى عن على [زين العابدين] بن الحسين أنه قال :
 ياربَّ جوهرِ علم لو أبوح به لقليل لى : أنت ممن يسبد الوثنا

(١) زعموا ذلك فى غزوة أحد . (٢) أى موافقة القدر الواقع ولو خالف
 الشرع . (٣) أى وقع وحصل ولو أنكره الدين والرسول . (٤) كل طائفة
 من الباطنية والفرامطة والمتفلسة والمتكلمين . (٥) أى ما نهى الصحابة عن
 الحديث به .

ولا ستحل رجال مسلمون دعى يرون أقيح ما يأتونه حسنا
 فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يدعون من التحقيق وعلوم الأسرار
 ماخرجوا به عن السنة والجماعة ، وزعموا أن تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة
 بهم فأمنوا بمجملها ومقشابهها وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات
 ما لم يُمنح الصدرُ الأولُ حُصَاظُ الإسلام وبدور الملة ، ولم يتجرؤوا عليها ^(١) برد
 وتكذيب ، مع ظهور الباطل فيها تارة ^(٢) وخفائه أخرى . فن المعلوم أن العقل
 والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة وإحاطة
 بأسرار الأمور وبواطنها . هذا لا ينزاع فيه مؤمن . ونحن الآن في مخاطبة من
 في قلبه إيمان .

وإذا كان الأمر كذلك فأعلمُ الناس بذلك : أخصهم بالرسول وأعلمهم
 بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته ، ومدخله ومخرجه وباطنه وظاهره ، وأعلمهم
 بأصحابه وسيرته وأيامه ، وأعلمهم بمحنا عن ذلك وعن نقلته ، وأعلمهم تدينا به
 واتباعا له واقتداء به . وهؤلاء هم أهل السنة والحديث ، حفظا له ومعرفة بصحيحه
 وسقيمه ، وفقها فيه وفهما يؤتیه الله إياه في معانيه ، وإيماننا وتصديقا ، وطاعة
 وانقيادا واقتداء واتباعا ، مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم ،
 وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم . فإنهم أشد الناس نظرا وقياسا ورأيا ، وأصدق
 الناس رؤيا وكشفا . أفلا يلم من له أدنى عقل ودين : أن هؤلاء أحق بالصدق
 والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم ، وأن عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل
 والمبتدع ، وأن الذي عندهم هو الحق المبين ، وأن الجاهل بأمرهم والخالف لهم
 هو الذي معه من الحشوما معه ومن الضلال كذلك . وهذا باب يطول شرحه .

(١) أى لم يتجرأ الخارجون على السنة على رد ما جاء فيها أو تكذيبه .

(٢) على زعم الخارجين عليها .

فإن النفوس لما من الأقوال والأفعال مالا يحصره إلا ذو الجلال . والأقوال
إخبارات وإنشاءات كالأمر والنهي^(١)

فأحسن الحديث وأصدق كتاب الله : خبره أصدق الخبر وبيانه أوضح البيان
وأمره أحكم الأمر (٤٥ : ٦ فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون) وكل من اتبع
كلاما أو حديثا - بما يقال : إنه يُلمِّهُ صاحبه ، ويُوْحِي إليه ، أو أنه ينشئه
ويحدثه مما يعارض به القرآن - فهو من أعظم الظالمين ظلما . ولهذا لما ذكر الله
سبحانه قول الذين ماقدروا الله حق قدره ، حيث أنكروا الإنزال على البشر^(٢)
ذكر المتشبهين^(٣) به المدعين لمائلته من الأقسام الثلاثة ، فإن المائل له : إما
أن يقول : إن الله أوحى إلى ، أو يقول : أوحى إلى ، وألقى إلى ، وقيل لى ، ولا
يسمى القائل ، أو يضيف ذلك إلى نفسه ، ويذكر أنه هو المنشئ له .

ووجه الحصر : أنه إما أن يحذف الفاعل أو يذكره ، وإذا ذكره . فلما أن
يجعله من قول الله ، أو من قول نفسه . فإنه إذا جمعه من كلام الشياطين لم يقبل
منه ، وما جمعه من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله ، وفيما حذف
فاعله ، فقال تعالى (٦ : ٩٣) ومن أعظم ممن افترى على الله كذبا ، أو قال أوحى إلى
ولم يوح إليه شيء ، ومن قال سأُنزل مثل ما أنزل الله .

وتدبر كيف جعل الأولين في حيز الذى جعله وحيا من الله ولم يسم الموحى ،
فإنهما من جنس واحد فى ادعاء جنس الإنبياء ، وجعل الآخر فى حيز الذى
ادعى أن يأتى بمثله ، ولهذا قال (ممن افترى على الله كذبا) ثم قال : (ومن قال

(١) مثالان للإنشاء . (٢) فى قوله تعالى (٦ : ٩١) وما قدروا الله حق قدره
إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء . قل من أنزل التوراة التى جاء بها موسى نورا
وهدى للناس ، تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أتم
ولا آباؤكم ؟ قل الله ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون)
(٣) أى المتشبهين بالرسول أو بالوحي المنزل عليه .

سأنزل مثل ما أنزل الله) فالفترى للكذب والقاتل : أوحى إلى ولم يوحَ إليه شيء : من جملة الاسم الأول ، وقد قرن به الاسم الآخر ، فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة . وقد تقدم قبلهم المكذب للنبوة . فهذا يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم ، كمسيلة الكذاب وأمثاله .

وهذه هي أصول البدع التي نردها نحن في هذا المقام ، لأن المخالف للسنة يرد بعض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيراً له من رأى أو كشف أو نحو ذلك .

فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء^(١) وأئمتهم حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه ، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق ، وكشف حقائق واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجهال ، المنكرون عليهم ، المكذبون لله ورسوله .

فإن [نيزم با] لحشوية : إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز - فالخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته ، بل يعلم بطلانه ، وإن كان : لأن فيهم عامة لا يميزون - فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجمل الخلق وأكفرهم ، وعوام هؤلاء هم عمار المساجد بالصلوات وأهل الذكر والدعوات ، وحجاج البيت العتيق ، والمجاهدون في سبيل الله ، وأهل الصدق والأمانة وكل خير في العالم ، فقد تبين لك أنهم^(٢) أحق بوجوه الذم ، وأن هؤلاء أبعد عنها ، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم .

وأيضاً فينبغي النظر في الموسمين بهذا الاسم^(٣) وفي الواسمين لهم به : أيهما

(١) التبعية للرسول ودينه وسنته . (٢) أى مخالفى السنة .

(٣) أى الحشوية .

أحق ؟ وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة ، كما ذكر العلماء ، كأبي حاتم^(١) وغيره : أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية . ونحن نتكلم بالأسماء التي لا نزاع فيها ، مثل لفظ «الاثبات ، والنفي» فنقول : من المعلوم : أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره . فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذما بذلك ، كالقرامطة ، ثم الفلاسفة ، ثم المعتزلة ، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية^(٢) من الكلائية^(٣) والكرامية^(٤) والأشعرية والفقهاء والصوفية وغيرهم . فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك ، ومن قال بالصفات العقلية^(٥) مثل العلم والقدرة دون الخبرية^(٦) ونحو ذلك سمي مثبتة الصفات الخبرية حشوية ، كما يفعل أبو المعالي الجويني وأبو حامد النزالي ومحوها .

ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد^(٧) يتبعه في فقهه وكلامه لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أئمة المعالي وبمذاهب الفقهاء ، وأبو المعالي أكثر

(١) أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس من أصحاب أحمد بن حنبل ومن أقران البخاري ، وابنه عبد الرحمن صاحب التفسير المشهور باسمه وصاحب الجرح والتعديل وعلل الحديث .

(٢) المؤمنين بما جاء في صفات الله في القرآن والحديث على ما يليق بالله .

(٣) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب تقدم ذكره له ترجمة في لسان الميزان .

(٤) أتباع محمد بن كرام مترجم في ميزان الاعتدال للذهبي ولسانه لابن حجر لحافظ .

(٥) أي التي يعرف ثبوتها الله بالعقل .

(٦) التي لا تعرف إلا من طريق الخبر والوحي كالاستواء والنزول إلى سما الدنيا .

(٧) أبو محمد كنت أظنه ابن عقيل ، ولكن ترجح عندي أنه يريد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء صاحب كتاب القواعد وغيره تقدم ذكر وفاته .

اتباعا للكلام ، وهما في العربية متقاربان .

وهؤلاء ^(١) يعيرون منازعهم إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه ، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب الحشو لأنها مسائل علمية ، والحديث لا يفيد ذلك ^(٢) لأن اتباع النصوص مطلقا في المباحث الأصولية الكلامية حشو ، لأن النصوص لا تنفي بذلك . فالأمر راجع إلى أحد أمرين : إما ريب في الاستناد ^(٣) أو في المتن : إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله كأخبار الآحاد ^(٤) ويحملون مقتضاها العلم ^(٥) وإما لأنهم يحملون ما فهموه من اللفظ معلوما وليس هو بمعلوم ، لما في الأدلة العقلية من الاحتمال . ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومناق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله ، تارة يقول : لا نعلم أنهم قالوا ذلك ، وتارة يقول : لا نعلم ما أرادوا بهذا القول ، ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه : لم يستفد من جهتهم علم ، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات ، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء . لأنه قد وكل ثغرها بذينك الداحخين ^(٦) الدافعين لجنود الرسول عنه ، الطاعنين لمن احتج بها .

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة وإن كان يقر بتعظيمهم وكألهم ^(٧) إقرار من لا يتلقى من جهتهم علما ، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة

(١) أبو المعالي وأبو محمد بن عبد السلام وأبو حامد الغزالي وأحزابهم .

(٢) يعنى عندهم وبزعمهم . (٣) سند الحديث واسناده : رجاله الذين رووه ، ومنتبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام الصحابي الذي فيه الحجة وبه الاستدلال

(٤) أخبار الآحاد ما ليست متواترة وتنقسم اصطلاحا إلى غريب وعزيز ومشهور .

(٥) يعنى أن أهل السنة يقولون : إن أخبار الآحاد وتفيد العلم واليقين .

(٦) كذا ولعله محرف عن الرمحين أو كلمة نحوها .

(٧) أى الأنبياء .

يعطى السكة والخطبة رسماً ولفظاً كتابة وقولا ، من غير أن يكون له أمر أو نهى مطاع . فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة ^(١) وليس له حقيقتها ، وهذا القدر - وإن استجازه كثير من الملوك لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة ، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاية لضعف مستنبيه وعجزه ^(٢) فيترك من تقدم ذى المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر ، أو فعل ذلك هوى ورغبة فى الرئاسة ولطائفته ، دون من هو أحق بذلك منه وسلك مسلك التضليلين بالمدوان - فن المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله ، لا يستجيز أن يقول فى الرسالة : إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه ، حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهى من غيرها موجبا لصلاح الدين ، ولا يستجيز أن يتعدى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله ، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله ، ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية ، ويدعى أن ذلك من كمال الدين ، وأن الدين لا يكون كاملا إلا بذلك .

وأحسن أحواله : أن يدعى أن الرسول [كان] عالما بأن ما أخبر به له تأويلات وتبiana غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه ، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أوائك الأعراب ومحوهم ، وأنه ^(٣) وكل ذلك إلى عقول المتأخرين وهذا هو الواقع منهم .

فإن المتفلسفة تقول : إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق لأن إظهارها يفسد الناس ، ولا تحتل عقولهم ذلك ، ثم قد يقولون : إنهم عرفوها ، وقد يقول بعضهم : لم يعرفوها ، أو أنا أعرف بها منهم ، ثم يبينونهاهم بالطرق

(١) أى تصرف النقود باسمه ويخطب له على المنابر دعاء ومدحاً .

(٢) كان ذلك فى آخر عهد بنى العباس عند ما ضعف خلفاؤهم وانتزع السلطة منهم وزراؤهم ونوابهم من بنى بويه والسلاجقة . وفى خلفاء بنى العباس فى مصر ، بعد زوال الخلافة من بغداد .

(٣) وإنما يفعل ذلك ، من فى قلبه مرض ونفاق كذا بهامش الأصل .

القياسية الموجودة عندهم . ولم يقلوا أنه إن كان العلم بها ممكنا فهو ممكن لهم ^(١) كما يدعون أنه ممكن لهم ^(٢) وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتها بإقرارهم . وكذلك التعبير وبيان العلم بالخطاب والكتاب إن لم يكن ممكنا ^(٣) فلا يمكنكم ذلك ، وأنتم تتكلمون وتكتبون عليكم في الكتب . وإن كان ذلك ممكنا فلا يصح قولكم « لم يمكن الرسل ذلك » .

وإن قلتم : يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم - وهذا قولهم - فن المعلوم : أن علم الرسل يكون عند خاصتهم كما يكون عليكم عند خاصتكم . ومن المعلوم : أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم وهو بذلك أقوم : كان أحق بالاختصاص به . ولا ريب أن أهل الحديث : أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول وعلم خاصته ، مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة ^(٤) ومثل : أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي ، وأبي الدرداء ، وعبادة بن الصامت ، وأبي ذر الغفاري ، وعمار ابن ياسر ، وحذيفة بن اليمان . ومثل سعد بن معاذ ، وأسيد بن حضير ، وسعد بن عباد ، وعباد بن بشر ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول وأعلمهم ببواطن أموره وأتبعهم لذلك ، فعلماء الحديث أعلم الناس بهؤلاء وببواطن أمورهم وأتبعهم لذلك . فيكون عندهم العلم ، علم خاصة الرسول وبطانته ، كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم أئمتهم ، وخواص المتكلمين يعلمون

(١) للأنبياء

(٢) للمتفلسفة .

(٣) يعني للأنبياء .

(٤) المبشرين بالجنة أنصارهم بعد الخلفاء الراشدين الأربعة : عبد الرحمن

ابن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل .

علم أئمتهم ، نحو خاص القرامطة ^(١) والباطنية ^(٢) يعلمون علم أئمتهم ، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء ، فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره مثل مالك ابن أنس ، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره اعتمد أتباعه على روايته ، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر ^(٣) التي رواها ابن أبي النمر ، وإن طعن بعض الناس فيها ، وكذلك أبو حنيفة ، فأبو يوسف ومحمد وزفر أعلم الناس به ، وكذلك غيرها .

وقد يكتب العالم كتابا أو يقول قولاً فيكون بعض من لم يشافه به أعلم بمقصوده من بعض من شافه به ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « قرب مبلغ أوعى من سامع » لكن بكل حال لابد أن يكون المبلغ من الخاصة العالمين بمجال المبلغ عنه ، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم .

ومن المستقر في أذهان المسلمين : أن ورثة الرسل وحلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علماً وعلاً ودعوة إلى الله والرسول ، فهؤلاء أتباع الرسول حقاً ، وهم بمرحلة

(١) جماعة من الفوضويين خرجوا على الإسلام وخلفائه تحت زعامة أبي سعيد الجنابي القرمطي وذلك في عهد الخليفة المعتضد في سنة ٢٨٦ هـ وما بعدها ومات الجنابي سنة ٣٠١ هـ ثم زعامة الحسن بن الصباح . وقد عظم شرهم سنة ٤٩٤ هـ ص ١٥٩ ج ١٢ بداية .

(٢) الباطنية جماعة تزعم أن جميع أمور الدين من عبادات وغيرها له باطن غير ظاهره يعلمه إمامهم ، وتشعب شعباً نصيرية ودروز وإسماعيلية ، وعلى أساسها قامت الصوفية الباطنية .

(٣) التي لا يحسن نشرها بين الناس علناً . وقد عقد ابن كثير في البداية والنهاية فصلاً في مخازيمهم ومجلد دعوتهم وتنوع أسمائهم نقلاً عن ابن الجوزي وعن الباقي ص ٦١ ، ٦٢ ج ١١ فراجع .

الطائفة الطيبة من الأرض^(١) التي زكت ، فقبلت الماء فأنبتت السكلاً والعشب الكثير ، فزكت في نفسها وزكى الناس بها . وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة ، ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم (٤٥ : ٣٨) واذكر عبادنا إبراهيم وإسحق ويعقوب أولى الأيدي والأبصار) فالأيدي القوة في أمر الله ، والأبصار البصائر في دين الله ، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف ، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه .

فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقہ في الدين والبصر والتأويل ، فقجرت من النصوص أنهار العلوم ، واستنبطت منها كنوزها ، ورزقت فيها فهما خاصا ، كما قال أمير المؤمنين على بن أوى طالب رضى الله عنه ، وقد سئل « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس ؟ فقال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهما يؤتيه الله عبدا في كتابه » فهذا الفهم هو بمنزلة السكلاً والعشب الذى أنبته الأرض الطيبة . وهو الذى تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية ، وهى التى حفظت النصوص ، فكان هما حفظها وضبطها ، فوردها الناس وتلقوها بالقبول ، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها واتجروا فيها ، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات ، ورووها ككل بحسبه . (٦٠ : ٧ و ١٦٠ : ٧) قد علم كل أناس مشربهم)

(١) يشير إلى الحديث الصحيح . عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا ، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء وأنبتت السكلاً والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة أخرى منها إنعا هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت سكلاً فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى ونفعه ما بعثنى الله به فعمل ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به » رواه البخارى ومسلم .

وهؤلاء الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، ثم أداها كما سمعها ، فرب حامل فقه وليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وهذا عبد الله بن عباس رضى الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن : مقدار ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ نحو العشرين حديثاً الذى يقول فيه « سمعت ورأيت » وسمع الكثير من الصحابة ، وبورك له فى فهمه والاستنباط منه حتى ملأ الدنيا علماً وفقهاً ، قال أبو محمد بن حزم : وجعت فتواه فى سبعة أسفار كبار ^(١) وهى بحسب ما بلغ جامعها ، وإلا فلم ابن عباس كالبحر وفقه واستنباطه وفهمه فى القرآن بالموضع الذى فاق به الناس ، وقد سمعوا ما سمع وحفظوا القرآن كما حفظه ، ولكن أرضه ^(٢) كانت من أطيب الأراضى وأقبلها للزرع ، فبذر فيها النصوص ، فأنبثت من كل زوج كريم ، و (٦٢ : ٤) ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم) .

وأن تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه ، من فتاوى أبى هريرة وتفسيره ؟ ^(٣) وأبو هريرة أحفظ منه ، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدى الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درساً ، فكانت همهته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه ، وهمة ابن عباس : مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص ، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها .

(١) كذا هنا . والذى فى إحكام الأحكام لأبى محمد بن حزم ج ٥ ص ٩٢ ونقله عنه الحافظ ابن القيم فى أعلام اللوطين ج ١ ص ١٣ لما ذكر المكثرين من الصحابة قال : « فهم سبعة يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم . وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب - بن أمير المؤمنين المأمون - فتيا عبد الله بن عباس فى عشرين كتاباً ، وأبو بكر المذكور أحد أئمة الإسلام فى العلم الحديث » اهـ وكتبه سليمان الصنيع (٢) يعنى فطرته ومواهبه .

(٣) فى العبارة قلب فإن المفضل هو فتاوى ابن عباس على فتاوى أبى هريرة .

وهكذا ورثتهم من بعدهم : اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص ، لا على خيال فلسفي ، ولا رأى قياسي ، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات . لاجرم كانت الدائرة والثناء الصدق ، والجزاء العاجل والآجل : لورثة الأنبياء التابعين لهم في الدنيا والآخرة . فإن المرء على دين خليله (٣ : ٣١ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وبكل حال : فهم أعلم الأمة بحديث الرسول ، وسيرته ومقاصده وأحواله .

ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه ، أو كتابته أو روايته ، بل نعني بهم : كل من كان أحق بحفظه ومعرفة وفهمه ظاهراً وباطناً ، واتباعه باطناً وظاهراً ، وكذلك أهل القرآن .

وأدنى خصلة في هؤلاء : محبة القرآن والحديث ، والبحث عنهما وعن معانيهما والعمل بما علموه من موجبهما . ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم ، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم ^(١) ، وأسراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم ، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم .

ومن المعلوم : أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما هم أبعد عن معرفة الحديث ، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء . هذا أمر محسوس ، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله صلى الله عليه وسلم وأحواله وبواطن أموره وظواهرها ، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم ، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله ، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه ، وحديث مكذوب موضوع عليه ، وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم

(٢) الصوفية : هندية فارسية يونانية ، ورسالة الرسول صلى الله عليه وسلم دين الحق والهدى من عند الله ، قد أكملها الله وآتمها ، وجعلها هدى وشفاء ورحمة . فإدخال الصوفية عليها بدعة محدثة لم يكن عليها أمر رسول الله ولا أمحابه ، فهي رد . و « خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها »

سواء كان موضوعاً أو غير موضوع ، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خلاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكتوبة عليه عن أحاديث ، يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله ، وهم لا يعلمون مراده ، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن ، فضلاً عن الحديث ، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلاً . فمن لا يحفظ القرآن ، ولا يعرف معانيه ، ولا يعرف الحديث ولا معانيه من أين يكون عارفاً بالحقائق للمأخوذة عن الرسول ؟!

وإذا تدبر العاقل وجد الطوائف كلها كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية ، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد كانت عنهما أنأى ، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره ، بل ربما ذكرت عنده آية ، فقال : لا نسلم صحة الحديث ، وربما قال : لقوله عليه السلام كذا ، وتكون آية من كتاب الله . وقد بلغنا من ذلك عجائب ، وما لم يبلغنا أكثر .

وحدثني : ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين رجل يسمى شمس الدين الأصهباني شيخ الايكي ، فأعطوه جزءاً من الربعة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ألمص ، حتى قيل له : ألف لام ميم صاد . فتأمل هذه الحكومة العادلة^(١) ليتبين لك أن الذين يعمييون أهل الحديث يعدلون عن مذهبهم جهلة زنادقة منافقون بلا ريب . ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن ابن أبي قتيلة أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة ، فقال : قوم سوء ، فقام^(٢) الإمام أحمد - وهو ينفذ ثوبه ، ويقول : زنديق زنديق زنديق . ودخل بيته . فإنه عرف مغزاه .

(١) لعل الصواب « الحكاية الفرية »

(٢) كانت بالأصل « فقال » وصححت من مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى

ص ١٧ و ص ٢٠٤ ومناب الإمام أحمد لابن الجوزي . وكتبه سليمان الصنيع .

وعيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
وأما أهل العلم ، فكانوا يقولون : هم الأبدال ، لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة ، ليسوا من المعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة ^(١) كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه : هذا في العلم والمقال ، وهذا في العبادة والحال ^(٢) ، وهذا في الأمرين جميعاً ، وكانوا يقولون : هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة ، الظاهرون على الحق . لأن المهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم . وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً .

فصل

وتلخيص النكتة : أن الرسل إما أنهم علموا الحقائق الخبرية والطلبية ، أو لم يعلموها ، وإذا علموها : فإما أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب ، أو لا يمكنهم ذلك ، وإذا أمكنهم ذلك البيان : فإما أن يمكن للعامة وللخاصة أو للخاصة فقط .
فإن قال : لا هم لم يعلموها ، وأن الفلاسفة والمتكلمين أعلم بها منهم ، وأحسن بياناً لها منهم ، فلا ريب أن هذا قول الزنادقة والمنافقين . وسنتكلم معهم بعد هذا ، إذ الخطاب هنا لبيان أن هذا قول الزنادقة ، وأنه لا يقوله إلا منافق أو جاهل وإن قال : إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق ، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه الحقائق الباطنة ، فخطبهم بضرب الأمثال لينتفعوا بذلك ، وأظهروا الحقائق العقلية في القوالب الحسية ، فتضمن خطابهم عن الله وعن اليوم الآخر ، من التخيل والتمثيل المعقول بصورة المحسوس ما ينتفع به عموم الناس في أمر

(١) كما يزعم الصوفية : أنهم مغيبون عن الأبصار ، ويسمونهم رجال النيب وأهل الديوان وغير ذلك من الترهات للفسدة للعقول والأديان . (٢) العبادة والحال لا يكون على هدى للمرسلين إلا بالنية الخالصة وابتناء وجه الله وبمعرفة رسالتهم واتباعها

الإيمان بالله وبالمعاد . وذلك يقرر في النفوس من عظمة الله وعظمة اليوم الآخر ما يحضّ النفوس على عبادة الله وعلى الرجاء والخوف ، فينتفعون بذلك ، وينالون السعادة بحسب إمكانهم واستعدادهم ، إذ هذا الذي فعلته الرسل : هو غاية الإمكان في كشف الحقائق لعموم النوع البشري ، ومقصود الرسل : حفظ النوع البشري وإقامة مصلحة معاشه ومعاده .

فعلوم : أن هذا قول حذاق الفلاسفة ، مثل القارابي وابن سينا وغيرهما ، وهو قول كل حاذق وفاضل من المتكلمين في القدر الذي يخالف فيه أهل الحديث .
فالقارابي يقول « إن خاصة النبوة جودة تخييل الأمور المعقولة في الصور المحسوسة » أو نحو هذه العبارة .

وابن سينا يذكر هذا المعنى في مواضع ، ويقول « ما كان يمكن موسى بن عمران مع أولئك العبرانيين ، ولا يمكن محمداً مع أولئك العرب الجفّة ، أن يبيننا لهم الحقائق على ما هي عليه ، فإنهم كانوا يعجزون عن فهم ذلك ، وإن فهموه على ما هم عليه انحلت عزماهم عن اتباعه ، لأنهم لا يرون فيه من العلم ما يقتضى العمل » .

وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله ومن بعده ، طائفة منه في الإحياء وغير الإحياء ، وكذلك في كلام الرازي .

وأما الاتحادية ومحوهم من المتكلمين : فعليه مدارهم ، وهو مبني كلام الباطنية والقرامطة عليه ، لكن هؤلاء ^(١) ينكرون ظواهر الأمور العملية والعلمية جميعاً وأما غير هؤلاء فلا ينكرون العمليات الظاهرة المتواترة ، لكن قد يجعلونها لعموم الناس لا لخصوصهم ، كما يقولون مثل ذلك في الأمور الخبرية .

(١) الباطنية والقرامطة : جماعة من الزنادقة المفسدين قاموا في أزمنة مختلفة بشورات فوضوية وأمور فاسدة . وقد أشار ابن كثير إلى شيء من مخازيهم في تاريخه البداية والنهاية في مواضع متعددة منها ص ٦١ ، ٦٢ ج ١١ .

ومدار كلامهم : على أن الرسالة متضمنة لمصلحة العموم علما وعملا . وأما
الخاصة فلا . وعلى هذا يدور كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا وسائر فضلاء
المفلسة .

ثم منهم من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية ، وهؤلاء كثيرون
في متفكرتهم ومتصوكرتهم وعقلاء فلاسفتهم . وإلى هنا كان ينتهى علم ابن سينا ،
إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية . فإن قدما الفلاسفة كانوا يوجبون
اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد ، فلأن يوجبوا اتباع نواميس
الرسل أولى . فإنهم - كما قال ابن سينا : - « اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع
العالم ناموس أفضل من هذا الناموس المحمدي » وكل عقلاء الفلاسفة متفقون
على أنه أكمل وأفضل النوع البشري ، وأن جنس الرسل أفضل من جنس
الفلاسفة المشاهير ، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار ، وأن الفلاسفة
الحكماء أنبياء صغار ، وقد يجعلونهم صنفين . وليس هذا موضع شرح ذلك . فقد
تكلمنا عليه في غير هذا الموضع .

وإنما الغرض : أن هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين غاية ما يقولون :
هذا القول ، ونحن ذكرنا الأمر على وجه التقسيم العقلي الحاصر ، لئلا يخرج عنه
قسم ، ليتبين أن الخالف لعلماء الحديث علما وعملا : إما جاهل وإما منافق ، والمنافق
جاهل وزيادة ، كما سنبينه إن شاء الله . والجاهل هنا فيه شعبة نفاق ، وإن كان
لا يعلم بها فالنكر لذلك جاهل منافق .

فقلنا : إن من زعم أنه وكبار طائفته أعلم من الرسل بالحقائق ، وأحسن
بيانا لها : فهذا زنديق منافق إذا أظهر الإيمان بهم باتفاق المؤءين . وسيجيء
الكلام معه .

وإن قال : إن الرسل كانوا أعظم علما وبيانا ، لكن هذه الحقائق لا يمكن
علمها ، أو لا يمكن بيانها مطلقا ، أو يمكن الأمرين للخاصة .

قلنا : فحينئذ لا يمكنكم أنتم ما عجزت عنه الرسل من العلم والبيان .
 إن قلتم : لا يمكن علمها .
 قلنا : فأنتم وأكابركم لا يمكنكم علمها بطريق الأولى .
 وإن قلتم : لا يمكنهم بيانها .
 قلنا : فأنتم وأكاركم لا يمكنكم بيانها .
 وإن قلتم : يمكن ذلك للخاصة دون العامة .
 قلنا : فيمكن ذلك للخاصة من الرسل ^(١) دون عامتهم .

فإن ادعوا أنه لم يكن في خاصة أصحاب الرسل من يمكنهم فهم ذلك جعلوا
 السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان . وهذا من مقالات الزنادقة .
 لأنه قد جعل بعض الأمم الأوائل من اليونان والهند ومحوهم أكل عقلا وتحقيقا
 للأمور الإلهية والعبادية ^(٢) من هذه الأمة . فهذا من مقالات المنافقين الزنادقة .
 إذ المسلمون متفقون على أن هذه الأمة خير الأمم وأكملهم ، وأن أكل هذه
 الأمة وأفضلها هم سابقوها .

وإذا سلم ذلك فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم : هم أهل الحديث وأهل
 السنة . ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبيدوس بن مالك « أصول السنة عندنا :
 التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والافتداء بهم ،
 وترك البدع ، وكل بدعة ضلالة . والسنة عندنا : آثار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم » والسنة تفسر القرآن ، وهي دلائل القرآن ، أي دلالات على معناه .

ولهذا ذكر العلماء : أن الرفض أساس الزندقة ، وأن أول من ابتدع الرفض
 إنما كان منافقا زنديقا ، وهو عبد الله بن سبأ ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين ^(٣)

(١) أي بيانها من الرسل لخاصة الناس دون عامتهم .

(٢) المتعلقة بالمعاد والبعث واليوم الآخر .

(٣) من المهاجرين والأنصار كأبي بكر وعمر وعثمان .

فقد قدح في نقل الرسالة ، أوفى فهمها ، أوفى اتباعها . فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها ^(١) وتارة في اتباعهم لها ، وتحيل ذلك على أهل البيت ، وعلى المصوم الذي ليس له وجود في الوجود .

والزائدة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم : يقدحون تارة في النقل ، وهو قول جهالم ، وتارة يقدحون في فهم الرسالة ، وهو قول حذاقهم ، كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم . حتى كان التلساني مرة مر بصا فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبه الحديث ، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر : أنه حجاب ، وأن الأمر مداره على الكشف ، وغرضه كشف الوجود المطلق ^(٢) ، فقال ذلك الطالب : فما معنى قول أم الدرداء « أفضل عمل أي الدرداء : التفكير » فتبرم بدخول مثل هذا عليه ، وقال للذي جاء به : كيف يدخل على مثل هذا ؟ ثم قال : أتدرى يا بى ما مثل أبي الدرداء وأمثاله ؟ مثلهم : مثل أقوام سمعوا كلاما وحفظوه لنا ، حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه ، ومثل يريد ^(٣) حل كتابا من السطان إلى نائبه أو نحو ذلك - فقد طال عهدي بالحكاية ، حدثني بها الذي دخل عليه وهو ثقة يعرف ما يقول في هذا ، وكان له في هذه الفنون جولان كثير .

وكذلك ابن سينا وغيره يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه عن أبيه وشيعته القرامطة ، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة عرضوا بقول الرافضة الضلال ، لكن أولئك [الرافضة] يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء [الفلاسفة] .

ولهذا تجد بين الرافضة والقرامطة والاتحادية اقتران واشتباه ، يجمعهم أمور

(١) أى في علم السابقين بالرسالة .

(٢) الذى هو وجود الحق والخلق عندهم بلا تعدد فيه ولا تميز .

(٣) البريد حامل الكتب والرسائل ونقلها من مكان إلى مكان .

منها : الطعن في خيار هذه الأمة ، وفيما عليه أهل السنة والجماعة ، وفيما استقر من أصول للملة وقواعد الدين ، ويدعون باطناً امتازوا به واختصوا به عن سواهم ، ثم هم مع ذلك متلاعنون متباغضون مختلفون ، كما رأيت وسمعت من ذلك ما لا يحصى ، كما قال الله عن النصارى (١٤ : ٥) ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم ، فنسوا حظاً مما ذكروا به ، فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) وقال عن اليهود (٦٤ : ٥) وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة كلها أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله .

وكذلك المتكلمون المخلطون الذين يكونون تارة مع المسلمين ، وإن كانوا مبتدعين ، وتارة مع الفلاسفة الصابئين ، وتارة مع الكفار للشركين ، وتارة يقابلون بين الطوائف وينتظرون لمن تكون الدائرة ، وتارة يتحيرون بين الطوائف . وهذه الطائفة الأخيرة قد كثرت في كثير من انتمسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم ، لا سيما لما ظهر للمشركون من التترک^(١) على أرض الإسلام بالشرق في أثناء المائة السابعة . وكان كثير من ينتسب إلى الإسلام فيه من النفاق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين^(٢) .

فتجد أبا عبد الله الرازى يطن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين ، وفي إفادة الأخبار للعلم^(٣) . وهذان هما مقدمتا الزندقة ، كما قدمناه . ثم يعتمد فيما أقر به من أمور الإسلام على ما علم بالاضطرار من دين الإسلام ، مثل العبادات والمحرمات الظاهرة ، وكذلك الإقرار بمعاد الأجساد بعد الاطلاع على التفسير والأحاديث — يحمل العلم بذلك مستفاداً من أمور كثيرة ، فلا يعطل تعطيل الفلاسفة

(١) يريد التتر تحت رياسة هولاء كو وجنكيزخان ومنهم تيمور لنگ .

(٢) من نصارى الإفرنج الذين استولوا على الشام وشواطئ مصر .

(٣) يعنى أن ألفاظ الكتاب العزيز والأخبار النبوية لا تفيدان اليقين والعلم القطعى بصفات الله تعالى عند الرازى .

الصائبين ولا يقر إقرار الحنفاء العلماء المؤمنين ، وكذلك الصحابة ، وإن كان [الرازي] يقول بعداتهم فيما نقلوه و يعلمهم في الجملة ، لكن يزعم في مواضع : أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه ، إذ لم يجد مأثوراً عنهم التسكلم بلغة الفلاسفة ، ويجعل هذا حجة له في الرد على من زعم^(١)

وكذلك هذه المقالات لا تجدها إلا عند أجهل التسكلمين في العلم وأظلمهم من هؤلاء التسكلمة والمتفلسفة والمتشيعه والاتحادية في الصحابة ، مثل قول كثير من العلماء والمتأمرة^(٢) : أنا أشجع منهم ، وإنهم لم يقاتلوا مثل العدو الذي قاتلناه ، ولا باشرنا الحروب مباشرة ، ولا ساسوا سياستنا ، وهذا لا تجده إلا في أجهل الملوك وأظلمهم .

فإنه إن أراد أن نفس أظلمهم ، وما يتوصلون به إلى بيان مرادهم من المعاني لم يعلموه : فهذا لا يضرهم ، إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على المرسل وأصحابهم ، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به ، فالمتوسطون بينهم من الترجمة يعلمون لفظ كل منهما ومعناه ، فإن كان المعنيان واحداً كالشمس والقمر ، وإلا علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق ، فينقل لكل منهما مراد صاحبه ، كما يصور المعاني ويبين ما بين المعنيين من التماثل والتشابه والتقارب .

فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول . وفيما جاء به بيان الحجة على بطلان كفر كل كافر ، و بيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بيانا من مقاييس أولئك الكفار ، كما قال تعالى (٢٥ : ٣٣) ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) أخبر سبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلى لباطلهم إلا جاءه الله بالحق ، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيراً وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم .

(١) يبايض بالأصل قدر ثلاث كلمات .

(٢) كذا بالأصل ولعله « الملوك والأمراء » .

وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار - من حكم أو دليل -
يندرج فيما علمه الصحابة . وهذه الآية ذكرها الله تعالى بعد قوله (٣١: ٣٠: ٢٥)
وقال الرسول : يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ، وكذلك جعلنا لكل
نبي عدوا من الجرمين ، وكفى بربك هاديا وبصيراً) فبين أن من هجر القرآن فهو
من أعداء الرسول ، وأن هذه العداوة أمر لا بد منه ، ولا مفرّ عنه ، ألا ترى إلى قوله
تعالى (٢٧: ٢٥ - ٢٩) ويوم يعض الظالم على يديه يقول : يا ليتني اتخذت مع
الرسول سبيلا ، يا ويلتا ، ليتني لم أتخذ فلانا خليلا . لقد أضلني عن الذكر بعد
إذ جاءني ، وكان الشيطان للإنسان خذولا) .

والله تعالى قد أرسل نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع العالمين ، وضرب
الأمثال فيما أرسله به لجيهمهم ، كما قال تعالى (٣٩: ٢٧) ولقد ضربنا للناس في هذا
القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون) فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا
القرآن من كل مثل .

ولا ريب أن الألفاظ في الخطابات تكون بحسب الحاجات كالسلاح في
المحاربات . فإذا كان عدو المسلمين - في تحصنهم وتسليحهم - على صفة غير الصفة
التي كانت عليها فارس والروم : كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة ^(١) التي
مبناها على تحريم ما هو لله أطوع وللعبد أنفع ، وهو الأصلاح في الدنيا والآخرة .
وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حرهم ممن ليس كذلك ، لا لفضل قوته
وشجاعته ، ولأنه لجأسته لهم ، كما يكون الأعجمي الملتصبة بالعرب - وهم خيار
العجم - أعلم بمخاطبة قومه الأتاجم من العربي ، وكما يكون العربي الملتصبة بالعجم
- وهم أدنى العرب - أعلم بمخاطبة العرب من العجمي . فقد جاء في الحديث :
« خيار عجمكم : الملتصبون بعربكم . وشرار عربكم : الملتصبون بعجمكم » .

(١) من استعمال الآلات والعدد المناسبة لكل عصر . ففي هذا العصر طائرات
وغواصات وخاقيات من الأدخنة والأبغرة ونحوها ، فيجب تعلمها وصنعها واستعمالها .

ولهذا لما حاصر النبي صلى الله عليه وسلم الطائف رماهم بالمنجنيق ، وفاتلهم قتالاً لم يقاتل غيرهم مثله في المزاخفة ، كيوم بدر وغيره ، وكذلك لما حوَصر المسلمون عام الخندق اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار . وقيل : إن سلمان أشار عليهم بذلك ، فسلموا ذلك له ، لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله . وقد قررنا في قاعدة السنة والبدعة : أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله ، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب . فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية : فهو من الدين الذي شرعه الله ، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك . وسواء كان هذا مفصلاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يكن . فما فعل بعده بأمره - من قتل المرتدين والخوارج المارقين وفارس والروم والترك ، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وغير ذلك - هو من سنته . ولهذا كان عمر بن عبد العزيز يقول : « سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سناً ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لإطاعة الله ، وقوة على دين الله . ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد . ومن استنصر بها فهو منصور . ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولَّاه الله ما تولى وأصله جهنم وساءت مصيراً » .

فسنة خلائه الراشدين : هي مما أمر الله به ورسوله ، وعليه أدلة شرعية مفصلة ليس هذا موضعها .

وكما أن الله بين في كتابه مخاطبة أهل الكتاب ، وإقامة الحجة عليهم بما بينه من أعلام رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما في كتبهم من ذلك ، وما حرفوه وبدلوه من دينهم ، وصدق بما جاءت به الرسل قبله حتى إذا سمع ذلك الكتابي العالم المنصف وجد ذلك كله من أبين الحجة وأقوم البرهان .

والمناظرة والحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف ، وإلا فالظالم بمحمد الحق الذي يعلمه ، وهو المسفط والمقرط ، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم

وهو المعرض عن النظر والاستدلال ، فكما أن الإحساس الظاهر لا يحصل للمعرض ولا يقوم للجاحد ، فكذلك الشهود الباطن لا يحصل للمعرض عن النظر والبحث ، بل طالب العلم يجتهد في طلبه من طريقه . ولهذا سمي مجتهداً ، كما يسمى المجتهد في العبادة وغيرها مجتهداً ، كما قال بعض السلف « ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيهم » وقال أبي بن كعب وابن مسعود « اقتصاد في سنة ، خير من اجتهد في بدعة » وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر »^(١) وقال معاذ بن جبل ، ويروى مرفوعاً وهو محفوظ عن معاذ « عليكم بالعلم . فإن تعليمه حسنة ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبدله لأهله قربة » فجعل الباحث عن العلم مجاهداً في سبيل الله .

ولما كانت الحاجة لا تنفع إلا مع العدل ، قال تعالى (٢٩ : ٤٦) ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن . وإذا حصل من مسلمة أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم وترجموا لنا بالعربية انتفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم ، كما كان عبد الله ابن سلام وسلمان الفارسي وكعب الأحبار^(٢) وغيرهم يحدثون بما عندهم من العلم ، وحينئذ يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول ، ويكون حجة عليهم من وجه وعلى غيرهم من وجه آخر ، كما بيناه في موضعه .

والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة ، كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر . وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب

- (١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة وعمر بن العاص رضي الله عنه . أفاده النذري في مختصر سنن أبي داود .
- (٢) لقد كان من إشاعة كتب الأخبار لأخبار وقصص وتواريخ بني إسرائيل أثر كبير في إفساد عقول ودين كثير من الناس لأنهم أخذوها بلا تمحيص .

فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب ، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية .

والمعاني الصحيحة [في التوراة] إما مقارنة لمعاني القرآن أو مثلها أو بعينها وإن كان في القرآن من الألفاظ والمعاني خصائص عظيمة .

فإذا أراد المجادل منهم أن يذكر ما يظن في القرآن بنقل أو عقل ، مثل أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء ما يخالف ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، أو خلاف ما ذكره الله في كتبهم ، كزعمهم للنبي صلى الله عليه وسلم أن الله أسرم بتحميم^(١) الزاني دون رجه : أمكن للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرؤها بالعربية ويترجمها من ثقات الترجمة ، كعبد الله بن سلام ونحوه ، لما قال لحبرهم : « ارفع يديك عن آية الرجم » فإذا هي تلوح . ورجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانيين منها ، بعد أن أقام عليهم الحجة من كتابهم . وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم ، وقال « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أمأتوه » ولهذا قال ابن عباس في قوله (٥ : ٤٤) إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا) قال [ابن عباس] : محمد صلى الله عليه وسلم ، من النبيين الذين أسلموا ، وهو لم يحكم إلا بما أنزل الله عليه ، كما قال (٥ : ٤٩) وأن احكم بينهم بما أنزل الله) .

وكذلك يمكن أن يقرأ من نسخة مترجمة بالعربية قد ترجمها الثقات بالخط واللفظ العربيين يعلم بهما ما عندهم ، بواسطة المترجمين الثقات من المسلمين ، أو ممن يعلم خطهم^(٢) منا ، كزيد بن ثابت ونحوه لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعلم ذلك ، والحديث معروف في السنن^(٣) وقد احتج به البخاري في (باب

(١) تسويد وجه الزاني بالحلم وهو الفحم . (٢) يعني مع لغتهم .

(٣) كالترمذي وقال حسن صحيح ، وأخرجه أبو داود في كتاب العلم من سننه

وأخرجه البخاري تعليقا في كتاب العلم من صحيحه اهـ مندرى .

ترجمة الحاكم ، وهل يحوز ترجمان ؟ قال : وقال خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت « إن النبي أمره أن يتعلم كتاب اليهود ، حتى كتب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه ^(١) » .

والمكاتبة بخطهم والمحاطبة بلغتهم : من جنس واحد ، وإن كانا قد يجتمعان وقد يفرد أحدهما عن الآخر ، مثل كتابة اللفظ العربي بالخط العبري وغيره من خطوط الأعاجم ، وكتابة اللفظ المجعي بالخط العربي ، وقيل : يكتفى بذلك . ولهذا قال سبحانه (٩٣ : ٣) كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ، قل فأتقوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك ، فإهم كانوا (٣ : ٧٨) يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب) و (٢ : ٧٩) يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله) ويكذبون في كلامهم وكتابهم . فلهذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة .

فإذا احتج أحدهم على خلاف القرآن برواية عن الرسل المتقدمين ، مثل الذي يروى عن موسى أنه قال « تمسكوا بالسبت مادامت السموات والأرض » أمكننا أن نقول لهم : في أي كتاب هذا ؟ أحضروه . وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفتري مكذوب ، وعندهم النبوات التي هي مثنان وعشرون ، وكتاب المثنوى ^(٢) الذي معناه المثناة ، وهي التي جعلها عبد الله بن عمرو فينا من أشراط الساعة ، فقال « لا تقوم الساعة حتى يقرأ فيهم بالمثناة ، ليس أحد يغيرها ، قيل : وما المثناة ؟ قال : ما استكتب من غير كتاب الله » .

(١) قال الحافظ في المتح (ج ١٣ ص ١٤٨) قد وصله مطولاً في كتاب التاريخ - ثم ساقه الحافظ بطوله .

(٢) يسمونه الآن « المثني » أو التلمود ، وهو كتاب مطول فيه أخبار الأحبار ومواظهم وآراؤهم .

وكذلك إذا سئلوا عما في الكتاب من ذكر أسماء الله وصفاته لتقام الحجة عليهم وعلى غيرهم ، بموافقة الأنبياء المتقدمين لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فحرفوا الكلم عن مواضعه : أمكن معرفة ذلك ، كما تقدم .

وإن ذكروا حجة عقلية فهمت أيضاً مما في القرآن بردها إليه، مثل إنكارهم للنسخ بالمقل ، حتى قالوا : لا ينسخ ما حرمه ، ولا ينهى عما أمر به . فقال تعالى : (١٤٢: ٢) سيقول السفهاء من الناس : ما ولأهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ؟ قال البراء بن عازب - [كما] في الصحيحين - « هم اليهود » فقال سبحانه (لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلهية ، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصح وأنفع ، فقوله : (يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) بيان للأصلح الأنفع ، وقوله (من يشاء) رداً للأمر إلى المشيئة .

وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين حيث قالوا : التكليف إما تابع لمحض المشيئة ، كما يقوله قوم ، أو تابع للمصلحة ، كما يقوله قوم ، وعلى التقديرين فهو جائز .

ثم إنه سبحانه بين وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة ، بأنه أحل لإسرائيل أشياء ثم حرمها في التوراة ، وأن هذا كان تحليلاً شرعياً بخطاب ، لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل ، حتى لا يكون رفعه نسخاً ، كما يدعيه قوم منهم ، وأمر بطلب التوراة في ذلك ، وهكذا وجدناه فيها ، كما حدثنا بذلك مُسَلِّمة أهل الكتاب في غير موضع .

وهكذا مناظرة الصابئة الفلاسفة والمشركون ونحوهم ، فإن الصابئي الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام الذي عرب وترجم بالعربية وذكره إما صرفاً وإما على الوجه الذي تصرف فيه متأخروهم بزيادة أو نقصان ، وسط واختصار ، ورد بعضه وإتيان بعمان آخر ، ليست فيه ونحو ذلك - فإن

ذكر ما لا يتعلق بالدين ، مثل مسائل الطب والحساب المحض التي يذكرون فيها ذلك ، وكتب من أخذ عنهم ، مثل : محمد بن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهم من الزنادقة الأطباء ما غايته : انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا ، فهذا جائز . كما يجوز السكنى في ديارهم ، ولبس ثيابهم وسلاحهم ، وكما تجوز معاملتهم على الأرض ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود حبير ، وكما استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هو وأبو بكر لما خرجا من مكة مهاجرين ان أريقط - رجلا من بني الدَّيْل - هادياً خريتا ، وانخرت الماهر بالهداية ، واثمناه على أنفسهما ودوابهما ، وواعداه غار ثور صبح ثالثة ، وكانت خزاعة^(١) غيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمهم وكافرهم ، وكان يقبل نصحهم . وكل هذا في الصحيحين ، وكان أبو طالب ينصر النبي صلى الله عليه وسلم ويذب عنه مع شركه وهذا كثير .

فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤمن ، كما قال تعالى (٣ : ٧٥) ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يُؤدّه إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤدّه إليك إلا ما دمت عليه قائماً) ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال ، وجاز أن يستعطب المسلم الكافر إذا كان ثقة ، نص على ذلك الأئمة كأحمد وغيره ، إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا وائتمان لهم على ذلك ، وهو جائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة ، مثل ولايته على المسلمين وعلوه عليهم^(٢) ونحو ذلك .

فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستعطابه بل هذا أحسن . لأن كتبهم لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة

(١) قبيلة تسكن مر الطهران بضواحي مكة ، وكونهم عيبة نصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم كناية عن إخلاصهم له ، كأنهم حقائب مملوءة بالنصح له .

(٢) مثلال للنفي لا للنفي ، إذ فيها مفسدة عظيمة وشركير بإذلال المسلمين ، وتوهين أمرهم .

وليس هناك حاجة إلى أحد منهم بالخيانة ، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم ، كالملابس والسباكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك .

وإن ذكروا^(٣) ما يتعلق بالدين فإن نقولهم عن الأنبياء كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالا ، وإن أحالوا معرفته على القياس العقلي فإن وافق ما في القرآن فهو حق ، وإن خالفه ففي القرآن بيان بطلانه بالأمثال المضروبة ، كما قال تعالى (٣٣:٢٥) ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا) ففي القرآن الحق ، والقياس البين الذي يبين بطلان ما جاءوا به من القياس ، وإن كان ما يذكرونه مجملا فيه الحق ، وهو الغالب على الصابئة المبدلين ، مثل ارسطو وأتباعه وعلى من اتبهم من الآخرين قبل الحق ورد الباطل ، والحق من ذلك لا يكون بيان صفة الحق فيه كبيان صفة الحق في القرآن . فالأمر في هذا موقوف على معرفة القرآن ومعانيه وتفسيره وترجمته .

والترجمة والتفسير ثلاث طبقات :

أحدها : ترجمة مجرد اللفظ ، مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف ، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يُعنى بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعنى باللفظ عند هؤلاء . فهذا علم نافع . إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ ، فلا يجرده عن اللفظين جميعا .

والثاني : ترجمة المعنى وبيانه ، بأن يصور المعنى للمخاطب ، فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ ، كما يشرح للعربي كتابا عربيا قد سمع ألفاظه العربية ، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها ، وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره ، إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب يكون ذلك المركب صور ذلك المعنى ، إما تحديداً وإما تقريرا .

(٣) أى الصابئة الفلاسفة .

الدرجة الثالثة : بيان صحة ذلك وتحقيقه بذكر الدليل والقياس الذي يحقق ذلك المعنى ، إما بدليل مجرد وإما بدليل يبين علة وجوده .
وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيد التصديق بذلك المعنى ، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تصوره ذلك المعنى . وقد يكون نفس تصوره مفيدا للعلم بصدقه . وإذا كفى تصور معناه في التصديق به لم يحتاج إلى قياس ومثل ودليل آخر .

فإذا عُرِف القرآن هذه المعرفة : فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصائبين والمشركين لابد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضا .
وحينئذ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء ، كما قال تعالى (١٢: ١١١) ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء) وقال (١٦: ٨٩) ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)

ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه ، كما أمر بذلك الرسول ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك ، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم ، فيترجم لهم بحسب الإمكان . والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني ، فيكون ذلك من تمام الترجمة .

وإذا كان من المعلوم : أن أكثر المسلمين ، بل أكثر المنتسبين منهم إلى العلم ، لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه فلأن يعجز غيرهم عن ترجمة ما عنده وبيانه أولى بذلك . لأن عقل المسلمين أكمل ، وكتابهم أقوم قيلا ، وأحسن حديثا ، ولنتهم أوسع ، لا سيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة ، بل فيها باطل كثير . فإن ترجمة المعاني الباطلة وتصويرها صعب . لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه .

فإذا مثلنا عن كلام يقولونه : هل هو حق أو باطل ؟ ومن أين يتبين الحق فيه والباطل ؟ .

قلنا : من القول بالحجة والدليل ، كما كان المشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسائل ، أو يناظرونه ، وكما كانت الأمم تجادل رسلها . إذ كثير من الناس يدعى موافقة الشريعة للفلسفة .

مثال ذلك : إذا ذكروا ^(١) العقول العشرة ، والنفوس التسعة ، وقالوا : إن العقل الأول هو الصادر الأول عن الواجب بذاته ، وأنه من لوازم ذاته ومعلول له ، وكذلك الثاني عن الأول ، وإن لكل فلك عقلا ونفسا .

قيل : قولكم « عقل ونفس » لفة لكم ، فلا بد من ترجمتها ، وإن كان اللفظ عربياً فلا بد من ترجمة المعنى .

فيقولون : العقل هو الروح المجردة عن المادة ، وهى ^(٢) الجسد وعلاقتها ، سموه عقلا ، ويسمونه مفارقاً ، ويسمون تلك المفارقات للمواد لأنها مفارقة للأجساد ، كما أن روح الإنسان إذا فارقت جسده كانت مفارقة للمادة التى هى الجسد ، والنفس هى الروح المدبرة للجسم ، مثل نفس الإنسان إذا كانت فى جسده ، فتى كانت فى الجسم كانت محركة له . فإذا فارقت صارت عقلا محضاً ، أى يعقل العلوم من غير تحريك بشىء من الأجسام ، فهذه العقول والنفوس .

وهذا الذى ذكرناه من أحسن الترجمة عن معنى العقل والنفس ، وأكثرهم لا يحصلون ذلك .

قالوا : وأثبتنا لكل فلك نفساً لأن الحركة اختيارية ، فلا تكون إلا لنفس ، ولكل نفس عقلا لأن العقل كامل لا يحتاج إلى حركة ، والمتحرك يطلب الكمال فلا بد أن يكون فوقه ما يشبه به ، وما يكون علته . ولهذا كانت حركة أغصنا للتشبه بما فوقنا من العقول . وكل ذلك تشبه بواجب الوجود بحسب الإمكان .

والأول لا يصدر عنه إلا عقل . لأن النفس تقتضى جسماً ، والجسم فيه كثرة

(١) أى مقابلة فلاسفة اليونان . (٢) أى المادة .

والصادر عنه لا يكون إلا واحداً . ولم في الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه

قيل لم : أما إثباتكم أن في السماء أرواحاً : فهذا يشبه ما في القرآن وغيره من كتب الله ، ولكن ليست هي الملائكة ، كما يقول الذين يزعمون منكم أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول وما أنزل من قبله ، ويقولون : ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة ، فإنهم قالوا : العقول والنفوس عند الفلاسفة هي الملائكة عند الأنبياء ، وليس كذلك ، لكن تشبهها من بعض الوجوه . فإن اسم الملائكة والملك يتضمن أنهم رسل الله ، كما قال تعالى : (٣٥ : ١) جاعل الملائكة رسلاً (وكما قال (والمرسلات عُرْفًا) فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السموات والأرض ، كما قال تعالى (٦ : ٦١) حتى إذا جاء أحدهم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون) وكما قال (٤٣ : ٨٠) بلى ورسلنا لديهم يكتبون) وأمره الديني الذي تنزل به الملائكة ، فإنه قال (١٦ : ٢) ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده) وقال تعالى (٤٢ : ٥١) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه على كل شيء حكيم) وقال تعالى (٢٢ : ٧٥) الله يصطفى من الملائكة رسلاً (ومن الناس) .

وملائكة الله لا يحصى عددهم إلا الله ، كما قال تعالى (٧٤ : ٣١) وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ، وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ، ويزداد الذين آمنوا إيماناً ، ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون : ماذا أراد الله بهذا مثلاً ؟ كذلك يفضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ، وما يعلم جنود ربك إلا هو) .

وقيل لم : الذي في الكتاب والسنة ، من ذكر الملائكة وكثرتهم ، أمر لا يحصر ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَطَّتْ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَلِقَ »

ما فيها موضع أربع أصابع إلا ملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد^(١) » وقال الله (٤٢ : ٥٠) تكاد السموات يتفطرن من فوقهن والملائكة يسبحون بحمديهم ويستغفرون لمن في الأرض ، ألا إن الله هو الغفور الرحيم .

فن جعلهم عشرة أو تسعة عشر ، أو زعم أن التسعة عشر الذين على سقر : هم العقول والنفوس ؛ فهذا من جهله بما جاء عن الله ورسوله ، وضلاله في ذلك بين ، إذ لم يتفق الأسماء في صفة المسمى ولا في قدره ، كما تكون الألفاظ المترادفة . وإنما اتفق المسميان في كون كل منهما روحاً متعلقاً بالسموات . وهذا من بعض صفات ملائكة السموات ، فالذي أثبتوه [هو] بعض الصفات لبعض الملائكة ، وهو بالنسبة إلى الملائكة وصفاتهم وأقدارهم وأعدادهم في غاية القلة أقل مما يؤمن به السامرة^(٢) من الأنبياء بالنسبة إلى الأنبياء ، إذ هم لا يؤمنون بنبي بعد موسى ويوشع .

كيف ؟ وهم^(٣) لم يثبتوا للملائكة من الصفة إلا مجرد ما علموه من نفوسهم مجرد العلم للعقول ، والحركة الإرادية للنفوس .

ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم والأحوال والارادات والأعمال ما لا يحصى إلا ذو الجلال ، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا ، كما ذكر تعالى في خطابه للملائكة وأمره لهم بالسجود لآدم ، وقوله تعالى (٤١ : ٣٨) فإن استكبروا قال الذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون) وقوله تعالى (٧ : ٢٠٦) إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته

(١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر بنحوه . وقال الترمذي حسن غريب . وروى عن أبي ذر موقوفاً هـ من تفسير ابن كثير عند قوله تعالى (وما يعلم جنود ربك إلا هو) من سورة الدثر .

(٢) فرقة من اليهود لهم تورا وشرائع خلاف ما عند جمهور اليهود .

(٣) أي مقلدة الفلاسفة .

ويسبحونه وله يسجدون) وقوله تعالى (٢١ : ٢٦ - ٢٩ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى . وهم من خشيته مشفقون . ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم ، كذلك نجزي الظالمين) وقوله تعالى (٢٢ : ٧٥ الله يصطفى من الملائكة رسلا من الناس) وقوله تعالى (٤٠ : ٧ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا) وقوله تعالى (٢ : ٢٨٥ كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) وقوله تعالى (٣ : ١٢٤ ، ١٢٥) إذ تقول للمؤمنين : ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين ؟ بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين) وقوله تعالى (٨ : ١٢) إذ يوحي ربك إلى الملائكة : أني معكم فثبتوا الذين آمنوا) وقوله تعالى (٩ : ٤٠) فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها) وقال تعالى (٣٣ : ٩) يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها) وقوله تعالى (٨ : ٥٠) ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق) وقوله تعالى (١٦ : ٣٢) الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم) وقوله تعالى (٤١ : ٣٠) إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا ، وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون) وقوله (٦ : ٦١) حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون) وقوله تعالى (٣٢ : ١١) قل يتوفاكم ملائكة الموت الذي وُكِّلَ بكم) وقوله تعالى (٨٠ : ١٣ - ١٦) في صحف مكرمة . مرفوعة مطهرة . بأيدي سفرة كرام بررة) وقوله تعالى (٨٢ : ١١ ، ١٢) وإف عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تعملون) وقوله تعالى (٤٣ : ٨٠) أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ؟ بلى ، ورسلا لديهم يكتبون) وقوله تعالى (٥٠ : ١٨) ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب

عتيد) وقوله تعالى (٣٧ : ١ - ٣ والصفات ، صفا قال زجرات زجرا . فالتاليات ذكر) وقوله تعالى (٣٧ : ١٤٩ - ١٦٥ فاستفتهم ؟ أربك البنات ولهم البنون ؟ أم خلقنا الملائكة إناثا وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إنفكهم ليقولون : وَلَئِنَّ اللَّهَ ، وإنهم لكاذبون - إلى قوله تعالى - وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون) وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَلَا تَصِفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا ؟ قَالُوا : وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا ؟ قَالَ : يَتَدُونَ الصِّفِّ الْأَوَّلَ ، وَيَتَرَاوُونَ فِي الصِّفِّ ^(١) » وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في حديث المراج عن النبي صلى الله عليه وسلم - لما ذكر صعوده إلى السماء السابعة - قال « فرفع لى البيت المعمور ، فسألت جبريل ؟ فقال : هذا البيت المعمور ، يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم » وقال البخارى : وقال همام عن قتادة عن الحسن عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا آمن القارىء فأمنوا ، فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وفي الرواية الأخرى في الصحيحين إذا قال « آمين » ، فإن الملائكة فى السماء تقول : آمين » وفي الصحيح أيضا عن أبى صالح عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وفي الصحيح عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الملائكة تنزل فى العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى فى السماء ، فتسترق الشياطين السمع ، فتسمعه فتوحيه إلى الكهان ، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم » وفي الصحيحين عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن لله ملائكة سيارة فضلاء ، يتبعون مجالس الذكر . فإذا وجدوا مجلسا فيه ذكر قعدوا معهم ، وحَفَّ بعضهم بعضا بأجنتهم ، حتى

(١) قال المجد فى المنتقى والندرى فى الترغيب : رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى

يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا ، فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء ،
 فيسألهم الله - وهو أعلم - من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عباد لك في
 الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك . قال :
 وما يسألوني ؟ قالوا : يسألونك جنتك . قال : وهل رأوا جنتي ؟ قالوا : لا ، أى
 رب ، قال : فكيف لورأوا جنتي ؟ قالوا : ويستجيرونك . قال : وم يستجيروننى ؟
 قالوا : من نارك . قال : وهل رأوا نارى ؟ قالوا : يارب لا . قال : فكيف
 لورأوا نارى ؟ قالوا : ويستغفرونك . قال فيقول : قد غفرت لهم ، وأعطيتهم
 ما سألوا ، وأجرتهم مما استجاروا . قال يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء ، إنما مر
 فجلس معهم . قال فيقول : وله قد غفرت ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم ^(١)
 وفى الصحيحين عن عروة عن عائشة حدثته : أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم
 « هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد ؟ قال : لقد لقيت من قومك ما لقيت .
 وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة ، إذ عرضت نفسى على ابن عبد ياليل ابن
 عبد كلال ، فلم يجبنى إلى ما أردت ، فانطلقت وأنا مهموم على وجهى ، فلم
 أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب ، فرفمت رأسى ، وإذا أنا بسحابة قد أظلمتني ، فنظرت
 فإذا فيها جبريل ، فنادانى ، فقال : إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك ،
 وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم ، فنادانى ملك الجبال ،
 فسلم على ، ثم قال : يا محمد ، فقال ذلك فيما شئت ، إن شئت أن أطبق عليهم
 الأخشبين ^(٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم
 من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا »

(١) هذا لفظ مسلم . وكتبه سليمان الصنيع .

(٢) الاخشبان : جبلان بمكة الشرقى أبو قبيس والغربى قيععان المسمى الآن بجبل
 الهندى . هذا قول والقول الآخر أنه الجبل الأحمر للشرف على قيععان . أنظر
 فتح البارى (ج ٦ ص ٢٢٤) أميرة . و (ج ٦ ص ١٩٨) طبعة الحشاش وقال
 الحافظ : ورواه الطبرانى . فقال « يا محمد ، إن الله بعث إليك ، وأنا ملك الجبال ،
 لتأمرنى بأمرك فيما شئت » والنهاية لابن الاثير ومعجم البلدان لياقوت وكتبه سليمان الصنيع

وأمثال هذه الأحاديث الصحاح مما فيها ذكر الملائكة الذين في السموات وملائكة الهواء والجبال وغير ذلك كثيرة .

وكذلك الملائكة للتصرفون في أمور بنى آدم ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه ، حديث الصادق ^(١) المصدوق ، إذ يقول « ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب رزقه وأجله وشقى أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » وفي الصحيح حديث البراء بن عازب قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان « اجهم - أو هاجهم - وجبريل معك » وفي الصحيح أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس » وفي الصحيح عن أنس قال : « كأنني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بنى غنم موكب جبريل » وفي الصحيحين عن عائشة : أن الحرث بن هشام قال « يا رسول الله ، كيف يأتيك الوحي ؟ قال : أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علي ، فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ، فيكلمني ، فأعي ما يقول » ، وإتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم تارة في صورة أعرابي ، وتارة في صورة رحية الكلبى ، ومخاطبته وإقراؤه إياه كثيراً أعظم من أن يذكر هنا .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويحتمون في صلاة الفجر والعصر ، ثم يرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم ، ربهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون » وفي الصحيحين عن عائشة قالت : « حشوت للنبي صلى الله عليه وسلم وسادة فيها تماثيل ، كأنها نمرقة ، فجاء فقام ،

(١) يعنى حديث ابن مسعود إذ يقول « حدثني الصادق المصدوق » يعنى النبي صلى الله عليه وسلم « أن أحداكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة - الحديث » .

وجعل يتغير وجهه ، فقلت : ما لنا يا رسول الله ؟ قال : ما بال هذه الوسادة ؟ قالت : وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها ، قال : أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ، إن من صنع الصور يعذب يوم القيامة يقال : أحيوا ما خلقتم « وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : سمعت أبا طلحة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة تماثيل » وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال « وعد النبي صلى الله عليه وسلم جبريل ، فقال : إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة » وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « قال إن الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه : اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، ما لم يحدث »

وأمثال هذه النصوص ، التي يذكر فيها من أصناف الملائكة وأوصافهم وأفعالهم ما يمنع أن تكون على ما يدكرونه من العقول والنفوس ، أو أن يكون جبريل هو العقل الفعال ، وتكون ملائكة آدميين هي القوى الصالحة والشياطين هي القوى الفاسدة ، كما يزعم هؤلاء .

وأيضا فزعمهم أن العقول والنفوس - التي جعلوها الملائكة ، وزعموا أنها معالوة عن الله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته - هو قول بتولدها عن الله . وأن الله . ولد الملائكة . وهذا عما رده الله ونزه نفسه عنه ، وكذب قائله ، وبين كذبه بقوله (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وقال تعالى (١٥١: ٣٧) - ١٥٧ ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله . وإنهم لكاذبون - إلى قوله - أصطفى البنات على البنين ، ما لكم كيف تحكمون ؟ أفلا تذكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فائتوا بكتابتكم إن كنتم صادقين) وبقوله (٦ : ١٠٠) وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا^(١) له بنين وبنات بغير علم ، سبحانه وتعالى عما يصفون) وقوله تعالى (وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم

(١) أي نسبوا واختلقوا له كفرا وبهتاناً

بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (٤: ١٧٢) لن يستنكف المسيح أن يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون) وقال تعالى (١٩: ٨٨ - ٩٥) وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا ، تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً : أن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلدا . وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا . إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا . لقد أحصاهم وعدهم عداً . وكلهم آتية يوم القيامة فردا)

فأخبر أنهم معبدون ، أى مذلولون مصرفون مدينون مهورون ليسوا كالمعلول المتولد تولدا لازما لا يتصور أن يتخير عن ذلك . وأخبر أنهم عباد لله ، لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعة ، والولد بالوالد ، كما يزعمه هؤلاء الصابئون . وقال تعالى (١١٦: ٢، ١١٧) وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه ، بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون . بديع السموات والأرض وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون) فأخبر أنه يقضى كل شيء بقوله « كن » لا بالتولد المعلول عنه .

ولذلك قال سبحانه (وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم ، وخرقوا له بنين وبنات بغير علم ، سبحانه وتعالى عما يصفون ، بديع السموات والأرض ، أنى يكون له ولد ، ولم تكن له صاحبة ؟ وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم)

فأخبر أن التولد لا يكون إلا عن أصلين ، كما تكون النتيجة عن مقدمتين وكذلك سائر المعلولات للمعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة . فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة ولا والداً قط ، لا يكون شيء في هذا العالم إلا عن أصلين ، ولو أنهما الفاعل والقابل ، كالنار والحطب والشمس والأرض ، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شيء ولا يتولد .

فبين القرآن أنهم أخطأوا طريق القياس في العلة والتولد حيث جعلوا العالم يصدر عنه بالتعليل والتولد . وكذلك قال (٤٩: ٥١) ومن كل شيء خلقنا زوجين

لعلكم تذكرون) خلاف قولهم : إن الصادر عنه واحد . وهذا وفاء بما ذكره الله تعالى من قوله (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) إذ قد تكفل بذلك في حق كل من خرج عن اتباع الرسول ، فقال تعالى (١: ٢٥ - ٣٣ تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) [فذكر] الوجدانية والرسالة إلى قوله (ويوم يعرض الظالم على يديه ، يقول : يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلاً يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلاناً خليلاً . لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى . وكان الشيطان للإنسان خذولاً) فكل من خرج عن اتباع الرسول فهو ظالم بحسب ذلك . والمبتدع ظالم بقدر ما خالف من سنته (وقال الرسول يارب إن قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً . وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين . وكفى بربك هادياً ونصيراً . وقال الذين كفروا : لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ؟ كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً . ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) وهؤلاء الصابئة قد أتوا بمثل ، وهو قولهم « الواحد لا يصدر عنه ويتولد عنه إلا واحد ، والرب واحد فلا يصدر عنه إلا واحد يتولد عنه » فأتى الله بالحق وأحسن تفسيراً ، وبين أن الواحد لا يصدر عنه شيء ، ولا يتولد عنه شيء أصلاً ، وأنه لم يتولد عنه شيء ولم يصدر عنه شيء . ولكن خلق كل شيء خلقاً ، وأنه خلق من كل شيء زوجين اثنين . ولهذا قال مجاهد - وذكره البخارى في صحيحه - فى الشفع والوتر : « أن الشفع هو الخلق ، فكل مخلوق له نظير ، والوتر هو الله الذى لا شبهة له » فقال : (أتى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ؟) وذلك أن الآثار الصادرة عن العلل والمتولدات فى الموجودات لا بد فيها من شيتين ، أحدهما يكون كالأب . والآخر : يكون كالأم القابلة . وقد يسمون ذلك الفاعل والقابل كالشمس مع الأرض ، والندار مع الخطب ، فأما صدور شيء واحد عن شيء واحد ، فهذا لا وجود له فى الوجود أصلاً .

وأما تشبيههم ذلك بالشعاع مع الشمس ، وبالصوت كالطنين مع الحركة والنقر

فهو أيضاً حجة لله ورسوله والمؤمنين عليهم . وذلك : أن الشعاع إن أريد به نفس ما يقوم بالشمس : فذلك صفة من صفاتها ، وصفات الخالق ليست مخلوقة ، ولا هي من العالم الذي فيه الكلام .

وإن أريد بالشعاع ما ينمكس على الأرض : فذلك لا بد فيه من شيئين ، وهو الشمس التي تجري مجرى الأب الفاعل ، والأرض التي تجري مجرى الأم القابلة ، وهي صاحبة للشمس .

وكذلك الصوت لا يتولد إلا عن جسمين يقرع أحدهما الآخر ، أو يقلع عنه فيتولد الصوت الموجود في أجسام العالم عن أصلين يقرع أحدهما الآخر أو يقلع عنه فهما احتجوا به من القياس ، فالذى جاء الله به هو الحق وأحسن تفسيراً ، وأحسن بياناً وإيضاحاً للحق وكشفاً له .

وأيضاً فعملها علة تامة لما يحبها ، ومؤكدة له ، وموجبة له حتى يعملونها مبادئنا ، ويعملونها لنا كالأباء والأمهات ، وربما جعلوا العقل هو الأب ، والنفس هي الأم . وربما قال بعضهم : الوالدان العقل والطبيعة ، كما قال [ابن عربى] صاحب القصص في قول نوح (اغفر لى ولوالدى) أى من كنت نتيجة عنهما ، وهما العقل والطبيعة . وحتى يسمونها الأرباب والآلهة الصغرى ، ويعبدونها . وهو كفرٌ مخالف لما جاءت به الرسل .

وبهذا وصف بعض السلف الصابئة بأنهم يعبدون للملائكة . وكذلك في الكتب للعربة عن قدمائهم : أنهم كانوا يسمونها الآلهة والأرباب الصغرى ، كما كانوا يعبدون الكواكب أيضاً . والقرآن ينفى أن تكون أرباباً ، أو أن تكون آلهة ، ويكون لها غير ما للرسول الذى لا يفعل إلا بعد أمر مُرسله ، ولا يشفع إلا بعد أن يؤذن له فى الشفاعة . وقد رد الله ذلك على من زعمه من العرب والروم وغيرهم من الأمم ، فقال تعالى (٣ : ٨٠) ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً ، يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه بل عباد مكرمون ! لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) قال

تعالى (٣٤ : ٢٢ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، وما لم فيهما من شرك ، وما له منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ، حتى إذا فُزَّع عن قلوبهم ، قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو العلي الكبير)

وقد تقدم بعض الأحاديث في صقع الملائكة إذا قضى الله بالأمر الكوني أو بالوحي الديني .

وقال تعالى (٢٦ : ٥٣) وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقال تعالى (بل عباد مكرمون - الآية) وقال تعالى (١٩ : ٦٤) وما ننزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك . وما كان ربك نسيا) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) نزلت الآية في الذين يدعون الملائكة والنبیین .

واستقصاء القول في ذلك ليس هذا موضعه .

فإن الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم . فالكلم التي في القرآن جامعة محيطية كَلِّية عامة لما كان متفرقاً منتشراً في كلام غيره . ثم إنه يسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم المذكور المبين ، وما يبين وجه دلالاته .

فإن تنزيله تحسه عن الولد والولادة واتخاذ الولد : أعم وأقوم من نفيه بلفظ العلة . فإن العلة أصلها التمييز ، كالمرض الذي يحيل البدن عن صحته ، والعليل ضد الصحيح . وقد قيل : إنه لا يقال « معلول » إلا في الشرب ، يقال : شرب الماء عللاً بعد نهك وعلاجه إذا سقيته مرة ثانية .

وأما استعمال اسم «العله» في الموجب للشيء أو المقتضى له فهو من عرف أهل الكلام ، وهى - وإن كان بينهما وبين العلة الفورية مناسبة من جهة التغير - فالمناسبة في لفظ « التولد » أظهر . ولهذا كان في الخطاب أشهر . يقول الناس : هذا الأمر يتولد عنه كذا ، وهذا يؤكّد كذا ، وقد تولد عن ذلك الأمر كيت وكيت ، لكل سبب اقتضى مسبباً من الأقوال والأعمال ، حتى أهل ~~الط~~ يقولون « الأركان والمولدات » يريدون ما يتولد عن الأصول الأربعة : ~~ال~~ الماء والهواء والنار من معدن ونبات وحيوان .

ففيه سبحانه عن نفسه أن يلد شيئاً اقتضى أن لا يتولد عنه شيء ، وفيه أن يتخذ ولداً يقتضى أنه لم يفعل ذلك بشيء من خلقه على سبيل التكريم ، وأن العباد لا يصلح أن يتخذ شيئاً منهم بمنزلة الولد . وهذا يبطل دعوى من يدعى مثل ذلك في المسيح وغيره ، ومن يقول « نحن أبناء الله » ومن يقول : الفلسفة هى التشبه بالاله . فإن الولد يكون من جنس والده ويكون نظيراً له ، وإن كان فرعا له . ولهذا كان هؤلاء القائلون بهذه المعانى من أعظم الخلق قولاً بالتشبيه والمثيل ، وجعل الانداد له والعدل والتسوية . ولهذا كانت الفلاسفة الذين يقولون بصدور العقول والنفوس عنه على وجه التولد والتحليل يجعلونها له أنداداً ، ويتخذونها آلهة وأرباباً ، بل قد لا يعبدون إلا إياها ، ولا يدعون سواها ، ويجعلونها هى المبدعة لما سواها مما تحتها .

فالحمد لله الذى لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك . و (تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً)^(١) .

(١) بهامش الأصل : « هنا متروك محل خمسة أسطر . قال فى المسودة : يتلوه الوريقة ، ولم نجد لها . »

فإن هؤلاء جعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم . «الجن» قد قيل : إنه يم الملائكة ، كما قيل في قوله (١٥٨: ٣٧) وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً) وإن كان قد قيل في سبب ذلك : زعم بعض مشركي العرب : إن الله صاهر إلى الجن فولدت الملائكة . فقد كانوا يعبدون الملائكة أيضاً ، كما عبدتها الصابئة الفلاسفة كما قال تعالى (١٩: ٤٣) وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ، أشهدوا خلقهم ؟ ستكتب شهادتهم ويسألون) وقال تعالى : (٣٤ : ٤٠ ، ٤١) ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة : أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ؟ قالوا سبحانك ! أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون) يعنى أن الملائكة لم تأمرهم بذلك ، وإنما أمرتهم بذلك الجن ، ليكونوا عابدين للشياطين التي تتمثل لهم ، كما يكون للأصنام شياطين ، وكما تنزل الشياطين على بعض من يعبد الكواكب ويرصدها ، حتى تنزل عليه صورة فتخاطبه . وهو شيطان من الشياطين . ولهذا قال تعالى (٣٦ : ٦٠-٦٣) ألم أعهد إليكم يا بنى آدم أن لا تعبدوا الشيطان ؟ إنه لكم عدو مبين ، وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم . ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً ، أفلم تكونوا تعقلون ؟) وقال (١٧ : ٥٠) أفنتخذونه وخريته أولياء من دوني وهم لكم عدو ؟ بئس للظالمين بدلا) فهم - وإن لم يقصدوا عبادة الشيطان وموالاته - ولكنهم في الحقيقة يعبدونه ويوالونه .

فقد تبين أن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المبتدعة مؤمنون بقليل مما جاءت به الرسل في أمر الملائكة في صفتهم وأقدارهم .

وذلك : أن هؤلاء القوم إنما سلكوا سبيل الاستدلال بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم ، مع ما جحدوه وجهلوه من خلق الله وإبداعه .

وسبب ذلك : ما ذكره طائفة من جمع أخبارهم : أن أساطينهم الأوائل - كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون - كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام ،

ويتلقون عن لقمان الحكيم ومن بعده من أصحاب داود وسليمان ، وأن لإرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء ، ولم يكن عنده من العلم بأثارة الأنبياء ما عند سلفه . وكان عنده قدر يسير من الصابئية الصحيحة ^(١) فابتدع لهم هذه التعاليم القياسية وصارت قانوناً مشى عليه أتباعه ، واتفق أنه قد يتكلم في طبائع الأجسام ، أو في صورة المنطق أحياناً بكلام صحيح .

وأما الأولون فلم يوجد لهم مذهب تام مبتدع ، بمنزلة مبتدعة المتكلمين في المسلمين ، مثل أبي الهذيل وهشام بن الحكم ونحوهما ، وعن وضع مذهباً في أبواب أصول الدين ، فاتبعه على ذلك طائفة . إذ كان أئمة المسلمين — مثل مالك وحامد ابن زيد والثوري ونحوهم — إنما تكلموا بما جاءت به الرسالة وفيه الهدى والشفاء فن لم يكن له علم بطريق المسلمين يمتاض عنه بما عند هؤلاء . وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة ، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم . وبذلك يقع الهلاك . ولهذا كانوا يقولون : الاعتصام بالسنة نجاة ، قال مالك رحمه الله : « السنة مثل سفينة نوح ، من ركبها بجا ، ومن تخلف عنها هلك » وهذا حق . فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدق المرسلين واتبعهم ، وأن من لم يركبها فقد كذب المرسلين . واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله ، فتابعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطناً وظاهراً . والمتخلف عن اتباع الرسالة ، بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح عليه السلام وركوب السفينة معه .

وهكذا إذا تدبر المؤمن العليم سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها ضلال وكفر ، وجد القرآن والسنة كاشفان لأحوالهم ، مبينان لحقهم ،مييزين بين حق ذلك وباطله . والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك ، كما كانوا أقوم الخلق ببجاء الكفار والمنافقين ، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود « من كان منكم

(١) لعله يقصد دين الصابئية الأصلي . لأنه ليس في الصابئية شيء صحيح .

مسنفاً فليستن بمن قد مات ، فإن الحى لاتومن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد : كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

فأخبر عنهم بكال بر القلوب ، مع كمال عمق العلم . وهذا قليل فى المتأخرين ، كما يقال : من العجائب فقيه صوفى ، وعالم زاهد ونحو ذلك ، فإن أهل بر القلوب وحسن الإرادة وصلاح المقاصد يحمدون على سلامة قلوبهم من الإرادات المذمومة ويُقرن بهم كثيراً عدُّ المعرفة ، وإدراك حقائق أحوال الخلق التى توجب الذم للشر والنهى عنه ، والجهاد فى سبيل الله ، وأهل التعمق فى العلوم قد يدركون من معرفة الشرور والشبهات ما يوقهم فى أنواع التى والضلالات ، وأصحاب محمد كانوا أبر الخلق قلوباً وأعمقهم علماً .

ثم إن أكثر المتعمقين فى العلم من المتأخرين يقرن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدين ، وهو القول والعمل بلا علم ، وطلب ما لا يدرك ، وأصحاب محمد كانوا - مع أنهم أكل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً - أقل الناس تكلفاً ، يصدر عن أحدهم الكلمة والكلمات من الحكمة أو من المعارف ، ما يهذى الله بها أمة ، وهذا من منن الله على هذه الأمة . وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات ^(١) ، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة ، والآراء المخترعة ، لم يكن لهم فى ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة بمن ساء قصده فى الدين .

ويروى أن الله سبحانه قال للمسيح « إنى سأخلق أمة أفضلها على كل أمة وليس لها علم ولا حلم ، فقال المسيح : أى رب ، كيف تفضلهم على جميع الأمم ،

(١) ما خرج عن قوانين الشرع والتعقل بسبب شعوزات الصوفية .

وليس لهم علم ولا حلم ؟ قال : أهيبهم من على وحلى « وهذا من خواص متابعة الرسول . فأهيبهم كان له أتبع كان في ذلك أكل ، كما قال تعالى (٥٧ : ٢٨ ، ٢٩ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ، ويعمل لكم نوراً تمشون به ويفخر لكم . والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم) وكذلك في الصحيحين من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمر « مثلنا ومثل الأمم قبلنا : كالذي استأجر أجراً ، فقال : من يعمل لى إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود ، ثم قال : من يعمل لى إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ، فعملت النصارى ، ثم قال : من يعمل لى إلى غروب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ فعملت المسلمون . ففضبت اليهود والنصارى ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ؟ قال : فهل ظلمتكم من حكم شيئاً ؟ قالوا : لا ، قال : فهو فضلى أوتيته من أشاء »

فدل الكتاب والسنة على أن الله يؤتى أتباع هذا الرسول من فضله ما لم يؤته لأهل الكتابين قبلهم ، فكيف بمن هو دونهم من الصابئة ؟ دع مبتدعة الصابئة من المتفلسفة ونحوهم .

ومن المعلوم : أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول واتباعه . فلهم من فضل الله وتمنعيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم ، كما قال بعض السلف : أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل .

فهذا الكلام تنبيه على ما يظنه أهل الجاهالة والضلالة من نقص الصحابة في العلم والبيان ، أو اليد والسنان . وبسط هذا لا يتحمله هذا المقام .

والمقصود : التنبيه على أن كل من زعم بلسان حاله أو مقاله : أن طائفة غير أهل الحديث أدرکوا من حقائق الأمور الباطنة القبيية في أمر الخلق والبحث والمبدأ والمعاد ، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر ، وتعرف واجب الوجود ، والنفس

الفاطحة والعلوم والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل ، دون أهل الحديث فهو - إن كان من المؤمنين بالرسول - فهو جاهل ، فيه شعبة قوية من شعب النفاق ، وإلا فهو منافق خالص من الذين (٢ : ١٣) إذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا : أتؤمن كما آمن السفهاء ؟ ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) وقد يكون من (٤٠ : ٣٥) الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم) ومن (٤٢ : ١٦) الذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب له حاجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولم عذاب شديد) .

وقد يبين ذلك بالقياس العقلي الصحيح الذي لا ريب فيه ، وإن كان ذلك ظاهراً بالفطرة لكل سليم الفطرة ، فإنه متى كان الرسول أكل الخلق وأعلمهم بالحقائق ، وأقومهم قولاً وحالاً : لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق .

ولا يقال : هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المنتسبين إلى السنة والحديث من تفریط وعدوان ، لأنه يقال : إنَّ ذلك في غيرهم أكثر ، والواجب مقابلة الجلة بالجللة في الحمود والمذموم ، هذه هي المقابلة العادلة .

وإنما غيّر الفطرة قلة المعرفة بالحديث والسنة واتباع ذلك ، مع ما يوجد في الخالفين لها من نوع تحقيق لبعض العلم ، وإحسان لبعض العمل . فيكون ذلك شبهة في قبول غيره وترجيح صاحبه . ولا غرض لنا في ذكر الأشخاص .

وقد ذكر أبو محمد بن قتيبة في أول كتاب « مختلف الحديث » وغيره من العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من الأمور المبينة لما ذكرناه .

وإنما المقصود : ذكر نفس الطريقة العلمية والعملية ، التي تُعرّف بحقائق الأمور النظرية وتوصل إلى حقائق الأمور الإرادية العملية . فمتى كان غير الرسول قادراً على علم بذلك أو بيان له أو محبة لإفادة ذلك ، فالرسول أعلم بذلك وأحرص على الهدى ، وأقدر على بيانه منه . وكذلك أصحابه من بعده

وأتباعهم . وهذه صفات السكّال والعلم والإرادة والإحسان والقدرة عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء الاستخارة « اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم . فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب » فعلمنا صلى الله عليه وسلم أن نستخير الله بعلمه ، فيعلمنا من علمه ما نعلم به الخير ، ونستقدره بقدرته ، فيجعلنا قادرين . إذ الاستفعال هو طلب الفعل ، كما قال في الحديث الصحيح يقول الله تعالى « يا عبادي كلّمكم جائع إلا من أطعمته ، فاستطعموني أطعمكم ، يا عبادي كلّمكم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم » فاستهداء الله طلب أن يهدينا ، واستطعامه طلب أن يطعمنا هذا قوت القلوب ، وهذا قوت الأجسام ، وكذلك استخارته بعلمه واستقداره بقدرته . ثم قال « وأسألك من فضلك العظيم » فهذا السؤال من جوده ومَنّه وعطائه وإحسانه الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه . ولهذا قال « فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم » ولم يقل : إني لا أرحم نفسي ، لأنه في مقام الاستخارة يريد تخير نفسه ويطلب ذلك . لكنه لا يعلمه ولا يقدر عليه ، إن لم يعلمه الله إياه ويقدره عليه .

فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخبرية والطلبية ، وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة ، وأقدر الخلق على البيان والعبارة : امتنع أن يكون من هو دونه أفاد خواصه معرفة الحقائق أعظم مما أفادها الرسول لخواصه . فامتنع أن يكون عند أحد من الطوائف من معرفة الحقائق ما ليس عند علماء الحديث ، وإذا لم يكن في الطوائف من هو أعلم بالحقائق وأبين لها منه : وجب أن يكون كل ما يذمون به من جهل بعضهم هو في طائفة الخالف للذام لهم أكثر . فيكون الذام لهم جاهلا ظالما ، فيه شعبة نفاق ، إذا كان مؤمنا ، وهذا هو المقصود . ثم إن هذا الذي بيناه مشهود بالقلب ، أعلم ذلك في كل أحد من أعرف مفصلا ، وهذه جملة يمكن تفصيلها من وجوه كثيرة لكن ليس هذا موضعه .

فصل

وأما قول من ^(١) قال : إن الحشوية علي ضربين ، أحدهما : لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم . والآخر : تستر بمذهب السلف . ومذهب السلف إما هو التوحيد والتنزيه دون التشبيه والتجسيم ، وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم ، كما قال القائل :

وكل يدعى وصلاً لليلى وليسلى لاتقر لهم بذاكا
فهذا الكلام فيه حق وباطل .

فمن الحق الذى فيه : ذم من يمثل الله بمخلوقاته ويجعل صفاته من جنس صفاتهم . وقد قال الله تعالى (ليس كمثله شئ) وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) وقال (هل تعلم له سمياً ؟) .

وقد بسطنا القول فى ذلك وذكرنا الدلالات العقلية التى دل عليها كتاب الله فى نفي ذلك ، وبيننا منه ما لم يذكره النفاة الذين يَتَّسِمُونَ بالتنزيه ، ولا يوجد

(١) هو العز عبد العزيز بن عبد السلام ، وهو متقدم عن زمن شيخ الإسلام ابن تيمية . فبين وفاتيهما ٦٨ سنة واعتراضه على السلف عامة والحنابلة خاصة . وكلامه هذا قاله فى عقيدته المشهورة . وقد ذكرها السبكي فى طبقاته فى ترجمته وذكر أنه كتبها جواباً لمن سأله من بعض الحنابلة فى مسألة الكلام (انظر ج ٥ ص ٨٥ من طبقات الشافعية) والكلام الذى نقله الشيخ هنا هو فى ص ٨٨ وقد أخذه ابن جهيل الحلبي وضمنه فى رده على الفتوى الحموية ، ثم حاء المدراسي محمد بن سعيد ، فأخذ رسالة أحمد بن يحيى الحلبي الشهير بابن جهيل وكتب كتاباً يرد به على شيخ الإسلام ابن تيمية والمحافظ الذهبي ، فقام المحقق العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، ورد على المدراسي والحلبي بكتاب « تنبيه النبيه والنبي » جزاء الله خيراً . وهو كتاب مفيد جداً طبعه الشيخ عبد القادر التلساني فى « مجموعة الرد الوافر » ولله الحمد . ورسالة الحلبي المذكورة فى ترجمته فى طبقات السبكي ج ٥ ص ١٨١ فقد ذكرها السبكي بكاملها . وكتبه سليمان الصنيع .

في كتبهم ، ولا يسمع من أئمتهم ، بل عامة حججهم التي يذكرونها حجج ضعيفة . لأنهم يقصدون إثبات حق وباطل ، فلا يقوم على ذلك حجة مطردة سليمة عن الفساد ، بخلاف من اقتصد في قوله وتمحى القول السديد . فإن الله يصلح عمله ، كما قال تعالى (٧٠: ٣٣ ، ٧١ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويفرلكم ذنوبكم) .

وفيه من الحق الاشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف ، مع الجهل بمقالمهم أو الخافقة لهم بزيادة أو نقصان . فتمثيل الله بخلقه والكذب على السلف من الأمور المنكرة ، سواء سمي ذلك حشواً أو لم يسم . وهذا يتناول كثيراً من غالبية المثبتة الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات ، مثل حديث عرق الخيل^(١) ونزوله عشية عرفة على الجبل الأورق حتى يصفاح المشاة ويمانق الركبان ، وتجليه لنبيه في الأرض ، أو رؤيته له على كرسى بين السماء والأرض ، أو رؤيته إياه في الطواف أو في بعض سكك المدينة . إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة فقد رأيت من ذلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران . وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله . وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد ، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي^(٢) فيما يمتحن به السنن من البدعي . فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المراج ، وأمره أن يمتحن به الناس

(١) الحديث الذي وضعه محمد بن شجاع الثلجي الحنفي الجهمي مات سنة ٢٦٦ هـ له ترجمة في الميزان للنهي . ولفظ الحديث المكذوب «إن الله خلق خيلاً فأجراها ففرقت ثم خلق نفسه منها » قبح الله واضعه .

(٢) هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي الانصاري السعدي العبادي الخزرجي شيخ الشام في وقته له ترجمة حافلة في طبقات أبي يعلى وطبقات ابن رجب مات سنة ٤٨٦ هـ .

فن أقرّ به فهو سفي ، ومن لم يقربه فهو بدعي . وزادوا فيه على الشيخ أى الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل . والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق . فإذا أخذ الجهال ذلك فغيروه صار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والمحال .

والمقصود : أن كلامه ^(١) فيه حق وفيه من الباطل أمور :

أحدها : قوله « لا يتحاشى من الحشو والتجسير » ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان . والذي مدحه زين وذمه شين : هو الله . والأسماء التى يتعلق بها اللدح والذم من الدين : لا تكون إلا من الأسماء التى أنزل الله بها سلطانه ، ودل عليها الكتاب والسنة أو الاجماع ، كالؤمن والكافر ، والعالم والجاهل ، والمقتصد والملحد . فأما هذه الألفاظ الثلاثة فليست فى كتاب الله ، ولا فى حديث عن رسول الله ، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها نفيًا ولا إثباتًا . وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين ، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول الشديد الواجب فى الدين ، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين . وليس فيها ما يوجد عن بعض السلف ذمه إلا لفظ « التشبيه » فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السلف الصالح ^(٢) ولو ذكّر الأسماء التى نفاها الله فى القرآن مثل لفظ « الكفر ، والند ، والسمة » وقال : منهم من لا يتحاشى من التمثيل ونحوه : لكان قد ذم بقول نفاه الله فى كتابه ، ودل القرآن على ذم قائله ثم ينظر : هل قائله موصوف بما وصفه به من الذم أم لا ؟ .

فأما الأسماء التى لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم فيحتاج فيها إلى مقامين .

(١) كلام الذين عبد السلام

(٢) وفاعل « ذكر » هو المردود عليه الذى سبق نقل كلامه فى أول الفصل هو

العز عبد العزيز بن السلام . وكتبه سليمان الصنيع .

أحدهما : بيان المراد بها . والثاني : بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة .
والمعترض عليه له أن يمنع للقامان ، فيقول : لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون
في هذه الأسماء التي ذممتها ، ولم يبق دليل شرعى على ذمها ، وإن دخلوا فيها .
فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع .

الوجه الثاني : أن هذا الضرب الذي قلت : « إنه لا يتحاشى من الحشوم
والتشبيه والتجسيم » إما أن تدخل فيه مثبتة الصفات الخبرية ^(١) التي دل عليها
الكتاب والسنة أو لا تدخلهم . فإن أدخلتهم كنت ذاماً لكل من أثبت الصفات
الخبرية . ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف ، ومذهب أئمة الدين ، بل أئمة
المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، وإن كان لهم فيها طرق ، كأبي سعيد
ابن كلاب ، وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه ، كأبي عبد الله بن مجاهد ^(٢) ،
وأبي الحسن الباهلي ^(٣) والقاضي أبي بكر بن الباقلاني ، وأبي إسحق الاسفرايني ^(٤)
وأبي بكر بن مورك ^(٥) وأبي محمد بن اللبان ^(٦) وأبي علي بن شاذان ^(٧) وأبي

(١) التي ثبتت بنجر الله ورسوله في القرآن والحديث .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي المتكلم
صاحب أبي الحسن الأشعري ، ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخه . وعنه نقل صاحب
كتاب تبين كذب المفتري ص ١٧٧ . (٣) أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري
ذكره ابن عساكر في كتابه تبين كذب المفتري ص ١٧٨ .

(٤) أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الأشعري توفي سنة ٤١٨ هـ
ذكره ابن عساكر في كتابه المذكور آنفاً ص ٢٤٣ .

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك صاحب أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة
٤٠٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٣٣٢ .

(٦) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن اللبان مات
سنة ٤٤٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٣٦١ .

(٧) أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان مات .
سنة ٤٢٦ هـ .

القاسم القشيري ، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء ، فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخيرية ما شاء الله تعالى . وعاد المذهب عنهم : إثبات كل صفة في القرآن وأما الصفات التي في الحديث : فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها .

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم ، لم يبق معك إلا الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على نفي الصفات الخيرية من متأخري الأشعرية . ونحوهم . ولم تذكر حجة تعتمد .

فأى ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون معاليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الدمام لهم ؟ وإن لم تدخل في اسم الحشوية من يثبت الصفات الخيرية ، لم ينفعك هذا الكلام ، بل قد ذكرت أنت في غير هذا الموضع هذا القول .

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه ، أو يذم سلفه - الذين يقر هو بإمامتهم ، وأنهم أفضل ممن اتبعهم - كان هو المذموم بهذا الذم على التقديرين . وكان له نصيب من الخوارج الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم لأولهم : « لقد خبت وخسرت ، إن لم أعدل » يقول : إذا كنت مقرأً بأي رسول الله ، وأنت تزعم أنني أظلم ، فأنت خائب خاسر . وهكذا من ذم من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها ، وأن طاقته إماما تلت العلم والإيمان منهم . هو خائب خاسر في هذا الذم . وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة .

الوجه الثالث : قوله « والآخر يتستر بمذهب السلف » إن أردت بالتستر الاستخفاء بمذهب السلف ، فيقال : ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع ، مثل بلاد الرافضة والخوارج . فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنائه ، كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه ، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه . حين كانوا في دار الحرب .

فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطان - وقد تستروا بمذهب السلف - فقد ذمت نفسك ، حيث كنت من طائفة يسترمذهب السلف عندهم ، وإن

كنت من المستضعفين المستترين بمذهب السلف فلا معنى لدم نفسك . وإن لم تكن منهم ولا من الملائة فلا وجه لدم قوم بلفظ « التستر » .

وإن أردت بالتستر : أنهم يَجْتَنُّونَ به^(١) ويتقون به غيرهم ويتظاهرون به حتى إذا خوطب أحدهم قال : أنا على مذهب السلف - وهذا الذي أراه . والله أعلم - فيقال له : لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق . فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً . فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطناً وظاهراً . وإن كان موافقاً له في الظاهر فقط دون الباطن ، فهو بمنزلة المنافق فتقبل منه علانيته وتوكل سريره إلى الله . فإننا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم .

وأما قوله^(٢) « مذهب السلف إما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه » .

فيقال له : لفظ « التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم » ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم . وكل طاقة تعنى بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم . فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه : نفي جميع الصفات ، وبالتجسيم والتشبيه : إثبات شئ منها ، حتى إن من قال « إن الله يُرى » أو « إن له علماً » فهو عندهم مشبه مجسم . وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه : نفي الصفات الخبرية أو بعضها ، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها . والفلاسفة تعنى بالتوحيد : ما تعنيه المعتزلة وزيادة ، حتى يقولون ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية ، أو مركبة منها^(٣) ، والاتحادية تعنى

(١) يجتنون أى يجعلونه جنة وسترأ وترساً لهم .

(٢) أى العز عبد العزيز بن عبد السلام . (٣) أى التى تنفى عندهم ، كالتقدم سلب الأولية والاضافية ، كرب العالمين مثلاً . والمركبة منهما كخالفته للحوادث .

بالتوحيد : أنه هو الوجود المطلق ، ولغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى .
وأما التوحيد الذى بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب : فليس هو متضمنا شيئا من هذه الاصطلاحات ، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده لا يشركوا به شيئا . فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها - هذا فى العمل ، وفى القول : هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله .

فإن كنت^(١) تعنى أن مذهب السلف : هو التوحيد بالمعنى الذى جاء به الكتاب والسنة : فهذا حق . وأهل الصفات الخيرية لا يخالفون هذا .

وإن عنت أن مذهب السلف : هو التوحيد والتفزيه الذى يعنيه بعض الطوائف : فهذا يعلم بطلانه كل من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم ، الموجودة فى كتب آثارهم ، فليس فى كلام أحد من السلف كلمة توافق ما تختص به هذه الطوائف ، ولا كلمة تنفى الصفات الخيرية .

ومن المعلوم : أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم فليرجع فى ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم ، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال « هذا قول السلف » ، لأن السلف لا يقولون إلا الصواب ، وهذا هو الصواب » فهذا هو الذى يجرى المبتدعة على أن يزعم كل منهم : أنه على مذهب السلف ، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلانقل عنهم ، بل بدعواه : أن قوله هو الحق .

وأما أهل الحديث : فإما يذكرون مذهب السلف بالنقل المتواترة ، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام ، وتارة يروون نفس قولهم فى هذا الباب ، كما سلكناه فى جواب الاستفتاء^(٢) .

(١) خطاب لذلك المترض ، وهو العز بن عبد السلام .

(٢) كأنه يعنى به الفتوى الجوفية ، وقد كان وقعها على المخالفين وقع الصواعق ، فقد أجلبوا بسببها على الشيخ بخيلهم ورجلهم ، ثم هزمهم فارتدوا على أعقابهم صاغرين . ونصر الله الشيخ عليهم والحمد لله رب العالمين .

فإننا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين . أحدهما : أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر أفعالهم ، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة .
والثاني : أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة ، ومن أهل الحديث والتصوف ، وأهل الكلام كالأشعرى وغيره .

فصار مذهب السلف منقولا بإجماع الطوائف وبالتواتر ، لم تثبت بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لخالقنا ، كما يفعل أهل البدع .

ثم لفظ « التجسيم » لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا ، فكيف يحل أن يقال : مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته ، بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لعناه عنهم .

وكذلك لفظ « التوحيد » بمعنى نفي شيء من الصفات لا يوجد في كلام أحد من السلف .

وكذلك لفظ « التنزيه » بمعنى نفي شيء من الصفات الخبرية لا يوجد في كلام أحد من السلف .

نعم لفظ « التشبيه » موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه ، كما قد كتبناه عنهم وأنهم أرادوا بالتشبيه تمثيل الله بخلقه ، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث وأيضا فهذا الكلام لو كان حقا في نفسه لم يكن مذكورا بحجة تنبيح . وإنما هو مجرد دعوى على وجه الخصومة التي لا يعجز عنها من يستجيز ويستحسن أن يتكلم بلا علم ولا عدل .

نم إنه يدل على قلة الخبرة بمقالات الناس من أهل السنة والبدعة فإنه قال ^(١) « وكذا جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف » فليس الأمر كذلك ،

(١) القائل الذي تقدم بدء كلامه في أول الفصل هو المز بن عبد السلام .

بل الطوائف المشهورة بالبدعة ، كالأخوارج والروافض لا يدعون أنهم على مذهب السلف ، بل هؤلاء يكفرون بجمهور السلف . فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام . فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف ؟ ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذبا وافتراء .

وكذلك الأخوارج قد كفروا عثمان وعلياً ، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين ، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف ؟ .

الوجه الرابع^(١) : أن هذا الاسم ليس له ذكر في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ، ولا من أئمة المسلمين ، ولا شيخ أو عالم مقبول عند عموم الأمة . فإذا لم يكن ذلك لم يكن في الذم به لا نص ولا إجماع ولا ما يصلح تقليده للعامة . فإذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عموماً نكا في غاية الفساد والظلم . إذ لو ذم به بعض من يصلح لبعض العامة تقليده لم يكن له أن يحتج به ، إذ المقلد الآخر لمن يصلح له تقليده لا يذم به .

ثم مثل أبي محمد وأمثاله لم يكن يستحل أن يتكلم في كثير من فروع الفقه بالتقليد ، فكيف يجوز له التكلم في أصول الدين بالتقليد ؟

والنكتة : أن الذم به إما مجتهد وإما مقلد ، أما المجتهد فلا بد له من نص أو إجماع أو دليل يستنبط من ذلك . فإن الذم والحد من الأحكام الشرعية . وقد قدمنا بيان ذلك . وذكرنا أن الحمد والذم والحب والبغض ، والوعد والوعيد ، والمواودة والمعاداة ومحو ذلك : من أحكام الدين لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانه . فأما تعليق ذلك بأسماء مبتدعة فلا يجوز ، بل ذلك من باب شرع دين لم يأذن به الله . وإنه لا بد من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله .

والمعتزلة أيضا تنسق من الصحابة والتابعين طوائف ، وتطمعن في كثير منهم وفيما روه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم ، بل تكفر أيضا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف ، فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة. وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة . ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك^(١) فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه . وللنظام^(٢) من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه .

وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء للبتدعة للسلف ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان ، وما كان من بعضهم من أمور اجتهدية ، الصواب في خلافها ، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم ، ضل به ضلالا كبيرا فالمقصود هنا : أن المشهورين من الطوائف بين أهل السنة والجماعة العامة بالبدعة^(٣) ليسوا منتحلين للسلف بل أشهر الطوائف بالبدعة : الرافضة ، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض ، والسني في اصطلاحهم : من لا يكون رافضيا . وذلك أنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن ، وأكثر قدحا في سلف الأمة وأئمتها ، وطعننا في جمهور الأمة من جميع الطوائف . فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة .

فلم أن شعار أهل البدع : هو ترك انتحال اتباع السلف . ولهذا قال الإمام

(١) يعنى الشيعة الروافض أو الخوارج .

(٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيء الشهير بالنظام مات سنة بضع وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم . وقد ذكر شيئا من قبائحه وطعنه في الصحابة عبد القاهر الجرجاني في الفرق بين الفرق . والشهر ستاني في الملل والنحل .

وكتبه سليمان الصنيع . (٣) متعلق بالمشهورين أي المشهورون بالبدعة عند أهل السنة والجماعة ليسوا منتحلين للسلف

أحمد في رسالة عبدوس بن مالك^(١) « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ».

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلائية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث : فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف ، بل قد يوافقونهم في أكثر جل مقالاتهم ، لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم ، كان بمذهب السلف أعلم وله أتبع . وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استئناسها ، وقلة ابتداعها .

أما أن يكون استحلال السلف من شعائر أهل البدع : فهذا باطل قطعاً . فإن ذلك غير ممكن إلا حيث يكثر الجهل ويقل العلم .

يوضح ذلك : أن كثيراً من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان ، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث يقولون « مذهب السلف : أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . وأما المتكلمون من أصحابنا : فذهبهم كيت وكيت » وكذلك يقولون « مذهب السلف : أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول . والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوباً وإما جوازاً » ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم .

أفلا عاقل يعتبر ومغرور يزدرج : أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح الخلف ، ثم يُحدث مقالة تخرج عنهم ، أليس هذا صريحاً : أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه وعلمه المتأخرون ؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين اللتين .

(١) من أصحاب أحمد ، كان له به أنس وبينهما مهاده ، ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ١٧٩ .

وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة ، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالى الجوينى ، وأبى حامد الغزالى والرازى وغيرهم ، ولازم للذهب الذى ينصرونه تارة أنه هو المتجد ، فلا يثبتون على دين واحد ، وتقلب عليهم الشكوك . وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة .

وتارة يحملون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف ، ويقولون : « طريقة السلف أسلم ، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم » فيصفون إخوانهم بالفضيلة فى العلم والبيان والتحقيق والعرفان ، والسلف بالنقص فى ذلك والتقصير فيه ، أو الخطأ والجهل . وغايتهم عندهم : أن يقيموا أعذارهم ^(١) فى التقصير والتفريط .

ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض ، فإنه وإن لم يكن تكفيراً للسلف - كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج - ولا تفسيقاً لهم - كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم - كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً ، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصى ، وإن لم يكن فسقاً فزعماً أن أهل القرون المفضولة فى الشريعة : أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة .

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة ، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف : أن خير قرون هذه الأمة - فى الأعمال والأقوال ، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة - أن خيرها : القرن الأول ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، وأنهم أفضل من الخلف فى كل فضيلة : من علم وعمل وإيمان وعقل ودين ، وبيان وعبادة ، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل . هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وأضلّه الله على علم ، كما قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « من كان منكم مستنفاً فليستن بمن قد مات . فإن الحى لا تؤمن عليه

(١) أعذار السلف .

الفتنة ، أولئك أصحاب محمد : أبرك هذه الأمة قلوبا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال غيره « عليكم بأئثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكتفى وما يشفى ، ولم يحدث بعدهم خير كامين لم يملوه » .

هذا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه ، حتى تلقوا ربكم »

فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى ؟ هذا لا يكون أبداً .

وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته « هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل ، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى ، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا » .

وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية الكلابية^(١) - كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله - كيف تدعون طريقة السلف ، وغاية ما عند السلف : أن يكونوا موافقين لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان هو ما استفادوه من نبيهم صلى الله عليه وسلم ؟ الذي أخرجهم الله به من الظلمات إلى النور ، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد ، الذي قال الله فيه (٥٧: ٩) هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور) وقال تعالى : (٥٧ : ٢٨ ، ٢٩ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يتقدرون على شيء من فضل الله) وقال تعالى (٣ : ١٦٤) لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) وقال تعالى :

(١) يعني بين مذهب الجهم في نفي الصفات ومذهب ابن كلاب في إثبات بعضها .

(٤٢ : ٥٢) وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جئناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا . وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض) .
وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون : إن الرسول لم يبين الحق فى باب التوحيد ، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه فى نفسه ، بل أظهر للناس خلاف الحق ، والحق : إما كتمه وإما إنه كان غير عالم به .
فإن هؤلاء الملاحدة من المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من الخائفين لما جاء به الرسول فى الأمور العلمية ، كالتوحيد والمعاد وغير ذلك يقولون : إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسياسة للنزلية والمدنية ، وأتى بشريعة عملية هى أفضل شرائع العالم ، ويعترفون بأنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه ولا أكمل منه . فإنهم رأوا حسن سياسته للعالم وما أقامه من سنن العدل ومحاه من الظلم وأما الأمور العلمية التى أخبر بها — من صفات الزب وأسمائه ، وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر والجنة والنار — فلما رأوها تخالف ما هم عليه صرخوا فى الرسول فريقين . فقلأتهم يقولون : إنه لم يكن يعرف هذه المعارف ، وإما كان كاله فى الأمور العملية : العبادات والأخلاق ، وأما الأمور العلمية : فالتفلسفة أعلم بها منه ، بل ومن غيره من الأنبياء . وهؤلاء يقولون : إن عليا كان فيلسوفا وأنه كان أعلم بالعلميات من الرسول ، وأن هرون كان فيلسوفا ، وكان أعلم بالعلميات من موسى .

وكثير منهم يعظم فرعون ويسمونه أفلاطن القبطى ، ويدعون أن صاحب مدين الذى تزوج موسى ابنته — الذى يقول بعض الناس إنه شعيب — يقول هؤلاء : إنه أفلاطن . أستاذ إرسطو ، ويقولون : إن إرسطو هو الخضر — إلى أمثال هذا الكلام الذى فيه من الجهل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال ، أقل ما فيه جهلهم بتواريخ الأنبياء . فإن إرسطو ماتفاقهم كان وزيراً للإسكندر

ابن فيلبودس المقدوني الذي تؤرخ به اليهود والنصارى التاريخ الروى . وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة .

وقد يظنون أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن ، وأن إرسطو كان وزيراً لذي القرنين المذكور في القرآن وهذا جهل . فإن هذا الاسكندر بن فيلبودس لم يصل إلى بلاد الترك ولم بين السد ، وإنما وصل إلى بلاد الفرس ، وذو القرنين المذكور في القرآن وصل إلى شرق الأرض وغربها وكان متقدماً على هذا ، يقال : إن اسمه الاسكندر بن دارا ، وكان موحداً مؤمناً^(١) وذلك مشركاً ، كان يعبد هو وقومه الكواكب والأصنام ويعانون السحر ، كما كان إرسطو وقومه من اليونان مشركين يعبدون الأصنام ، ويعانون السحر . ولم في ذلك مصنفات ، وأخبارهم مشهورة ، وآثارهم ظاهرة بذلك . فأين هذا من هذا ؟ .

والمقصود هنا : بيان ما يقوله هؤلاء الفلاسفة الباطنية فيما جاء به الرسول . والفريق الثانى منهم يقولون : إن الرسول كان يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد ، ويعرف أن الرب ليس له صفة ثبوتية^(٢) وأنه لا يرى ولا يتكلم ، وأن الأفلاك قديمة أزلية لم تزل ولا تزال ، وأن الأبدان لا تقوم ، وأنه ليس لله ملائكة هم أحياء ناطقون ينزلون بالوحى من عنده ويصعدون إليه ، ولكن يقول بما عليه هؤلاء الباطنية في الباطن ، لكن ما كان يمكنه^(٣) إظهار ذلك للعامة . لأن هذا إذا ظهر لم تقبله عقولهم وقلوبهم ، بل ينكرونها وينفرون منه . فأظهر لهم من التخيل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم ، وإن كان في ذلك تليس عليهم ونجهل لهم ، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه ، لما في ذلك من المصلحة لهم . ويحصلون أئمة الباطنية كبنى عبيد بن ميمون القداح^(٤) الذين

(١) لقب « ذو القرنين » أى ذو الضفيرتين من الشعر — يدل على أنه كان من ملوك اليمن . والله أعلم .

(٢) كالعالم والقدرة والاستواء واليد . (٣) أى الرسول بزعمهم .

(٤) للشهورين بالفاطميين حكم مصر والمغرب مائة وثمانين سنة من سنة ٣٨٧ إلى ٥٦٧ هـ لحس ابن كثير حالهم ص ٢١٧ ج ١٢ من تاريخه البداية .

ادعوا أنهم من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر ، ولم يكونوا من أولاده ، بل كان جدهم يهوديا ريبيا لجوسى وأظهروا التشيع . ولم يكونوا فى الحقيقة على دين واحد من الشيعة ، لا الإمامية ، ولا الزيدية ، بل ولا الغالية الذين يعتقدون إلهية على أو نبوته ، بل كانوا شرأ من هؤلاء كلهم . ولهذا كثر تصانيف علماء المسلمين فى كشف أسرارهم وهتك أستارهم ، وكثر غزو المسلمين لهم . وقصصهم معروفة ، وابن سينا وأهل بيته كانوا من أتباع هؤلاء على عهد حاكمهم المصرى ^(١) . ولهذا دخل ابن سينا فى الفلسفة .

وهؤلاء يحملون محمد بن إسماعيل هو الإمام المكنوم ، وأنه نسخ شرع محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب ، ويقولون : إن هؤلاء الإسماعيلية كانوا أئمة معصومين بل قد يقولون : إنهم أفضل من الأنبياء ، وقد يقولون : إنهم آلهة يُعبدون . ولهذا أرسل الحاكم غلامه هشتكير ^(٢) الدرزي إلى وادى تيم الله بن ثعلبة بالشام فأضل أهل تلك الناحية ، وبقاياهم فيهم إلى اليوم ^(٣) يقولون بالإلهية الحاكم ، وقد

(١) الحاكم بأمره الذى قتلته أخته سنة ٤١١ هـ وقد كتب ابن كثير فى تاريخه ص ٩ ج ١٢ فصلا فى كيفية قتله وشيء من مخازيه ورزاياه .
(٢) أشار إليها الحافظ ابن كثير فى ترجمة العزيز صاحب مصر والد الحاكم للتوفى سنة ٣٨٦ هـ وسمى هذا الغلام هسنكر وسمى طائفته الدرزية ذكر ذلك فى ص ٣٢٠ ج ١١ من تاريخه . وذكره صاحب النجوم الزاهرة ص ١٨٤ ج ٤ وسماه الدرزي وذكر صاحب النجوم الزاهرة : أنه قدم مصر ، وكان من الباطنية القائلين بالتناسخ وساعد الحاكم على ادعاء الربوبية ، وصنف له كتابا زعم فيه : أن روح آدم انتقلت إلى طي ، وأن روح على انتقلت إلى الحاكم ، وأن المصريين ثاروا عليه لما عرفوا ذلك فأرسله إلى الحاكم . وسماه مصحح مطبعة دار الكتب المصرية ، فى حاشية الكتاب (محمد بن إسماعيل) .

(٣) وقد تغلغت عقائدهم فى الصوفية ، وأشهر المعروفين فى هذا الزمن بدينهم : أغاخان وأتباعه ، الذين يؤلهه أتباعه فى الهند وغيرها ، ونحوم البهرة ببلاد الهند وغيرها من البلاد .

أخرجهم عن دين الإسلام ، فلا يرون الصلوات الخمس ولا صيام شهر رمضان ، ولا حج البيت الحرام ، ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله ، من الميتة والدم ولحم الخنزير والحمر وغير ذلك .

وهؤلاء يدعون المستجيب لهم أولاً إلى التشيع ، والالتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرمونه . ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة حتى ينقلونه في الآخر إلى الاسلاخ من الإسلام ، وأن المقصود : هو معرفة أسرارهم ، وهو العلم الذي به تكمل النفس ، كما تقوله الفلاسفة للملاحدة . فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية ، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة ، كالصلوات الخمس وصيام رمضان وحج البيت ، وحلت له الحرمات التي لا تحل لغيره .

فهؤلاء يعملون الرسول صلى الله عليه وسلم - إذا عظموه وقالوا : كان كاملاً في العلم - من جنس رموسهم للملاحدة ، وأنه كان يظهر للعامة خلاف ما يبيطنه للخاصة . وقد بينا من فساد أقوالهم في غير هذا الموضوع ما لا يناسبه هذا المقام .

فإن المقصود هنا : أن هؤلاء النفاة للعلو وللصفات الخيرية ، كصاحب اللمعة وأمثاله يقولون في الرسول من جنس قول هؤلاء : إن الذي أظهره ليس هو الحق الثابت في نفس الأمر ، لأن ذلك ما كان يمكنه إظهاره للعامة . فإذا كانوا يقولون هذا في الرسول نفسه فكيف نولم في أتباعه من سلف الأمة من الصحابة والتابعين ؟ ومن كان هذا أسل قوله في الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار : كان مخالفاً لهم لا موافقاً ، لا سيما إذا أظهر أنني الذي كان الرسول وخواص أصحابه عنده يبيطنونه ولا يظهرونه . فإنه يكون مخالفاً لهم أيضاً .

وهذا المسلك يراه عامة النفاة ، كابن رشد الحفيد وغيره . وفي كلام أبي حامد الغزالي من هذا قطعة كبيرة . وإن عقيل^(١) وأمثاله قد يقولون أحياناً هذا ، لكن

(١) أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي صاحب كتاب الفنون مات سنة ٥١٣ هـ ترجمه ابن كثير في ص ١٨٤ ج ١٢ من تاريخه .

ابن عقيل الغالب عليه إذا خرج عن السنة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره ، بخلاف آخر ما كان عليه . فقد خرج إلى السنة المحضة . وأبو حامد يميل إلى الفلسفة ، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية ، ولهذا رد عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه به أبو بكر بن العربي ، فإنه قال « شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر » وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه ، ورد عليه العلماء المذكورن قبل .

فصل

ثم قال المعارض : قال أبو الفرج بن الجوزي في الرد على الحنابلة : إنهم أثبتوا لله سبحانه عيناً وصورة ويميناً وشمالاً ووجهاً زائداً على الذات ، ووجهة وصدرأ ويدين ورجلين ، وأصابع وخنصرأ ، وغذاً وساقاً ، وقدماً وجنباً وحقوقاً ، وخلفاً وأماماً وصعوداً ونزولاً وهرولة وعجباً ، لقد كلوا هيئة البدن ، وقالوا : يحمل على ظاهره ، وليست بمجوارح ، ومثل هؤلاء لا يُحدثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنهم يحدثون الأطفال .

قلت : الكلام على هذا فيه أنواع .

الأول : بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية

الثاني : بيان أنه رد بلا حجة ولا دليل أصلاً .

الثالث : بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل .

أما أولاً : فإن هذا المصنف الذي نقل منه كلام أبي الفرج لم يصنفه في الرد

على الحنابلة كما ذكر هذا ، وإنما رد به - فيما ادعاه - على بعضهم . وقصد أبي عبد الله بن حامد ^(١) .

(١) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادى الفقيه الحنبلى

الوراق توفى سنة ٤٠٣ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٣٥٩ وفي البداية

ص ٣٤٩ ج ١١ .

والقاضي أبي يعلى^(١) وشيخه أبي الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم ، وإلا فجنس الحنابلة لم يقرض أبو الفرج للرد عليهم ، ولا حكى عنهم ما أنكره ، بل هو يحتاج في مخالفته لهؤلاء بكلام كثير من الحنبلية ، كما يذكره من كلام التميميين ، مثل رزق الله التميمي^(٢) وأبي الوفاء بن عقيل . ورزق الله كان يميل إلى طريقة سلفه كجده أبي الحسن التميمي^(٣) وعنه أبي الفضل التميمي^(٤) والشريف أبي علي بن أبي موسى^(٥) هو صاحب أبي الحسن التميمي ، وقد ذكر عنه أنه قال : « لقد خرى القاضي أبو يعلى على الحنابلة خرية لا يفسلها الماء »

وستكلم على هذا بما ييسره الله ، متحرين للكلام بعلم وعدل . ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فما زال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي ينفيه طائفة أخرى منهم ، ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعاً . فقيهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف ، لكن نزاعهم في مسائل الدق^(٦) وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعاً وافتراقاً ، لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار ، لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من

(١) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي ، المتوفى سنة ٣٥٨ هـ ترجمته في مختصر الطبقات ص ٣٧٧ وفي البداية ص ٩٤ ج ١٢ .

(٢) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٤٠٢ وفي البداية ص ١٥٠ ج ١٢ (٣) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي الفقيه الحنبلي توفي سنة ٣٧١ هـ ترجمته في طبقات الحنابلة ص ٣٤٢ وفي البداية ص ٢٩٨ ج ١١ (٤) أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠ هـ ترجمته في مختصر طبقات الحنابلة ص ٣٦٣ .

(٥) أبو علي أحمد بن أبي موسى الشريف القاضي الهاشمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ترجمته ص ٣٣٨ في المختصر وفي البداية ص ٤١ ج ١٢ . (٦) كذا في الأصل ، ولعلها « المسائل الدقيقة » أو نحو هذا .

الأقوال المبيّنة لما تَفَازَع فيه الناس ما ليس لغيره . وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة وأتباع سبيل السلف الطيب . ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة : فقهاؤها ومتكلميها وصوفيها ينتحلونه . ثم قد يَنَازَع هؤلاء في بعض المسائل . فإن هذا أمر لا بد منه في العالم ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بأن هذا لا بد من وقوعه ، وأنه لما سأل ربه أن لا يلقي بأسهم بينهم مُنِع ذلك . فلا بد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تَفَازَع ، لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة ، كما أنه لا بد أن يكون بين المسلمين تَفَازَع واختلاف ، لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قاعمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة .

ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة كان منتحلاً للإمام أحمد ، ذاكرًا أنه مقتد به متبع سبيله . وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف ، حتى إن أبا بكر عبد العزيز^(١) يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه مثل ما يذكر من حجج أصحابه ، لأنه كان عنده من متكلمي أصحابه .

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون : أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم ، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور . ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد - لما ذكر اعتقاده - اعتماداً على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي . وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما بهمه ، ولم يذكر فيه ألقاؤه وإنما ذكر جهل الاعتقاد بلفظ نفسه ، وجعل يقول « وكان أبو عبد الله » . وهو بمنزلة من يصنف كتاباً

(١) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف بعلام الحلال له ترجمة حافلة في مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ٤٣٣ وتوفى سنة ٣٦٣ في ٢٠ شوال .

في الفقه على رأى بعض الأئمة ، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه ، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده ، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلة في نقل الشريعة . ومن المعلوم : أن أحدهم يقول : حكم الله كذا ، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة ، بحسب ما بلغه وفهمه ، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده .

فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم . ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة ، كما يختلف بعض [أهل] الحديث في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم . فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة . ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا واحد هـا ناسخ والآخر منسوخ . وأما غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمعصوم . فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين . وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض ، لكن إذا كان في المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة - وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض ، والناقولون لشريعته بالاستدلال^(١) فيهم اختلاف كثير - لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره ، بل هو أولى بذلك . لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أزاله على رسوله ، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره . لأن ما بعث الله به رسوله

(١) كذا . والصواب « بالإسناد » وكتبه محمد بن عبد الرزاق . وعندى في هذا الصواب نظر ؛ فإن معنى كلام المصنف أن الأئمة الناقلين للشريعة بما فهموا منها فيهم اختلاف كثير فمن باب أولى أن يغلط الناقلون عن الأئمة في سعى ما فهموا من كلامهم فمن أراد أن ينسب إلى الرسول أو إلى أحد من أهل العلم قولاً . فليستق قوله ، لاما فهم هو من قوله . فإن الأفهام والمدارك تختلف ، ولو اتحدت الأفهام والمدارك لما وجد الخلاف ، ثم وقفت على ما كتبه أبو محمد بن حزم ، في كتابه الإحكام في الأصول قال « الاستدلال طلب الدليل من نبل معارف العقل وتأنجه ، أو من قبل إنسان يعلم » هـ ج ١ ص ٣٩ . وكتبه سليمان الصنيع .

من الكتاب والحكمة هو هُدى الله الذى جاء من عند الله ، وبه يعرف سبيله وهو حجته على عبادِهِ ، فلو وقع فيه ضلال لم يبين لسقطت حجة الله فى ذلك ، وذهب هُده ، وُعميت سبيله ، إذ ليس بعد هذا النبى نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه ، بل هذا الرسول آخر الرسل ، وأتمته خير الأمم . ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله ، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها ، حتى تقوم الساعة .

الوجه الثانى

أن أبا الفرج نفسه متناقض فى هذا الباب ، لم يثبت على قدم النفى ولا على قدم الإثبات بل له من الكلام فى الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التى أنكرها فى هذا المصنف ، فهو فى هذا الباب مثل كثير من الخائفين فى هذا الباب من أنواع الناس ، يثبتون تارة وينفون أخرى فى مواضع كثيرة من الصفات ، كما هو حال أبى الوفاء بن عقيل وأبى حامد الغزالى .

الوجه الثالث

أن باب الإثبات ليس مختصاً بالحنبلية ، ولا فيهم من النفا ما ليس فى غيرهم ، بل من استقرأ مذاهب الناس وجد فى كل طائفة من الغلاة فى النفى والإثبات ما لا يوجد مثله فى الحنبلية ، ووجد من مال منهم إلى نفى باطل أو إثبات باطل ، فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفى والإثبات ، بل تجدى الطوائف من زيادة النفى الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله فى الحنبلية . وإنما وقع الاعتداء فى النفى والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم الذين اعتدوا حدود الله بزيادة فى النفى والإثبات إذ أصل السنة مبناها على الاعتصام والاعتدال دون البنى والاعتداء .

وكان علم الإمام أحمد وأتباعه له من الكمال والتمام ، على الوجه المشهور بين

الخاص والعام ممن له بالسنة وأهلها نوع إلتام ، وأما أهل الجهل والضلال ، الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المقول ، وبين الروايات المكذوبة والآراء المضطربة : فأولئك جاهلون قدر الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن ، فهم بمقادير الأئمة الخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين ، إذ كانوا أشبه بمن شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم والإيمان . وهم في هذه الأحوال إلى الكفر أقرب منهم للإيمان .

تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه ، بكلام من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام ، ولا سمع ماعليه أهل العلم والإيمان ، ولا عرف حال سلف هذه الأمة ، وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة ، ولا عرف مما بعث الله به نبيه ما يدل على الفرق بين الهدى والضلال ، والنهى والرشاد .

وتجد وقية هؤلاء في أئمة السنة وهداة الأمة من جنس وقية الرافضة ومن معهم من المناقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار ، ووقية اليهود والنصارى ومن تبهم من منافق هذه الأمة في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووقية الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم في الأنبياء والمرسين ، وقد ذكر الله في كتابه من كلام الكفار والمناققين في الأنبياء والمرسلين وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر ، وبيئة للمستبصر ، وموعظة للمتهور المتحير .

وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف -إلا من عصم الله- يعظمون أئمة الاتحاد ، بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد ، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه . ولم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحقائق : ما الله به عليم .

هذا ابن عربى يصرح في نصوصه : أن الولاية أعظم من النبوة ، بل أكل من الرسالة ، ومن كلامه :

مقام النبوة في برزخ قَوَيِّقَ الرسول ودون الولي
وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته ، وكذلك ولاية
الرسول أفضل من رسالته ، أو يحملون ولايته حاله مع الله ، ورسالته حاله مع الخلق
وهذا من بليغ الجهل . فإن الرسول إذا خاطب الخلق وبلغهم الرسالة لم يفارق
الولاية ، بل هو ولي الله في تلك الحال ، كما هو ولي الله في سائر أحواله ، فإنه ولي
الله ليس عدواً له في شيء من أحواله . وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا
صلى ودعا الله وناجاه .

وأيضاً : فما يقول هذا المتكلف في قول هذا [الملحد الزنديق] للعظم [عنده] ^(١)
إن النبي صلى الله عليه وسلم لبنة من فضة ، وهو لبنتان من ذهب وفضة ، ويزعم
أن لبنة محمد صلى الله عليه وسلم هي العلم الظاهر ، ولبنتاه : الذهب علم الباطن ،
والفضة علم الظاهر ، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة ، ويصرح في فصوصه : أن رتبة
الولاية أعظم من رتبة النبوة ، لأن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة ،
فالقضية التي زعم أنه امتاز بها على النبي صلى الله عليه وسلم أعظم عنده مما شاركة فيه
وبالجملة : فهو ^(٢) لم يتبع النبي صلى الله عليه وسلم في شيء ، فإنه أخذ بزعمه
عن الله ما هو متابعه فيه في الظاهر ، كما يوافق المجتهد والمجتهد والرسول الرسول ،
فليس عنده من اتباع الرسول والتلقي عنه شيء أصلاً ، لا في الحقائق الخبرية ،
ولا في الحقائق الشرعية .

وأيضاً : فإنه لم يرض أن يكون معه كموسى مع عيسى ، وكالعلم مع العالم
في الشرع الذي وافقه فيه ، بل ادعى أنه يأخذ ما قرره عليه من الشرع من الله في
الباطن ، فيكون أخذه للشرع عن الله أعظم من أخذ الرسول .
وأما ما ادعى امتياز به عنه وافقتار الرسول إليه - وهو موضع اللبنة الذهبية -

فزعم أنه يأخذه عن المعدن الذى يأخذ منه الملك الذى يوحى به إلى الرسول .
فهذا كما ترى فى حال هذا الرجل ، وتمظيم بعض المتأخرين له ، وصرح الغزالى
بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة
كافر ، لأن ضرر هذا فى الدين أعظم .

ولا نطيل الكلام فى هذا المقام لأنه ليس المقصود هنا .
وأيضاً فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم شرعية سمعية ، لا تطلق بمجرد الرأى
مهم فى الاتباع من هذه الأسماء أحق بالعذر ممن امتنع من تسمية صفاته أعراضاً
وذلك أن الصفات التى لنا : منها ما هو عرض كالعلم والقدرة ، ومنها ما هو
جسم وجوهر قائم بنفسه ، كالوجه واليد ، وتسمية هذه جوارح وأعضاء أخص
من تسميتها أجساماً ، لما فى ذلك من معنى الاكتساب والانتفاع والتصرف ،
وجواز التفريق والبعضية .

الوجه الرابع

أن هذا السؤال لا يختص بهؤلاء ، بل إنبات جنس هذه الصفات قد انفق
عليه سلف الأمة وأئمتها ، من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة ، وأئمة
أهل الكلام من السكلاوية والكرامية والأشعرية ، كل هؤلاء يشتهون لله صفة
الوجه واليد ونحو ذلك . وقد ذكر الأشعرى فى كتاب المقالات^(١) أن هذا
مذهب أهل الحديث ، وقال : إنه به يقول .

فقال فى جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث : جملة مقالة أهل السنة
وأصحاب الحديث : الإقرار بكذا وكذا ، وأن الله على عرشه استوى ، وأن له
يدين بلا كيف ، كما قال (٣٨ : ٧٥ خلقت ييذى) وكما قال (٥ : ٦٧) بل يده
مبسوطتان) وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (٥٤ : ١٤ تجرى بأعيننا) وأن له

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبي الحسن الأشعرى مطبوع بالأستانة .

وجهاً ، كما قال (٥٥ : ٢٧) ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .
وقد قدمنا فيما تقدم أن جميع أئمة الطوائف هم من أهل الإثبات ، وما من شيء ذكره أبو الفرج وغيره مما هو موجود في الحنبلية - سواء كان الصواب فيه مع المثبت أو مع النافي ، أو كان فيه تفصيل - إلا وذلك موجود فيما شاء الله من أهل الحديث والصوفية والمالكية والشافعية والحنفية ونحوهم ، بل هو موجود في الطوائف التي لا تتحل السفة والجماعة والحديث ولا مذهب السلف ، مثل الشيعة وغيرهم ، فبينهم في طرفي الإثبات والنفي ما لا يوجد في هذه الطوائف ، وكذلك في أهل الكتابين - أهل التوراة والإنجيل - توجد هذه المذاهب المتقابلة في النفي والإثبات ، وكذلك الصابئة من الفلاسفة وغيرهم له مقابل في النفي والإثبات ، حتى إن منهم من يثبت ما لا يثبت كثير من متكلمي الصنفانية ، ولكن جنس الإثبات على المتبعين للرسول أغلب : من الذين آمنوا واليهود والنصارى والصابئة المهتدين ، وجنس النفي على غير المتبعين للرسول أغلب : من المشركين والصابئة المبتدعة .

وقد ذكرنا في غير هذا الجواب ^(١) ، مذهب سلف الأمة وأئمتها بألفاظها وألفاظ من نقل ذلك من جميع الطوائف ، بحيث لا يبقى لأحد من الطوائف اختصاص بالإثبات .

ومن ذلك : ما ذكره شيخ الحرمين : أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي ^(٢) في كتابه الذي سماه « الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول ،

(١) كأنه يعني الفتوى الحموية وهي مطبوعة عدة طبعات .

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي له مصنفات كثيرة « منها الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول » يذكر فيه مذاهب السلف في باب الاعتقاد ، ويحكى فيه أشياء غريبة حسنة . وله تفسير وله كتاب في الفقه توفي سنة ٥٣٢ هـ ملخصاً من البداية والنهاية ص ٢١٣ ج ١٢ وله قصيدة أكثر من مائتي بيت اسمها « عروس القاصد في شمس القاصد » نقلها من أولها الذهبي في كتابه العلو وذكرها السمعاني ، وتشكك فيها التاج السبكي لما فيها من هجو بعض الناس .

إلزاماً لذوى البدع والفضول « وكان من أئمة الشافعية - ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري ، وأحمد بن حنبل والبخاري - صاحب الصحيح - وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وإسحق بن راهوية [وأبي زرعة وأبي حاتم] في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم . وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكائدهم في الإسلام ، وذكر أنه اقتصر في النقل عنهم دون غيرهم ، لأنهم هم المقتدى بهم والرجوع شرقاً وغرباً إلى مذاهبهم ، ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم ، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها : من جودة الحفظ والبصيرة ، والفطنة والمعرفة بالكتاب والسنة ، والإجماع والسند والرجال والأحوال ، ولغات العرب ومواضعها ، والتاريخ والناسخ والمنسوخ ، والمنقول والمعقول ، والصحيح والدخول في الصدق والصلابة ، وظهور الأمانة والديانة ممن سوام ، قال : وإن قصر واحد منهم في سبب منها جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لم بإحسان ، باينوا هؤلاء بهذا المعنى من سوام فإن غيرهم من الأئمة - وإن كانوا في منصب الإمامة - لكن أخلوا ببعض ما أشرت إليه مجملًا من شرائطها ، إذ ليس هذا موضعاً لبيانها .

قال ^(١) : ووجه ثالث لا بد من أن نبين فيه ، فنقول : إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة ، فإن أحدهما لا محالة يضل صاحب ، أو يبدعه ، أو يكفره ، فانتحال مذهب - مع مخالفته له في العقيدة - مستنكر والله شرعاً وطبعاً ، فمن قال : أنا شافعي الشرع ، أشعري الاعتقاد ، قلنا له : هذا من الأضداد ، لا بل من الارتداد ، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد . ومن قال : أنا حنبلي في الفروع ، معتزلي في الأصول ، قلنا : قد ضلت إذًا عن سواء السبيل فيما تزعمه ، إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد قال : وقد افتتن أيضاً خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية ، وهذه والله

سُبَّة ومار ، وقلنة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار ، على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار ، فان مذهبهم مارو يناه : من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والوقفية ، وتكفيرهم اللغظية .

وسط الكلام في مسألة اللفظ ، إلى أن قال - : فأما غير ما ذكرناه من الأئمة : فلم ينتحل أحد مذهبهم ، فلذلك لم تتعرض للنقل عنهم .

قال ^(١) : فان قيل : فهلا اقتصرتم إذاً على النقل عن شاع مذهب وانتحل اختياره من أصحاب الحديث ، وهم الأئمة : الشافعي ومالك والثوري وأحد ، إذ لا نرى أحداً ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم ؟

قلنا : لأن من ذكرناه من الأئمة - سوى هؤلاء - أرباب للمذاهب في الجملة ، إذ كانوا قدوة في عصرهم ، ثم اندرجت مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة المتبعة . وذلك أن ابن عينة كان قدوة ، ولكن لم يصنف في الذي كان يختاره من الأحكام ، وإنما صنف أصحابه ، وهم الشافعي وأحد وإسحق ^(٢) فاندرج مذهبهم تحت مذاهبهم . وأما الليث بن سعد فلم يبق أصحابه بمذهبه ، قال الشافعي «لم يرزق الأصحاب» إلا أن قوله يوافق قول مالك ^(٣) أو قول الثوري ^(٤) لا يخطئهما ، فاندرج مذهبهم تحت مذهبهما . وأما الأوزاعي ^(٥) فلا نرى له في أعم المسائل قولاً إلا ويوافق قول مالك ، أو قول الثوري أو قول الشافعي ، فاندرج اختياره أيضاً تحت اختيار هؤلاء . وكذلك اختيار إسحق يندرج تحت مذهب أحد لتوافقهما . قال : فان قيل : فمن أين وقعت على هذا التفصيل والبيان في اندراج مذاهب هؤلاء تحت مذاهب الأئمة ؟ قلت : من التعليقة للشيخ أبي حامد

(١) أي الكرجي . (٢) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الشهير بابن راهوية شيخ الجماعة البخاري ومسلم وغيرهما . (٣) مالك بن أنس أبو عبد الله امام دار المحررة . (٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري فقيه الكوفة ومحدثها . (٥) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه الشام في زمانه .

الاسفرائينى ، التى هى ديوان الشرائع ، وأم البدائع فى بيان الأحكام ، ومذاهب العلماء الأعلام ، وأصول الحجج العظام فى المختلف والمؤتلف .

قال : وأما اختيار أبى زرعة ، وأبى حاتم فى الصلاة والأحكام - بما قرأته وسمعته من مجموعيهما - فهو موافق لقول أحمد ومندرج تحته . وذلك مشهور . وأما البخارى فلم أر له اختيارا ، ولكن سمعت محمد بن طاهر الحافظ يقول : استنبط البخارى فى الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحق .

فلهذه المعانى نقلنا عن الجماعة الذين سمعناهم ، دون غيرهم ، إذ هم أرباب المذاهب فى الجملة ، ولم أهلية الاقتداء بهم لحيازتهم شرائط الإمامة ، وليس من سواهم فى درجتهم ، وإن كانوا أئمة كبراء قد ساروا بسيرهم .

ثم ذكر^(١) بعد ذلك الفصل الثانى عشر ، فى ذكر خلاصة تحوى مناصيص الأئمة بعد أن أفرد لكل منهم فصلا - قال : لما تتبعت أصول ماصح لى روايته ، فعثرت فيها بما قد ذكرت من عقائد الأئمة ، فرتبتها عند ذلك على ترتيب الفصول التى أثبتتها ، وافتتحت كل فصل بنيف من الحمد يكون لاماتهم إحدى الشواهد داعية إلى اتباعهم ، ووجوب وفاقهم ، وتحريم خلافهم وشقاقهم ، فان اتباع من ذكرناه من الأئمة فى الأصول فى زماننا بمنزلة اتباع الاجماع الذى يبلغنا عن الصحابة والتابعين ، إذ لا يسع مسلما خلافة ، ولا يعذر فيه ، فان الحق لا يخرج عنهم ، لأهم الأدلاء ، وأرباب مذاهب هذه الأمة ، والصدور السادة ، والعلماء القادة ، أولو الدين والديانة ، والصدق والأمانة ، والعلم الوافر ، والاجتهاد الظاهر ولهذا المعنى اقتدوا بهم فى الفروع ، فجلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله ، حتى صاروا أرباب المذاهب فى المشارق والمغارب ، فليرضوا كذلك بهم فى الأصول فيما بينهم وبين ربهم ، وبما نصوا عليه ودعوا إليه .

قال : فإننا نعلم قطعاً أنهم أعرف قطعاً بما صح من .متقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده ، لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الامامة ، ولقرب عصرهم من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كما يتناه في أول الكتاب .

قال : ثم أردت . ووافق مرادى سؤال بعض الاخوان . أن أذكر خلاصة مناصيصهم متضمنة بعض ألفاظهم . فانها أقرب إلى الحفظ ، وهي الباب لما ينطوى عليه الكتاب ، فاستعنت بمن عليه التكلان ، وقلت : إن الذي آثرناه من مناصيصهم يجمعه فصلان . أحدهما : في بيان السنة وفضلها . والثاني : في هجران البدعة وأهلها .

أما الفصل الأول : فاعلم أن السنة طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتسنن بسلوكها وإصابتها ، وهي أقسام ثلاثة : أقوال ، وأعمال ، وعقائد . فالأقوال : نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة ، والأفصال : مثل سنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة ، ونحو السير المرضية ، والآداب المحكية ، فهذان القسمان في عداد التأكيذ والاستحباب ، واكتساب الأجر والثواب . والقسم الثالث : سنة العقائد ، وهي من الايمان إحدى القواعد .

قال : وما أنذا أذكر بعون الله خلاصة ما نقلته عنهم مفرقا ، وأضيف إليه ما دون في كتب الأصول مما لم يبلغني عنهم مطلقا ، وأرتبها مرشحة ، وبيعض مناصيصهم موشحة ، بأوجز لفظ على قدر وسعى ، ليسهل حفظه على من يريد أن يمي ، فأقول :

ليعلم المستن أن سنة العقائد على ثلاثة أضرب : ضرب يتعلق بأسماء الله ، وذاته ، وصفاته . وضرب يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه ومعجزاته ، وضرب يتعلق بأهل الاسلام في أولاهم وأخراهم .

أما الضرب الأول : فلنعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة ، جاء

بها كتابه ، وأخبر بها الرسول أصحابه ، فيها رواه الثقات ، وصححه النقاد الأئمة ودل القرآن المبين ، والحديث الصحيح المتين على ثبوتها .

قال رحمه الله تعالى : « هو أن الله تعالى أول لم يزل ، وآخر لا يزال ، أحد قديم ^(١) وصمد كريم ، عليم حليم عليّ عظيم ، رفيع مجيد ، وله بطش شديد ، وهو يبدئ ويعد ، فعال لما يريد ، قوى قدير ، منيع نصير (ليس كمنه شيء وهو السميع البصير) إلى سائر أسمائه وصفاته من النفس والوجه والعين والقدم واليدين والعلم والنظر ، والسمع والبصر ، والارادة والمشئنة ، والرضى والغضب ، والمحبة والضحك ، والعجب والاستحياء والفيرة ، والكراهة والسخط ، والقبض والبسط والقرب والدنو ، والقوية والعلو ، والكلام والسلام ، والقول والنداء ، والتعجلى واللقاء ، والنزول والصعود ، والاستواء ، وأنه تعالى في السماء ، وأنه على عرشه بائن من خلقه . قال مالك « إن الله في السماء وعلمه في كل مكان » وقال عبد الله ابن المبارك « نعرف ربنا فوق سبع سمواته على العرش بائنا من خلقه ، ولا نقول كما قالت الجهمية : إنه ههنا - وأشار إلى الأرض » وقال سفيان الثوري (٥٧ : ٤ وهو معكم أينما كنتم) قال « علمه » قال الشافعي « إنه على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء » قال أحمد « إنه مستو على العرش عالم بكل مكان » وإنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء ، وإنه يأتي يوم القيامة كيف شاء ، وإنه يعلم على كرسیه ، والإيمان بالعرش والكرسى وما ورد فيهما من الآيات والأخبار ، وأن الكلم الطيب يصعد إليه ، وتخرج الملائكة والروح إليه ، وأنه خلق آدم بيديه ، وخلق القلم وجنة عدن وشجرة طوبى بيديه ، وكتب التوراة بيديه ، وأن كلتا يديه يمين . وقال ابن عمر « خلق الله بيديه أربعة أشياء : آدم ، والعرش والقلم ، وجنة عدن ، وقال لسائر الخلق : كن فكان » وأنه يتكلم بالوحي

(١) « قديم » لم ترد هذه الصفة في كلام الله ولا كلام رسوله .

كيف يشاء ، قالت عائشة رضى الله عنها : « لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بوحى يتلى » وأن القرآن كلام الله بجميع جهاته منزل غير مخلوق ، ولا حرف منه مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، قال عبد الله بن المبارك « من كفر بحرف من القرآن فقد كفر ، ومن قال : لا أؤمن بهذه اللام فقد كفر » وأن الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة كتب كلام الله غير مخلوق ، قال أحمد : « وما في اللوح المحفوظ وما في المصاحف وتلاوة الناس وكيفما يقرأ وكيفما يوصف ، فهو كلام الله غير مخلوق » قال البخارى « وأقول : في المصحف قرآن وفي صدور الرجال قرآن ، فمن قال غير هذا يستتاب فإن تاب وإلا فسيطه سبيل الكفر » قال ^(١) وذكر الشافعى المعتقد بالدلائل ، فقال « لله أسماء وصفات جاء بها كتابه ، وأخبر بها نبيه أمته ، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها - إلى أن قال - نحو إخبار الله سبحانه إيانا: أنه سميع بصير ، وأن له يدين لقوله : (٦٤: ٥) بل يدها مبسوطتان) وأن له يميناً بقوله (٣٩ : ٦٧) والسموات مطويات بيمينه) وأن له وجهاً لقوله (٢٨ : ٨٨) كل شيء هالك إلا وجهه) وقوله (٥٥ : ٢٧) ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن له قدماً لقوله ^(٢) « حتى يضع الرب فيها قدمه » يعنى جهنم ، وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله صلى الله عليه وسلم للذى قتل في سبيل الله « إنه لقي الله وهو يضحك إليه » وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا ، لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأنه ليس بأعور ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ذكر الدجال فقال « إنه أعور ، وإن ربكم ليس بأعور » وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأصهارهم ، كما يرون القمر ليلة البدر وأن له إصبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن » .

قال : وسوى ما نقله الشافعى أحاديث جاءت في الصحيح والمسانيد ، وتلقتهما -

الأمة بالقبول والتصديق ، نحو ما في الصحيح من حديث الذات ، وقوله « لاشخص
أغير من الله » وقوله « أتعجبون من غيرة سعد ؟ والله لأنا أغير من سعد ، والله أغير
منى » وقوله « ليس أحد أحب إليه المدح من الله ، ولذلك مدح نفسه ، وليس
أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » وقوله
« يد الله ملأى » وقوله « بيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع » وقوله « إن الله
يقبض يوم القيامة الأرضين ، وتكون السموات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك »
ونحوه قوله « ثلاث حثيات من حثيات الرب » وقوله « لما خلق آدم مسح ظهره
بيمينه » وقوله في حديث أبي رزين « قلت : يا رسول الله ، فما يفعل ربنا بنا إذا
لقيناه ؟ قال : تعرضون عليه بادية له صفحاتكم ، لا يخفى عليه منكم خافية ، فيأخذ
ربك بيده غرفة من الماء ، فينضح قبلكم ، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم
منها قطرة » أخرجه أحمد في السند ، وحديث « القبضة التي يخرج بها من النار
قوماً لم يعملوا خيراً قط ، قد عادوا حتماً ، فيلقبهم في نهر من أنهار الجنة يقال له :
نهر الحياة » ونحو الحديث « رأيت ربي في أحسن صورة » ونحو قوله : « خلق
آدم على صورته » وقوله « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه » وقوله
[الجابر بن عبد الله الأنصاري] « كَلَّمَ أَبَاكَ كَفَاحاً » ^(١) وقوله « ما منكم من
أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له » وقوله « يتجلى لنا ربنا
يوم القيامة ضاحكاً » وفي حديث المراج في الصحيح ^(٢) « ثم دنا الجبار رب
العزة ، فندلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى » وقوله « كتب كتاباً ، فهو
عنده فوق العرش : أن رحمتي سبقت غضبي » وقوله « لا تزال جهنم يلقى فيها ،
وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه - وفي رواية : رجله -
فيزوى بعضها إلى بعض ، وتقول : قَدِ قَدِ » وفي رواية « قط قط بمنزلك » ونحو

(١) أي بلا واسطة بل وجها لوجه . (٢) في كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، وهي رواية شريك بن أبي عمر عن أنس .

قوله « فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا » وقوله « يحشر الله العباد ، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديان »

إلى غيرها من الأحاديث ، هالتنا أو لم تهلنا ، بلفظنا أو لم تبلغنا ، اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات : أنا نقبلها ولا نحرفها ولا نكيفها ، ولا نعظمها ولا نتأولها ، وعلى العقول لا نحملها ، وبصمات الخلق لا نشبهها ، ولا نحمل رأيها وفكرنا فيها ، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها ، بل تؤمن بها ونسكل علمها إلى عالمها ، كما فعل ذلك السلف الصالح ، وهم القدوة لنا في كل علم .

روينا عن اسحاق أنه قال « لا نزيل صفة مما وصف الله بها نفسه أو وصفه بها الرسول عن جهتها ، لا بكلام ولا بإرادة ، إنما يلزم المسلم الأداء ، ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته ، ولا يعقل ببي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب عز وجل . فأما أن يدرك أحد من بنى آدم تلك الصفات ، فلا يدركه أحد - الحديث إلى آخره »

وكما روينا عن مالك والأوزاعي وسفيان والليث وأحمد بن حنبل أنهم قالوا في الأحاديث في الرؤية والنزول « أمرؤها كما جاءت » .

وكما روى عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - أنه قال في الأحاديث التي جاءت « إن الله يهبط إلى السماء الدنيا » ونحو هذا من الأحاديث : إن هذه الأحاديث قد رواها الثقات ، فنحن نرويها ونؤمن بها . ولا نفرها . انتهى كلام الكرجي رحمه الله تعالى .

والمعجب أن هؤلاء المتكلمين ، إذا احتج عليهم بما في الآيات والأحاديث من الصفات قال : قالت الحنابلة : إن الله ، كذا وكذا ، بما فيه تشنيع وترويج لباطلهم ، والحنابلة اقتضوا أثر السلف ، وساروا بسيرهم ، ووقفوا بوقوفهم ، بخلاف غيرهم . والله للوفيق .

النوع الثانى

أن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يحاطب به أهل العلم . فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد . والإنسان لو أنه ينافر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذى معه والباطل الذى معهم . فقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم (١٦: ١٢٥) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة وللوعدة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن () وقال تعالى (٢٩ : ٤٦) ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن () فلو كان حصم من يتكلم بهذا الكلام - سواء كان المتكلم به أبو العرج أو غيره ، من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة - لكان ينبغى أن يذكر الحجة ، ويعدل عما لا فائدة فيه ، إذ كان فى مقام الرد عليهم دعى^(١) وللنازعون له - كما ادعاه - هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع . وهو فى كلامه ورده لم يأت بحجة أصلا ، لا حجة سمعية ولا عقلية . وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام ، فقدم فيما زعموا أنه حجة عقلية ، كما فعل هذا المعارض .

ومن يرد على الناس بالعقول إن لم يبين حجة عقلية ، وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات ، كمصوم الرافضة وغوث الصوفية^(٢) .

فأما قوله « إن مثل هؤلاء لا يُحَدِّثُونَ » فيقال له : قد بعث الله الرسل إلى جميع الخلق ليدعواهم إلى الله . فمن الذى أسقط الله مخاطبته من الناس ؛ دع من

(١) كذا بالأصل ، ولعل الصواب « كيف ؟ » .

(٢) الإمام المعصوم الختفى فى سرداب سامرا ، وتنتظر الرافضة خروجه منه لينتصب لهم من خصومهم ، وغوث الصوفية : هو للمسمى بالقطب الغوث مغيب عن الأبصار ، ويجلس هو وديوانه فى غار حراء ، أو على ظهر الكعبة ، كما زعمه الشمراني وصاحب الإبريز وغيرها من الصوفية .

تعرف أنت وغيرك ممن فضلهم الله ما ليس هذا موضعه . ولو أراد سفيه أن يرد على الراد بمثل رده لم يعجز عن ذلك .

وكذلك قوله ^(١) « إنهم يكابرون العقول » فنقول : المكابرة للعقول ، إما أن تكون في إثبات ما أثبتوه ، وإما أن تكون في تناقضهم بجمع من إثبات هذه الأمور ونفى الجوارح .

أما الأول : فباطل . فإن الجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض ، وتغلو فيه لم يقل أحد قط : إن قولها مكابرة للعقول ، ولا قال أحد : إنهم لا يخاطبون ، بل الذين ردوا على غالية الجسمة - مثل هشام بن الحكم وشيعته - لم يردوا عليهم من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال . وللنازع لهم - وإن كان مبطلا في كثير مما يقوله - فقد قابلهم بنظير حججهم ، ولم يَكُوبُوا عليه بأظهر منه عليهم ، إذ مع كل طائفة حق وباطل .

وإذا كان مثل أبي الفرج بن الجوزي إما يعتمد في نفي هذه الأمور على ما يدكره نفاة النظر : فأولئك لا يكادون يزعمون في شيء من النفي والإثبات أنه مكابرة للعقول ، حتى جاحدو الصانع ، الذين هم أجهل الخلق وأضلهم وأكفرهم ، وأعظمهم خلافا للعقول - لا يزعم أكثر هؤلاء الذين انتصر بهم أبو الفرج : أن قولهم مكابرة للعقول ، بل يزعمون أن العلم بفساد قولهم إما يعلم بالنظر والاستدلال . وهذا القول - وإن كان يقوله جل هؤلاء النفاة من أهل الكلام - فليس هو طريقة مرضية ، لكن المقصود : أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد قول المثبتة معلوم بالضرورة ولا أن قولهم مكابرة للعقل ، وإن شنعوا عليه بأشياء ينفر عنها كثير من الناس : فذاك ليستعينوا بنفرة النافرين على دفعهم ، وإخماد قولهم ، لا لأن نفور النافرين عنهم يدل على حق أو باطل ، ولأن قولهم مكابرة للعقل ، أو معلوم بضرورة العقل ، أو ببديهة فساد . هذا لم أعلم أحدا من أئمة

(١) القائل : هو أبو الفرج ابن الجوزي ، والمعرض ناقل عنه اهـ

الفئة أهل النظر يدعيه في شيء من أقوال المثبتة ، وإن كان فيها من اللغو ما فيها .
ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين : لا يدل على صحة قول
ولا فسادة إلا إذا كان ذلك يهذى من الله ، بل الاستدلال بذلك هو استدلال
باتباع الهوى بغير هدى من الله . فإن اتباع الانسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل
الذى يحبه ، وَرَدُّ القول والفعل الذى ييغضه بلا هدى من الله . قال تعالى :
(١١٩:٦) وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم) وقال (٥٠:٢٨) فإن لم يستجيبوا
لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ، ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) وقال
تعالى لداود (٢٦:٣٨) ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وقال تعالى (١٥٠:٦)
فإن شهدوا فلا تشهد معهم ، ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون
بالآخرة ، وهم برهم يعدلون) وقال تعالى (٥ : ٧٧) قل يا أهل الكتاب لا تغلوا
في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل) وقال تعالى (٢ : ١٢٠) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى
حتى تتبع ملتهم . قل إن هدى الله هو الهدى . ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى
جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير) .

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذى بعث الله به رسوله وبعده هدى الله الذى
بينه لعباده : فهو بهذه المثابة . ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والفرق
الخالفين للكتاب والسنة : أهل الأهواء ، حيث قبلوا ما أحبوه ، وردوا ما أبغضوه
بأهوائهم بغير هدى من الله .

وأما قول المعترض عن أبى الفرج « وكأنهم يخاطبون الأطفال » فلم تخاطب
الحفالة إلا بما ورد عن الله ورسوله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ، الذين هم
أعرف بالله وأحكامه وسلمنا لهم أمر الشريعة ، وهم قدوتنا فيما أخبروا عن الله
وشرعه . وقد ألصق من أحال عليهم ، وقد شاق من خرج عن طريقتهم وادعى
أن غيرهم أعلم بالله منهم ، أو أنهم علما وكتما ، وأنهم لم يفهموا ما أخبروا به ،

أو أن عقل غيرهم في باب معرفة الله أتم وأكمل وأعلم مما نقلوه وعقلوه .
وقد قدمنا ما فيه كفاية في هذا الباب . والله الموفق . ومن لم يحمل الله له
نورا فلما له من نور .

فصل

وأما المنطق : فن قال : إنه فرض كفاية ، وأن من ليس له به خبرة فليس له
ثقة بشيء من علومه : فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد مشتمل
على أمور فاسدة ودعاو باطلة كثيرة ، لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها .
بل الواقع قديما وحديثا : أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به
وينظر به إلا وهو فاسد النظر والمناظرة ، كثير المجز عن تحقيق علم وبيانه .
فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم على هذا : أن يكون قد كان هو وأمثاله
في غاية الجهالة والضلالة . وقد فقدوا أسباب الهدى كلها ، فلم يجدوا ما يردهم عن
تلك الجهالات إلا بعض مافي المنطق من الأمور التي هي صحيحة . فإنه سبب
بعض ذلك رجح كثير من هؤلاء عن بعض باطلهم ، وإن لم يحصل لهم حق
ينفعهم ، وإن وقعوا في باطل آخر . ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة
الإسلام بوجه من الوجوه . إذ من هذه حاله فإما أتى من نفسه بترك ما أمر الله
به من الحق ، حتى احتاج إلى الباطل .

ومن المعلوم : أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال أصحابه ^(١) . ونفس
الخدائق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم ، بل يعرضون عنها . إما لطلوها
وإما لعدم فائدتها ، وإما لتساقدها ، وإما لعدم تمييزها وما فيها من الإجمال
والاشتباه . فإن فيه مواضع كثيرة هي لم جل غَثَّ على رأس جبل وعر ،
لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل ^(٢) .

(١) غلاة أهل المنطق ، والجهال منهم هم القائلون بوجوبه . وكتبه سليمان الصنيع
(٢) يضرب مثلا للشيء الذي يفرك ظاهره فإذا دنوت منه وبخسته لم تجد مافي
يكافئ تعب السعى إليه .

ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمونهم ويذمون أهلهم ، وينهون عنه وعن أهلهم ، حتى رأيت للمتأخرين قُتيا فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية والحنفية وغيرهم فيها كلام عظيم في تحريره وعقوبة أهلهم ، حتى إن من الحكايات المشهورة التي بلغتنا : أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح أمر بانزع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي ، وقال : أخذها منه أفضل من أخذ عكا^(١) مع أن الآمدي لم يكن أحد في وقته أكثر تبحرا في العلوم الكلامية والفلسفية منه . وكان من أحسنهم إسلاما ، وأمثلهم اعتقادا .

ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة : سواء كانت حقا أو باطلا ، إيمانا أو كفرا ، لا تعلم إلا بذكاء وفطنة ، فكذلك أهلهم^(٢) قد يستجهلون من لم يشركهم في علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم ، إذا كان فيه قصور في الذكاء والبيان وهم كما قال الله تعالى (٨٣ : ٢٩ - ٣٦) إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون . وإذا مروا بهم يتغامزون . وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين . وإذا رأوهم ، قالوا : إن هؤلاء لضالون . وما أرسلوا عليهم حافظين . فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون . على الأرائك ينظرون . هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ؟)

فإذا تقلدوا عن طواغيتهم أن كل ما لم يحصل بهذه الطريق القياسية فليس يعلم ، وقد لا يحصل لكثير منهم من هذه الطريق القياسية^(٣) ما يستفيد به الإيمان الواجب ، فيكون كافرا زنديقا منافقا جاهلا ضالا مضلا ، ظلوما كفورا ، ويكون من أكابر أعداء الرسل ، الذين قال الله فيهم (٣١ : ٢٥ - ٣٣) وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين ، وكفى بربك هاديا ونصيرا . وقال الذين كفروا لولا نزل

(١) أي من الإفرنج أيام احتلالهم لبعض بلاد الشام ومصر في المائة السادسة .

(٢) أهل المنطق . (٣) المنطقية .

عليه القرآن جملة واحدة ؟ كذلك لنثبت به فؤادك ، ورتلناه ترتيلا . ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا) .

وربما حصل لبعضهم إيمان إما من هذه الطريق أو من غيرها . ويحصل له أيضا منها نفاق ، فيكون فيه إيمان ونفاق ، ويكون في حال مؤمنا وفي حال منافقا ويكون مرتدا : إما عن أصل الدين ، أو عن بعض شرائعه : إما ردة نفاق ، وإما ردة كفر . وهذا كثير غالب ، لا سيما في الأعصار والأمصار التي تقلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق .

فهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ، مالا يتسع لذكره المقام .

ولهذا لما تعلقن كثير منهم لما في هذا النفي من الجهل والضلال صاروا يقولون : النفوس القدسية - كنفوس الأنبياء والأولياء - تفيض عليها المعارف بدون الطريق القياسية .

وهم متفقون جميعهم على أن من النفوس ن يستغنى عن وزن علومها بالموازين الصناعية في المنطق ، لكن قد يقولون : هو حكيم بالطبع .

والقياس ينمقد في نفسه بدون تعلم هذه الصناعة ، كما ينطق العربي بالعربية بدون النحو ، وكما يقرض الشاعر الشعر بدون معرفة العروض ، لكن استغناء بعض الناس عن هذه الموازين لا يوجب استغناء الآخرين . فاستغناء كثير من النفوس عن هذه الصناعة لا ينافر فيه أحد منهم .

والكلام هنا : هل تستغنى النفوس في علومها الكلية عن نفس القياس المذكور ، ومواده المعينة . فالاستغناء عن جنس هذا القياس شيء ، وعن الصناعة القانونية التي يوزن بها القياس شيء آخر . فإنهم يزعمون « أنه آلة قانونية تمنع مراعاتها الذهن أن يزل في فكره - وفساد هذا مبسوط مذكور في موضع غير هذا . ونحن بعد أن تبينا عدم فائدته ، وأنه قد يتضمن من العلم ما يحصل

بدونه ثم تبيننا أنا لو قدرنا أنه قد يفيد بعض الناس من العلم ما يفيد هو فلا يجوز أن يقال : ليس إلى ذلك العلم لذلك الشخص ، ولسائر بني آدم طريق إلا بمثل القياس المنطقي . فإن هذا قول بلا علم . وهو كذب محقق . ولهذا ما زال متكلمو المسلمين - وإن كان فيهم نوع من البدعة - لهم من الرد عليه وعلى أهله وبيان الاستغناء عنه ، وحصول الضرر والجهل به والكفر ما ليس هذا موضعه ، دع غيرهم من طوائف المسلمين وعلمائهم وأئمتهم ، كما ذكره القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب « الدقائق » .

فأما الشعري - وهو ما يفيد مجرد التخيل وتحريك النفس - وذلك يظهر بأنهم جعلوا الأقيسة خمسة : البرهاني ، والخطابي ، والجدلي ، والشعري ، والمغلطي السوفسطائي . وهو ما يشبه الحق وهو باطل ، وهو الحكمة الموهبة - فلا غرض لنا فيه هنا ، ولكن غرضنا تلك الثلاثة .

قالوا : « الجدلي » ما سلم الخطأ طب مقدماته ، و « الخطابي » ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس ، و « البرهاني » ما كانت مقدماته معلومة .

وكثير من المقدمات تكون - مع كونها خطابية أو جدلية - يقينية برهانية ، بل وكذلك مع كونها شعرية ، ولكن هي من جهة التيقن بها : تسمى برهانية ، ومن جهة شهرتها عند عموم الناس وقبولهم لها : تسمى خطابية ، ومن جهة تسليم الشخص المعين لها : تسمى جدلية

هذا كلام أولئك المبتدعة الصابئة الذين لم يذكروا النبوات ، ولا تعرضوا لها بنفي ولا إثبات . وعدم التصديق للرسول واتباعهم كفر وضلال . وإن لم تمتد تكذيبهم بالكفر والضلال أعم من التكذيب .

وأما قول بعض المتأخرين في المشهورات : هي المقبولات لسكون صاحبها مؤيداً بأمر يوجب قبول قوله ونحو ذلك - فهذه من الزيادات التي أئزمتهم إياها الحجة ، ورأوا وجوب قبولها على طريقة الأولين . ولهذا كان غالب صابئة المتأخرين

الذين هم الفلاسفة متميزين بالحنيفية ، كما أن غالب من دخل في الفلسفة من الخنفاء مزج الحنيفية بالصِّبء ، ولبس الحق بالباطل ، أعنى بالصِّبء المبتدع الذى ليس فيه إيمان بالنبوات كصِبء^(١) صاحب المنطق وأتباعه .

وأما الصِّبء القديم^(٢) فذاك أصحابه : منهم المؤمنون بالله واليوم الآخر ، الذين آمنوا وعملوا الصالحات . فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، كما أن اليهود والتتصر منه ما أهله مبتدعون ضلال قبل إرسال محمد صلى الله عليه وسلم ، ومنه ما كان أهله متبعين للحق . وهم الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا الصالحات ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

ومن قال من العلماء المصنفين في المنطق : إن القياس الخطأى هو ما يفيد الظن ، كما أن البرهانى ما يفيد العلم : فلم يعرف مقصود القوم ، ولا قال حقاً . فإن كل واحد من الخطأى والجدلى قد يفيد الظن ، كما أن البرهانى قد تكون مقدماته مشهورة ومسلمة .

فالتقسيم لمواد القياس وقع باعتبار الجهات التى يقبل منها ، فتارة يقبل القول لأنه معلوم ، إذ العلم يوجب القبول . وأما كونه لا يفيد العلم فلا يوجب قبوله إلا لسبب . فإن كان لشهرته : فهو خطأى ، ولو لم يفد علماً ولا ظناً . وهو أيضاً خطأى إذا كانت قصته مشهورة، وإن أفاد علماً أو ظناً. والقول في الجدلى كذلك ثم إنهم قد يمثلون المشهورات المقبولات التى ليست علمية بقولنا « العلم حسن والجهل قبيح ، والعدل حسن ، والظلم قبيح » ومحو ذلك من الأحكام العملية العقلية التى يثبتها من يقول بالتحسين والتقبيح . ويزعمون أنا إذا رجعنا إلى محض العقل لم نجد فيه حكماً بذلك . وقد يمثلونها بأن الموجود لا بد أن يكون مبيناً للموجود الآخر أو محايثاً له ، أو أن الموجود لا بد أن يكون بجهة من الجهات . أو

(١) أى دين أرسطو واضح المنطق . و « الصِّبء » مصدر صباً

(٢) الذى كان قبل أرسطو .

يكون جائز الرؤية ويزعمون : أن هذا من أحكام الوهم لا الفطرة العقلية .
 قالوا : لأن العقل يسلم مقدمات يعلم بها فساد الحكم الأول .
 وهذا كله تخليط ظاهر لمن تدبره .

فأما أن تلك القضايا التي سموها مشهورات غير معلومة فهي من العلوم العقلية
 البديهية التي جَزَمَ العقول بها أعظم من جزمها بكثير من العلوم الحسائية والطبيعية
 وهي كما قال أكثر المتكلمين من أهل الإسلام ، بل أكثر متكلمي أهل الأرض
 من جميع الطوائف : إنها قضايا بديهية عقلية ، لكن قد لا يحسنون تفسير ذلك .
 فإن حسن ذلك وقبحه هو حسن الأفعال وقبحها ، وحسن الفعل هو كونه مقتضيا
 لما يطلبه الحى لذاته ويريده من المقاصد ، وقبحه بالعكس . والأمر كذلك .
 فإن العلم والصدق والعدل هي كذلك محصلة لما يُطلَبُ لذاته ويراد لنفسه
 من المقاصد ، فحُسن الفعل وقبحه هو لكونه محصلا للمقصود المراد بذاته أو
 منافيا لذلك .

ولهذا كان الحق يطلق تارة بمعنى النقي والاثبات ، فيقال : هذا حق أى
 ثابت ، وهذا باطل أى منتف ، وفي الافعال : بمعنى التحصيل للمقصود ، فيقال :
 هذا الفعل حق ، أى نافع ، أو محصّل للمقصود ، ويقال : باطل أى لا فائدة فيه
 ونحو ذلك .

وأما زعمهم : أن البديهية والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فسادها : فهذا
 غلط . لأن القياس لا بد له من مقدمات بديهية فطرية . فإن جُوزَ أن تكون
 المقدمات الفطرية البديهية غلطاً من غير تبين غلطها إلا بالقياس ، لكانت
 المقدمات الفطرية قد تمارضت بنفسها . ومقتضى القياس الذى مقدماته فطرية .
 فليس رد هذه المقدمات الفطرية لأجل تلك بأولى من العكس ، بل الغلط فيما
 تقل مقدماته أولى فما يعلم بالقياس وبمقدمات فطرية : أقرب إلى الغلط مما يعلم
 بمجرد الفطرة .

وهذا يذكرونه في نفى علو الله على العرش ونحو ذلك من أباطيلهم
والمقصود هنا : أن ، تقديمهم لم يذكروا المقدمات المتعلقة من الأنبياء ، ولكن
التأخرون رتبوه على ذلك : إما بطريق الصابئة الذين لبسوا الخنيفية بالصابئة
كأبن سينا ونحوه ، وإما بطريق المتكلمين الذين أحسنوا الظن بما ذكره المنطقيون
وقرروا إثبات العلم بموجب النبوات به ^(١) .

أما الأول : فإنه ^(٢) جعل علوم الأنبياء من العلوم الحدسية لقوة صفاء تلك
النفوس القدسية وطهارتها ، وأن قوى النفوس في الحدس لا تقف عند حد .
ولا بد للعالم من نظام ينصبه حكيم ، فيعطى النفوس المؤيدة من القوة ما تعلم به
ما لا يملئه غيرها بطريق الحدس . ويتمثل لها ما تسمعه وتراه في نفسها من الكلام
ومن الملائكة ما لا يسمعه غيرها ، ويكون لها من القوة العملية التي تطعمها بها
هَيَؤَى العالم ما ليس لغيرها . فهذه الخوارق في قوى العلم مع السمع والبصر ، وقوة
العمل والقدرة : هي النبوة عندهم .

ومعلوم أن الحدس راجع إلى قياس التمثيل ، كما تقدم . وأما ما يسمع ويرى
في نفسه فهو من جنس الرؤيا . وهذا القدر يحصل مثله لكثير من عوام الناس ،
وكفارهم ، فضلا عن أولياء الله وأنبيائه . فكيف يجعل ذلك هو غاية النبوة ؟
وإن كان الذي يثبتونه للأنبياء أكمل وأشرف ، فهو كذلك أقوى من ملك . ولهذا
صاروا يقولون : النبوة مكتسبة ، ولم يثبتوا نزول ملائكة من عند الله إلى من
يختاره ويصطفيه من عباده ، ولا قصد إلى تكليم شخص معين من رسله ، كما يذكر
عن بعض قدمائهم ^(٣) أنه قال لموسى بن عمران : أنا أصدقك في كل شيء إلا في
أن علة العلل كلكم ، ما أقدر أن أصدقك في هذا . ولهذا صار من ضل بمثل هذا

(١) بالمنطق .

(٢) ابن سينا وأضرابه الخالطون بين الخنيفية والصابئة .

(٣) هذا الكلام يحكى عن أفلاطون شيخ إرسطو .

الكلام يدعى مساواة الأنبياء والمرسلين أو التقدم عليهم . وهذا كثير في كثير من الناس الذين يعتقدون في أنفسهم أنهم أكمل النوع ، وهم من أجهل الناس وأظلمهم وأكفرهم وأعظمهم نفاقا .

وأما المتكلمون المنطقيون فيقولون : يُعلم بهذا القياس ثبوت الصانع وقدرته وجواز إرسال الرسل ، وتأيد الله لهم بما يوجب تصديقهم فيما يقولونه . وهذه الطريقة أقرب إلى طريقة العلماء المؤمنين ، وإن كان قد يكون فيها أنواع من الباطل : تارة من جهة ما تقلدوه عن المنطقيين ، وتارة من جهة ما ابتدعوه هم مما ليس هذا موضعه .

ومنطقية اليهود والنصارى كذلك ، لكن الهدى والعلم والبيان في فلاسفة المسلمين ومتكلميهم أعظم منه في أهل الكتابين ، لما في تينك الملتين من الفساد .

ولكن الغرض تقرير جنس النبوات . فإن أهل الملل متفقون عليها لكن اليهود والنصارى آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض . والصابئة الفلاسفة ونحوهم آمنوا ببعض صفات الرسالة دون بعض . فإذا اتفق متفلسف من أهل الكتاب جمع الكافرين : الكفر بخاتم المرسلين . والكفر بحقائق صفات الرسالة في جميع المرسلين ، فهذا هذا .

فيقال لهم - مع علمهم بتفاوت قوى بنى آدم في الإدراك - : ما المانع من أن يخرج سمع أحدهم وبصره ، حتى يسمع ويرى من الأمور الموجودة في الخارج ما لا يراه غيره ؟ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « إني أرى ما لا ترون ، وأسمع ما لا تسمعون ، أطأت السماء وحق لها أن تثنى ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو رাকع أو ساجد » فهذا إحساس بالظاهر أو بالباطن لما هو في الخارج . وكذلك العلوم الكلية البديهية قد علمت أنها ليس لها حد في بنى آدم . فمن أين لكم أن بعض النفوس يكون لها من العلوم البديهية ما يخص بها وحدها

أو بها وبأمثالها ما لا يكون من البديهيّات عندهم ؟ وإذا كان هذا ممكنا - وعامة أهل الأرض على أنه واقع لغير الأنبياء ، دع الأنبياء - فثل هذه العلوم ليس في منطقكم طريق إليها ، إذ ليست من المشهورات ولا الجدليات ، ولا موادها عندهم يقينية ، وأنتم لا تعلمون فيها ، وجمهور أهل الأرض من الأولين والآخرين على إثباتها . فإن كذبتم بها كنتم - مع الكفر والتكذيب بالحق وخسارة الدنيا والآخرة - تاركين لمنطقكم أيضاً ، وخارجين عما أوجبتموه على أنفسكم : أنكم لا تقولون إلا بموجب القياس ، إذ ليس لكم بهذا النفي قياس ولا حجة تذكر . ولهذا لم تذكروا عليه حجة ، وإنما اندرج هذا النفي في كلامكم بغير حجة .

وإن : قلتم بل هي حق اعترقتم بأن من الحق ما لا يوزن بميزان منطقكم . وإن قلتم : لا ندرى أحق هي أم باطل ؟ اعترقتم بأن أعظم المطالب وأجلها لا يوزن بميزان المنطق .

فإن صدقتم^(١) لم يوافقكم المنطق . وإن كذبتم لم يوافقكم المنطق . وإن ارتبتم لم ينفعكم المنطق .

ومن المعلوم : أن موازين الأموال لا يقصد أن يوزن بها الخطب والرصاص دون الذهب والفضة . وأمر النبوات وما جاءت به الرسل أعظم في العلوم من الذهب في الأموال . فإذا لم يكن في منطقكم ميزان له كان الميزان - مع أنه ميزان - عائلاً جائراً ، وهو أيضاً عاجز . فهو^(٢) ميزان جاهل ظالم ، إذ هو إما أن يرد الحق ويدفعه فيكون ظلماً ، أولاً يزنه ولا يبين أمره فيكون جاهلاً ، أو يجمع فيه الأمران فيرد الحق ويدفعه - وهو الحق الذي ليس للنفوس عنه عوض ، ولا لها عنه مندوحة ، وليست سعادتها إلا فيه ولا هلاكها إلا بتركه - فكيف يستقيم - مع هذا - أن تقولوا : إنه وما وزنتموه به من المتاع الخسيس الذي أنتم في وزنكم

(١) أى بالنبوة فيها . (٢) للمنطق .

لأيام به ظالمون عائلون ، لم تزنوا بالقسطاس المستقيم ، ولم تستدلوا بالآيات البينات : هو العلوم الحقيقية ، والحكمة اليقينية ، التي فاز بالسعادة عليها ، وخاب بالشقاوة جاهلها . ورأس مال السادة ، وغاية العالم المنصف منكم : أن يعترف بعجز ميزانكم عنه .

وأما عوام علمائكم فيكذبون به ويدونه ، وإن كان منطقكم ، يرد عليهم ، فلتسم بتحريف أمر منطقكم أحسن حالا من اليهود والنصارى في تحريف كتاب الله الذي هو في الأصل حق هاد لا ريب فيه . فهذا هذا ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً هم متفقون على أنه لا يفيد إلا أموراً كلية مقدرة في الذهن ، لا يفيد العلم بشيء ، موجود محقق في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره . والأمور الكلية الذهنية ليست هي الحقائق الخارجية ، ولا هي أيضاً علماً بالحقائق الخارجية ، إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره ، هو بها هو ، وتلك ليست كلية ، فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها فلا يكون في القياس المنطقي علم بتحقيقه بشيء^(١) من الأشياء وهو المطلوب .

(١) وقد أصلحها الشيخ محمد بن عبد الرزاق ، وجعلها « تحقيق شيء » ثم علق عليها بقوله : يعني أن العلم بالحقائق الذهنية الكلية التي تعلم بالمنطق ، وهي مشتركة بين أشياء كثيرة لا يفيد العلم بحقائقها الخارجية التي يتميز بها بعضها عن بعض . فالمنطق لا يفيد العلم بحقائق الأشياء الخارجية . اهـ وقد تعبه الشيخ سليمان الصنيع ، فقال :

أقول : واجب شيخنا - إذا فهم أن ما في الأصل محرف ، وأن الصواب خلافه - أن يقول : كذا في الأصل ، وينب على ما رآه صواباً في الهامش . هذا هو واجب المحافظة على الأصول . وأما طمس ما في الأصل أو الشطب عليه : فهذا عمل مغل ومفسد للأصول ، ويفتح الباب لكل أحد - إذا لم يفهم ما في الأصل - أن يضرب على الأصل ويكتب ما فهمه هو ، كما فعل شيخنا .

وأيضاً هم يطعنون في قياس التمثيل . وقد يقولون : إنه لا يفيد إلا الظن ، وربما تسكلموا على بعض الأقيسة الفرعية ، أو الأصلية التي تكون مقدماتها ضعيفة أو مظنونة ، مثل كلام السهروردي المقتول على الزندقة صاحب التلويحات والألواح وحكمة الاشراق . وكان في فلسفته مستمداً من الروم الصابئين والفرس الجوس . وهاتان المادتان : هما مادتا القرامطة الباطنية ومن دخل ويدخل فيهم من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم . وهم ممن دخل في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « لَتَأْخُذَنَّ مَا خِذَ الْأُمِّ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جَعْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ ، قَالُوا : فَارِسَ وَالرُّومَ ؟ قَالَ : فَمَنْ ؟ »

والمقصود : أن ذكر كلام السهروردي هذا على قياس ضربه ، وهو أن يقال : السماء محدثة ، قياساً على البيت ، بجامع ما يشتركان فيه من التأليف فيحتاج أن يثبت أن علة حدوث البناء هو التأليف وأنه موجود في الفرع .

والتحقيق : أن قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر ، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبصر في العلم الحسى ، وقياس الشمول : كالسمع في العلم الحسى . ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل ، والسمع أوسع وأشمل ، فقياس التمثيل : بمنزلة البصر ، كما

= وأقول : إن ما في الأصل صحيح . ومعنى كلام الصنف : أن القياس المنطقي لا يفيد العلم ، ما دام تحقيقه بشيء من الأشياء . وقد صرح المؤلف نفسه به قبل هذا . وهو قوله « لا يفيد العلم شيء موجود في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره » وكذلك صرح في ص ١٨٠ من الأصل المخطوط و ١٩٣ من هذا الطبوع « أن القياس المذكور لا يفيد علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة الخ وكذلك قال في ص ١٨٣ من الأصل المخطوط « والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية » ثم قال « قد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية » ١ هـ . هذا ما ظهر لى والعلم الحق عند الله .

قيل : من قاس ما لم يره بما رأى^(١) وقياس الشمول يشابه السمع من جهة العموم .
ثم إن كل واحد من القياسين - في كونه علمياً أو ظنياً - يتبع مقدماته ، بقياس
التمثيل في الحسيات وكل شيء . إذا علمنا أن هذا مثل هذا علمنا أن حكمه حكمه ،
وإن لم نعلم علة الحكم ، وإن علمنا علة الحكم استدللنا ببثوتها على ثبوت
الحكم ، فبكل واحد من العلم بقياس التمثيل وقياس التعليل يعلم الحكم ،
وقياس التعليل : هو في الحقيقة من نوع قياس الشمول ، لكنه امتاز عنه بأن
الحد الأوسط - الذى هو الدليل فيه - هو علة الحكم ، ويسمى قياس العلة ، وبرهان
العلة . وذلك يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة ، وإن لم نعلم التماثل والعلة ، بل
ظنناها ظناً كان الحكم كذلك .

وهكذا الأمر في قياس الشمول : إن كانت المقدمتان معلومتين كانت النتيجة
معلومة ، وإلا فالنتيجة تتبع أضعف المقدمات .

فأما دعواهم : أن هذا^(٢) لا يفيد العلم ، فهو غلط محض محسوس ، بل عامة
علوم بنى آدم العقلية المحضة [هى] من قياس التمثيل .

وأيضاً فإن علومهم التى جعلوا هذه الصناعة^(٣) ميزاناً لها بالقصد الأول : لا يكاد
ينتفع بهذه الصناعة للمنطقية في هذه العلوم إلا قليلاً . فإن العلوم الرياضية : من
حساب العدد ، وحساب المقدار الذهنى والخارجى ، قد علم أن الخائضين فيها من
الأولين والآخرين مستقلون بها من غير التفات إلى هذه الصناعة المنطقية
واصطلاح أهلها ، وكذلك ما يصح من العلوم الطبيعية ، السككية والطبية ، تجدد
الحاذقين فيها لم يستعينوا عليها بشيء من صناعة المنطق ، بل إمام صناعة الطب
بقراط : له فيها من الكلام الذى تلقاه أهل الطب بالقبول ووجدوا مصداقه
بالتجارب ، وله فيها من القضايا السككية التى هى عند عقلاء بنى آدم من أعظم

(١) كذا بالأصل (٢) يعنى قياس التمثيل . (٣) يعنى المنطق

الأمر ، ومع هذا فليس هو مستعينا بشيء من هذه الصناعة ، بل كان قد وضعها وهم^(١) وإن كان العلم الطبيعي عندهم أعلم وأعلى من علم الطلب فلا ريب أنه متصل به . فبالعلم بطبائع الأجسام للهيئة المحسوسة يعلم طبائع سائر الأجسام ، ومبدأ الحركة والسكون الذى فى الجسم . ويستدل بالجزء على الكل . ولهذا كثيراً ما يتناظرون فى مسائل ويتنازع فيها هؤلاء وهؤلاء ، كتناظر الفقهاء والمتكلمين فى مسائل كثيرة تنفق فيها الصناعتان ، وأولئك يدعون عموم النظر ، ولكن الخطأ والغلط عند المتكلمين والمنفلسة أكثر مما هو عند الفقهاء والأطباء ، وكلامهم^(٢) وعلمهم أضعف ، وأولئك^(٣) أكثر ضلالاً وأقل نفعاً ، لأنهم طلبوا بالقياس ما لا يعلم بالقياس ، وزاحوا الفطرة والنبوة مزاحمة أو جبت من مخالفتهم للفطرة والنبوة ما صاروا به من شياطين الإنس والجن الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، بخلاف الطب المحض فإنه علم نافع ، وكذلك الفقه المحض .

وأما علم ما بعد الطبيعة - وإن كانوا يعظمونه ، ويقولون : هو الفلسفة الأولى ، وهو العلم الكلى الناظر فى الوجود ولواحقه ، ويسميه متأخروهم العلم الإلهى ، وزعم العلم الأول^(٤) لهم : أنه غاية فلسفتهم ونهاية حكمتهم - فالحق فيه من المسائل قليل نزر ، وغالبه علم بأحكام ذهنية لاحقائق خارجية . وليس على أكثره قياس منطقي . فإن الوجود المجرد والوجوب والإمكان والعلة المجردة والمعلول ، وانقسام ذلك إلى جزء الساهية ، وهو المادة والصورة ، وإلى علتي وجودها ، وهما الفاعل والغاية ، والكلام فى انقسام الوجود إلى الجواهر والأعراض التسعة ، التى هى : الكم ، والكيف ، والإضافة ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل ، كما أشد بعضهم فيها :

(١) كذا بالأصل ، فليتأمل . (٢) يعنى الفقهاء والأطباء . (٣) أرسطو .
(٤) للتكلمون والمنفلسة .

زيد^(١) الطويل^(٢) الأسود^(٣) ابن مالك^(٤)
 في داره^(٥) بالأمس^(٦) كان يتسكى^(٧)
 بيده سيف^(٨) نضاه^(٩) فانتضى^(١٠)
 فنه عشر مقولات سواء

ليس عليها ولا على أقسامها قياس منطقي ، بل غالبها مجرد استقراء قد نوزع
 صاحبه في كثير منه .

فإذا كانت صناعاتهم بين معلوم لا يحتاج فيها إلى القياس للمنطقي . وبين
 مالا يمكنهم أن يستعملوا فيه القياس المنطقي : كان عديم الفائدة في علومهم ، بل
 كان فيه من شغل القلب عن العلوم والأعمال النافعة مضر كثيراً من الناس ، كما
 سد على كثير منهم طريق العلم ، وأوقعهم في أودية الضلال والجهل ، فما الظن
 بغير علومهم من العلوم التي لا تمد للأولين والآخرين^(١١) .

وأيضاً لا نجد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم وصار إماماً فيه
 مستعيناً بصناعة المنطق ، لا من العلوم الدينية ولا غيرها ، فالأطباء والحساب
 والكتاب ونحوهم يحققون ما يحققون من علومهم وصناعاتهم بغير صناعة المنطق

(١) مثال الجوهر (٢) مثال الكم (٣) مثال السكيف (٤) مثال الإضافة
 (٥) مثال أين (٦) مثال متى (٧) مثال الوضع (٨) مثال الملك
 (٩) مثال أن يفعل (١٠) مثال أن يفعل

وتسمى عندهم المقولات العشر . فأولها الجوهر ، وهو ما يقوم بنفسه والتسعة بعده
 أعراض ، وهي ما تقوم بالجوهر . فالكم ما يقبل القسمة بذاته ، وهو منفصل ،
 وهو العدد ومتصل وهو المقدار الهندسي ، من خط وسطح وجسم تعليمي .
 والسكيف مالا ينقسم كالحرارة والألوان . والإضافة ما يعقل بإضافته إلى غيره كالأبوة
 والبوة . والأمين للسكان ، ومتى الزمان ، والوضع والملك معلومان ، وأن يفعل تأثير
 الفاعل وأن يفعل تأثر المفعول كضرب الضارب وانضراب المضروب .
 (١١) بهامش الأصل : في نسخة . وهذا يظهر بالوجه العاشر .

وقد صُنّف في الإسلام علوم النحو واللغة والعروض والفقه وأصوله والكلام وغير ذلك . وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق ، بل عانتهم كانوا قبل أن يعرّب هذا المنطق اليوناني .

وأما العلوم الموروثة عن الأنبياء صرّفاً ، وإن كان الفقه وأصوله متصلاً بذلك فهي أجل وأعظم من أن يظن أن لأهلها التفات إلى المنطق ، إذ ليس في القرون الثلاثة من هذه الأمة - التي هي خير أمة أخرجت للناس - وأفضلها القرون الثلاثة : من كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه ، مع أنهم في تحقيق العلوم وكالها بالغاية التي لا يدرك أحد شأوها ، كانوا أعمق الناس علماً ، وأقلهم تكلفاً ، وأبرهم قلوباً . ولا يوجد لغوهم كلام فيما تكلموا فيه إلا وجدت بين الكلامين من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق^(١) ، بل الذي وجدناه بالاستقراء أن من المعلوم : أن من الخائضين في العلوم من أهل هذه الصناعة أكثر الناس شكاً واضطراباً ، وأقلهم علماً وتحقيقاً ، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون ، وإن كان فيهم من قد يحقق شيئاً من العلم . فذلك لصحة المادة والأدلة التي ينظر فيها ، وصحة ذهنه وإدراكه ، لا لأجل المنطق . بل إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الإشارة ، ويجعل القريب من العلم بعيداً ، واليسير منه عسيراً . ولهذا تجد من أدخله في الخلاف والكلام وأصول الفقه وغير ذلك ، لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق ، مع قلة العلم والتحقيق .

فلم أنه من أعظم حشو الكلام ، وأبعد الأشياء عن طريقة ذوى الأحلام . نعم لا ينكر أن في المنطق ما قد يستفيد ببعضه من كان في كفر وضلال ، ونقليد ، ممن شأ بينهم من الجهال ، كعوام النصاري واليهود والرافضة ونحوهم ، فأورثهم المنطق ترك ما عليه أولئك من تلك العقائد . ولكن يصير غالب هؤلاء

(١) يقصد فرق الشعر في الرأس .

مدهنين لعوامهم ، مضايين لهم عن سبيل الله ، أو يصيرون منافقين زنادقة ، لا يقرون بحق ولا بباطل ، بل يتركون الحق كما تركوا الباطل .
فأذكيا طوائف الضلال إما مضللون مدهنون ، وإما زنادقة منافقون ، لا يكاد يخلو أحد منهم عن هذين .

فأما أن يكون المنطق وقفهم على حق يهتدون به : فهذا لا يقع بالمنطق .
ففي الجملة : ما يحصل به لبعض الناس من شحذ ذهن ، أو رجوع عن باطل أو تعبير عن حق : فإما هو لكونه كان في أسوأ حال ، لا لما في صناعة المنطق من الكمال .

ومن المعلوم : أن المشرك إذا تمجس ، والمجوسي إذا تهود : حسنت حاله بالنسبة إلى ما كان فيه قبل ذلك . لكن لا يصلح أن يجعل ذلك عمدة لأهل الحق المبين .

وهذا ليس مختصا به . بل هذا شأن كل من نظر في الأمور التي فيها دقة ولها نوع إحاطة ، كما تجد ذلك في علم النحو . فانه من المعلوم أن لأهله من التحقيق والتدقيق والتقسيم والتحديد ما ليس لأهل المنطق ، وأن أهله يتكلمون في صورة المعاني المعقولة على أكمل القواعد . فالمعاني فطرية عقلية لا تحتاج إلى وضع خاص ، بخلاف قولها التي هي الألفاظ ، فانها تتنوع ، فهي تعلموا أكمل الصور والقوالب للمعاني مع القطرة الصحيحة كان ذلك أكمل وأنفع وأعون على تحقيق العلوم من صناعة اصطلاحية في أمور فطرية عقلية لا يحتاج فيها إلى اصطلاح خاص هذا لعمري من منفعة في سائر العلوم .

وأما منفعة في علم الإسلام خصوصاً : فهذا أبين من أن يحتاج إلى بيان . ولهذا تجد الذين اتصلت إليهم علوم الأوائل ، فصاغوها بالصيغة العربية بقول المسلمين جاء فيها من الكمال والتحقيق والإحاطة والاختصار مالا يوجد في كلام الأوائل ، وإن كان في هؤلاء المتأخرين من فيه شقاق وضلال ، لكن عادت

عليهم في الجملة بركة ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوامع الكلام وما أوتيته أمته من العلم والبيان الذي لم يشركها فيه أحد .

وأيضاً فإن صناعة المنطق وضعها معلمهم الأول إرسطو صاحب التعاليم التي لمبتدعة الصابئة يزن بها ما كان هو وأمثاله يتكلمون فيه من حكمتهم وفلسفتهم ، التي هي غاية كمالهم . وهي قسمان : نظرية وعملية .

فأصح النظرية - وهي المدخل إلى الحق - هي الأمور الحسابية الرياضية .

وأما العملية : فاصلاح الخُلُق والمَنْزِل والمدينة^(١) . ولا ريب أن في ذلك من نوع العلوم والأعمال الذي يتميزون بها عن جهال بني آدم الذين ليس لهم كتاب منزل ولا نبي مرسل ما يستحقون به التقدم على ذلك . وفيه من منفعة صلاح الدنيا وعمارتها ما هو داخل في ضمن ما جاءت به الرسل .

وفيها أيضاً من قول الحق واتباعه والأمر بالعدل والنهي عن الفساد : ما هو داخل في ضمن ما جاءت به الرسل .

فهم بالنسبة إلى جهال الأمم كبادية الترك ونحوهم أمثل إذا خلوا عن ضلالهم فأما مع ضلالهم فقد يكون الباقون على النمط من جهال بني آدم أمثل منهم .

فأما أضلُّ أهل الملل - مثل جهال النصارى وسامرة اليهود - فهم أعلم منهم وأهدى وأحكم وأتبع للحق . وهذا قد بسطته أسطفاً كثيراً في غير هذا الموضوع .

وإنما المقصود هنا : بيان أن هذه الصناعة قليلة المنفعة عظيمة الحشو .

وذلك أن الأمور العملية الخُلُقية قل أن ينتفع فيها بصناعة المنطق . إذ القضايا الكلية الموجبة - وإن كانت توجد في الأمور العملية - لكن أهل السياسة لنفوسهم

(١) يسمون اصلاح الخلق تهذيب الاخلاق ، واصلاح المنزل بالسياسة المنزلية أو تدبير الأسرة ، واصلاح المدينة بالسياسة العامة أو سياسة الملك والدولة

ولأهلهم وللملكهم^(١) إنما ينالون تلك الآراء الكلية من أمور لا يحتاجون فيها إلى المنطق ، ومتى حصل ذلك رأى كان الانتفاع به بالعمل .

ثم الأمور العملية لا تنقف على رأى كلى ، بل متى علم الانسان انتفاعه بعمل عمله ، وأى عمل تضرر به تركه . وهذا قد يعلمه بالحس الظاهر أو الباطن لا يقف ذلك على رأى كلى .

فلم أن أكثر الأمور العملية لا يصح استعمال المنطق فيها . ولهذا كان المؤدبون لنفوسهم ولأهلهم ، السائسون للملكهم لا يزنون آراءهم بالصناعة المنطقية ، إلا أن يكون شيئاً يسيراً ، والغالب على من يسلكه : التوقف والتعطيل . ولو كان أصحاب هذه الآراء تنقف معرفتهم بها واستعمالهم لها على وزنها بهذه الصناعة لكان تضررهم بذلك أضعاف انتفاعهم به ، مع أن جميع ما يأمر به من العلوم والأخلاق والأعمال لا تكفى في النجاة من عذاب الله ، فضلاً عن أن يكون محصلاً لنعيم الآخرة^(٢) (٧ : ٣٨ حتى إذا أداركوا فيها جميعاً قالت أحرام لأولاهم : ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار . قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون) كذلك قال (٨٢ : ٨٥ أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ؟ كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا في الأرض ، فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون - إلى قوله - السكافرون)

(١) هذه الأقسام الثلاثة هي التي يسمونها الحكمة العملية . فأولها تهذيب الأخلاق ، أشار إليه بقوله « السياسة لنفوسهم » والثاني تدبير المنزل ، أشار إليه بقوله « ولأهلهم » والثالث تدبير الملك ، أشار إليه بقوله « وللملكهم »

(٢) قال في الأصل المقابل عليه ، لما وقف على قوله « فضلاً عن أن يكون محصلاً لنعيم الآخرة » يتلوه الخط المعترض ، ولم تر خطأ معترضاً . وكتبنا من قوله « حتى إذا أداركوا » وهو في أول الورقة المنكوسة فاعرف ذلك ، كذا بهامش الأصل وفيه أيضاً الورقة المنكوسة لليوم

فأخبر هنا بمثل ما أخبر به في الأعراف : أن هؤلاء المعرضين عما جاءت به الرسل لما رأوا بأس الله وحدوا الله ، وتركوا الشرك فلم يفهمهم ذلك . وكذلك أخبر عن فرعون - وهو كافر بالتوحيد وبالرسالة - أنه لما أدركه الترقق (١٠ : ٩٠ ، ٩١) قال : آمنت أنه لا إله الا الذي آمنت به بنو إسرائيل ، وأنا من المسلمين) قال الله (الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين ؟) وقال تعالى (٧ : ١٧٢ ، ١٧٣) وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم ؟ قالوا بلى ، شهدنا ، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل ، وكنا ذرية من بعدهم أقتلكننا بما فعل المبطلون ؟) وقال تعالى (١٤ : ٩ ، ١٠) ألم يأتكم نبي الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله ، جاءتهم رسلهم بالبينات ، فردوا أيديهم في أفواههم . وقالوا : إنا كفرنا بما أرسلتم به ، وإنا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب ، قالت رسلهم : أفي الله شك ؟ فاطر السموات والأرض ، يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى . قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا ، تريدون أن تصدوننا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين) .

وهذا في القرآن في مواضع أخرى بين فيها أن الرسل كلهم أمروا بالتوحيد بعبادة الله وحده لا شريك له ، ونهوا عن عبادة شيء من الخلق سواء ، أو اتخاذه إلهاً ، ويخبر أن أهل السعادة هم أهل التوحيد ، وأن المشركين هم أهل الشقاوة . وذكر هذا عن عامة الرسل ، وبين أن الذين لم يؤمنوا بالرسل مشركون .

فلم أن التوحيد والإيمان بالرسل متلازمان . وكذلك الإيمان باليوم الآخر هو والإيمان بالرسل متلازمان . فالثلاثة متلازمة . ولهذا يجمع بينها في مثل قوله : (٦ : ١٥٠) ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم برهم يعدلون) ولهذا أخبر أن الذين لا يؤمنون بالآخرة مشركون . فقال تعالى (٣٩ : ٤٥) وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة) .

وأخبر عن جميع الأشقياء : أن الرسل أنذرتهم باليوم الآخر ، كما قال تعالى (٦٧ : ٨) كلما أتى فيها فوج سألهم خزنتها : ألم يأتكم نذير ؟ قالوا بلى ، قد جاءنا نذير ، فكذبنا وقلنا ، ما نزل الله من شيء . إن أنتم إلا في ضلال كبير) فأخبر أن الرسل أنذرتهم ، وأنهم كذبوا بالرسالة . وقال تعالى (٣٩ : ٧١) وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا ، حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها) الآية . فأخبر عن أهل النار : أنهم قد جاءتهم الرسالة ، وأنذروا باليوم الآخر .

وقال تعالى (١٢٨ : ٦ - ١٣٠) ويوم يحشرهم جميعاً يامعشر الجن قد استكثرتم من الإنس . وقال أولياؤهم من الإنس : ربنا استمتع بعضنا ببعض ، وبلغنا أجلنا الذى أجلت لنا . قال النار مثواكم خالدين فيها إلا ما شاء الله . إن ربك حكيم عليم . وكذلك نولّى بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون . يامعشر الجن والإنس - إلى قوله - وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين) الآية . فأخبر عن جميع الجن والإنس : أن الرسل بلغتهم رسالة الله ، وهى آياته وأنهم أنذروهم اليوم الآخر ، وكذلك قال (١٧ : ١٠٣ - ١٠٤) قل هل ننبتكم بالآخرين أعمالاً : الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا - إلى قوله - أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه) . فأخبر أنهم كفروا بآياته ، وهى رسالته ، وبلغائه وهو اليوم الآخر .

وقد أخبر أيضاً فى غير موضع بأن الرسالة حمت بنى آدم ، وأن الرسل جاءوا مبشرين ومنذرين ، كما قال تعالى (٣٥ : ٢٤) إنا أرسلناك بالحق بشيراً ، وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقال تعالى (٤ : ١٦٣ - ١٦٥) إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والتبيين من بعده - إلى قوله - وكان الله عزيزاً حكيماً) وقال تعالى : (٦ : ٤٨) وما نرسل للمرسلين إلا مبشرين ومنذرين ، فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والذين كذبوا بآياتنا يمسهم العذاب بما كانوا يفسقون) فأخبر أن من آمن بالرسول وأصلح من الأولين والآخرين فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون

وقال تعالى (٢ : ٣٨) قلنا اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ومثل ذلك قوله (٢ : ٦٢) إن الذين آمنوا والذين هادوا إلى - إلى قوله - فلهم أجرهم عند ربهم - الآية)
فذكر أن المؤمنين بالله وباليوم الآخر من هؤلاء هم أهل النجاة والسعادة ، وذكر في تلك الآية الإيمان بالرسول ، وفي هذه الإيمان باليوم الآخر ، لأنهما متلازمان ، وكذلك الإيمان بالرسول كلهم متلازم . فمن آمن بواحد منهم فقد آمن بهم كلهم ، ومن كفر بواحد منهم فقد كفر بهم كلهم ، كما قال تعالى (١٥٠ : ٤) ، ١٥١ إن الذين يكفرون بالله ورسوله - إلى قوله - أولئك هم الكافرون حقاً - الآية) والتي بعدها . فأخبر أن المؤمنين بجميع الرسل هم أهل السعادة ، وأن المفرقين بينهم بالإيمان ببعضهم دون بعض هم الكافرون حقاً .

وقال تعالى (١٧ : ١٣-١٥) وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ، ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً . اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً . من اهتدى فانما يهتدى لنفسه ، ومن ضل فاما يضل عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) .

فهذه الأصول الثلاثة : توحيد الله ، والإيمان برسوله ، وباليوم الآخر - هي أمور متلازمة .

والحاصل ^(١) : أن توحيد الله والإيمان برسوله وباليوم الآخر هي أمور متلازمة مع العمل الصالح . فأهل هذا الإيمان والعمل الصالح : هم أهل السعادة من الأولين والآخرين ، والخارجون عن هذا الإيمان : مشركون أشقياء . فكل من كذب الرسل فلن يكون إلا مشركاً ، وكل مشرك مكذب للرسل ، وكل مشرك وكافر بالرسل

(١) إلى هنا انتهت الورقة المكتوبة وقال فى آخرها : كذا بالأصل ولعل هذه العبارة مكررة .

فهو كافر باليوم الآخر ، وكل من كفر باليوم الآخر فهو كافر بالرسل وهو مشرك .
ولهذا قال سبحانه وتعالى (١١٢:٦ ، ١١٣) وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين
الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ، ولو شاء ربك ما فعلوه
فذرهم وما يفترون . ولتصني إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه .
وليقتربوا ما هم مقتربون) .

فأخبر أن جميع الأنبياء لهم أعداء ، وهم شياطين الإنس والجن ، يوحي
بعضهم إلى بعض القول للزخرف ، وهو للمزين المحسن ، يغررون به . والغرور :
هو التلبيس والتمويه . وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل
من أمر المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم من الأولين والآخرين ، ثم قال () ولتصني
إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه) فأخبر أن أعداء الرسل تصني
إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة .

فلم أن مخالفة الرسل وترك الإيمان بالآخرة متلازمان ، فمن لم يؤمن بالآخرة
أصنى إلى زخرف أعدائهم ، فخالف الرسل ، كما هو موجود في أصناف الكفار
والمناققين في هذه الأمة . وقال تعالى (٥١:٧ ، ٥٢) ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على
علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتي تأويله يقول الذين
نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ -
الآية) فأخبر أن الذين تركوا اتباع الكتاب - وهو الرسالة - يقولون إذا جاء
تأويله - وهو ما أخبر به - جاءت رسل ربنا بالحق . وهذا كقوله (٢٠ : ١٢٣ -
١٢٦) ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى
قال رب لم حشرتني أعمى ، وقد كنت بصيرا ؟ قال كذلك آتتكم آياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى) أخبر أن الذين تركوا اتباع آياته يصيبهم ما ذكرنا
فقد تبين أن أصل السعادة وأصل النجاة من العذاب هو توحيد الله بعبادته
وحده لا شريك له ، والإيمان برسله واليوم الآخر ، والعمل الصالح .

وهذه الأمور ليست في حكمتهم ، وفلسفتهم المبتدعة ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده والنهي عن عبادة الخلق ، بل كل شرك في العالم إنما حدث برأى جنسهم ، إذ بنوه على ما في الأرواح والأجسام من القوى والطباع ، وأن صناعة الطلاسم والأصنام والتعبد لها يورث منافع ويدفع مضار . فهم الآمرون بالشرك والفاعلون له . ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم يته عنه ، بل يقر هؤلاء وهؤلاء ، وإن رجح الموحدين ترجيحاً ما ، فقد يرجح غيره المشركين ، وقد يعرض عن الأمرين جميعاً . فتدبر هذا فإنه نافع جداً .

ولهذا كان رؤسهم المتقدمون والمتأخرون يأمررون بالشرك . فالأولون يسمون الكواكب الآلهة الصغرى ، ويعبدونها بأصناف العبادات . كذلك كانوا في ملة الإسلام لا ينهون عن الشرك ويوجبون التوحيد ، بل يسوغون الشرك أو يأمررون به ، أو لا يوجبون التوحيد .

وقد رأيت من مصنفاتهم في عبادة الكواكب والملائكة وعبادة الأنفس المفارقة - أنفس الأنبياء وغيرهم - ما هو أصل الشرك .

وهم إذا ادعوا التوحيد فإنما توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل والتوحيد ، الذي جاءت به الرسل لا بد فيه من التوحيد بإخلاص الدين لله ، وعبادته وحده لا شريك له . وهذا شيء لا يعرفونه . والتوحيد الذي يدعونه : إنما هو تعطيل حقائق الأسماء والصفات ، وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك فلو كانوا موحدين بالقول والكلام - وهو أن يصفوا الله بما وصفته به رسله - لكان معهم التوحيد دون العمل . وذلك لا يكفي في السعادة والنجاة ، بل لا بد من أن يعبد الله وحده ، ويتخذ إلهاً دون ما سواه . وهو معنى قول « لا إله إلا الله » فكيف ؟ وهم في القول والكلام معطلون جاحدون ، لا موحدون ولا مخلصون . وأما الإيمان بالرسل : فليس فيه للمعلم الأول وذويه كلام معروف . والذين دخلوا في الملل منهم آمنوا ببعض صفات الرسل وكفروا ببعض .

وأما اليوم الآخر : فأحسنهم حالا من يقر بعماد الأرواح دون الأجساد .
ومنهم من ينكر المعادين جميعاً . ومنهم من يقر بعماد الأرواح العالمية دون الجاهلة
وهذه الأقوال الثلاثة لمعلمهم الثاني أبي نصر الفارابي . ولهم فيه من الاضطراب
ما يعلم به أنهم لم يهتدوا فيه الصواب .

وقد أضلوا بشبهاتهم من المنتسبين إلى الملل من لا يحصى عدده إلا الله .
فإذا كان ما به تحصل السعادة والنجاة من الشقاوة ليس عندهم أصلاً ، كان
ما يأمرهم به من الأخلاق والأعمال والسياسات كما قال الله تعالى (٣٠ : ٧) يملكون
ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون) .

وأما ما يذكرونه من العلوم النظرية : فالصواب منها منفعتهم في الدنيا .
وأما العلم الإلهي فليس عندهم منه ما تحصل به النجاة والسعادة ، بل وغالب
ما عندهم منه ليس بمتيقن معلوم ، بل قد صرح أساطين الفلسفة : أن العلوم الإلهية
لا سبيل فيها إلى اليقين ، وإنما يتكلم فيها بالأحرى والأخلق^(١) فليس معهم فيها
إلا الظن (٥٣ : ٢٨) وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) ولهذا يوجد عندهم من
ال مخالفة للرسول أمر عظيم باهر ، حتى قيل مرة لبعض الأشياخ الكبار ممن يعرف
الكلام والفلسفة والحديث وغير ذلك : ما الفرق الذي بين الأنبياء والفلاسفة ؟
فقال : السيف الأحمر . يريد أن الذي يسلك طريقتهم يريد أن يوفق بين ما يقولونه
وبين ما جاءت به الرسل ، فيدخل من السفسطة والقرمطة في أنواع من الحال الذي
لا يرضاه عاقل ، كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم . ومن هنا ضلت
القرامطة والباطنية ومن شاركهم في بعض ذلك . وهذا باب يطول وصفه ليس
الغرض هنا ذكره .

وإنما الغرض أن معلمهم^(٢) وضع منطقهم ليزن به ما يقولونه من هذه الأمور

(١) يعني أنه ظن وتخمين أقرب إلى الصواب (٢) هو إرسطو

التي يخوضون فيها ، والتي هي قليلة المنفعة . وأكثر منفعتها : إيمانهم في الأمور الدنيوية وقد يستغنى عنها في الأمور الدنيوية أيضا .

فأما أن يوزن بهذه الصناعة ما ليس من علومهم وما هو فوق قدرهم ، أو يوزن بها ما يوجب السعادة والنعيم والنجاة من العذاب الأليم : فهذا أمر ليس هو فيها (٣: ٦٥) قد جعل الله لكل شيء قدرا) والقوم ، وإن كان لهم ذكاء وفطنة ، وفيهم زهد وأخلاق - فهذا القدر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب ، إلا بالأصول للتقدمة : من الإيمان بالله وتوحيده ، وإخلاص عبادته ، والإيمان برسوله واليوم الآخر ، والعمل الصالح .

وإما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن وقوة الإرادة . فالذي يؤثر في فضائل علمية وإرادية بدون هذه الأصول ^(١) يكون بمنزلة من يؤثر قوة في جسمه وبدنه بدون هذه الأصول .

وأهل الرأي والعلم بمنزلة أهل الملك والإمارة . وكل من هؤلاء وهؤلاء لا ينفعه ذلك شيئا إلا أن يعبد الله وحده لا شريك له ، ويؤمن برسوله وباليوم الآخر .

وهذه الأمور متلازمة . فمن عبد الله وحده لزم أن يؤمن برسوله ويؤمن باليوم الآخر ، فيستحق الثواب وإلا كان من أهل الوعيد يخلد في العذاب . هذا إذا قامت عليه الحجة بالرسول .

ولما كان كل واحد من أهل الملك والعلم قد يعارضون الرسول وقد يتابعونهم ذكر الله ذلك في كتابه في غير موضع . فذكر فرعون والذي حاج إبراهيم في ربه لما آتاه الله الملك ، والملائكة من قوم نوح وعاد وغيرهم من المستكبرين المكذابين للرسول ، وذكر قول علمائهم ، كقوله (٤٠ : ٨٣ - ٨٥) فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون . فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين . فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عبادته ، وخسر هنالك الكافرون) وقال تعالى :

(١) التي هي : الإيمان بالله ، وإخلاص العبادة له ، والإيمان برسوله واليوم الآخر

(٤٠ : ٤-٣٥) ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا . فلا يفررك قلبهم في البلاد كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم . وسمت كل أمة برسولهم ليأخذوه . وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم ، فكيف كان عقاب ؟ - إلى قوله - الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم ، كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) والسلطان هو الوحي المنزل من عند الله ، كما ذكر ذلك في غير موضع ، كقوله (٣٠ : ٣٥) أم أنزلنا عليهم سلطاناً ففهموا يحكم بما كانوا به يشركون) وقوله (١٢ : ٤٠ و ٥٣ : ٢٣) ما أنزل الله بها من سلطان) وقال ابن عباس « كل سلطان في القرآن فهو الحجة » ذكره البخاري في صحيحه .

وقد ذكر في هذه السورة « سورة حم غافر » من حال مخالف الرسل من الملوك والعلماء مثل مقول الفلاسفة وعلمائهم ومجادلتهم واستكبارهم ما فيه عبرة . مثل قوله (٤٠ : ٥٦) الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبراً ما هم ببالغيه) ومثل قوله (٤٠ : ٦٩-٧٥) ألم تر إلى الذين يجادلون في آيات الله : أنى يصرفون ؟ الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون . إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ، ثم في النار يُسَجَرُونَ - إلى قوله - ذاكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وختم السورة بقوله تعالى (٤٠ : ٨٣) فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم) .

وكذلك في سورة الأنعام والأعراف وعامة السور الملكية ، وطائفة من السور المدنية ، فإنها تشتمل على خطاب هؤلاء وضرب الأمثال والمقاييس لهم ، وذكر قصصهم وقصص الأنبياء وأتباعهم معهم . فقال سبحانه (٤٦ : ٢٦) ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وجعلناهم سمعاً وأبصاراً وأفلسة . فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفلسهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)

فأخبر بما مكّنهم فيه من أصناف الإدراكات والحركات . وأخبر أن ذلك لم ينع عنهم حيث جحدوا بآيات الله ، وهى الرسالة التى بعث بها رسله . ولهذا حدثنى ابن الشيخ الخضيرى^(١) عن والده الشيخ الخضيرى - شيخ الحنفية فى زمنه - قال : كان قهّاء بخارى يقولون فى ابن سينا : كان كافراً ذكياً .

وقال الله تعالى (٤٠ : ٢١) أولم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كانوا عاقبة الذين كانوا من قبلهم ؟ كانوا هم أشد منهم قوة وآثارا فى الأرض - الآية) والقوة تم قوة الإدراك النظرية وقوة الحركة العملية . وقال فى الآية الأخرى (٤٠ : ٨٢) كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا فى الأرض) فأخبر بفضلهم فى السك والكيف ، وأنهم أشد فى أنفسهم وفى آثارهم فى الأرض . وقال تعالى (٤٠ : ٨٢، ٨٣) فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون . فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) وقال تعالى (٣٠ : ٦-١١) وعد الله لا يخلف الله وعده واسكن أكثر الناس لا يعلمون . يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ، وهم عن الآخرة هم غافلون - إلى قوله - الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون) . وقال تعالى (٦ : ٥ ، ٦) فقد كذبوا بالحق لما جاءهم ، فسوف يأتتهم آتاء ما كانوا به يستهزئون - إلى قوله - وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين) . وقد قال سبحانه عن أتباع هؤلاء الأئمة من أهل الملك والعلم المخالفين للرسول

(١) كذا هنا الخضيرى بالخاء والضاد للمعجمين. والصواب الخضيرى بالخاء والصاد للمهلّتين نسبة إلى عملة ببخارى يعمل فيها الحصر . أما الابن فاسمه : أحمد بن محمود بن أحمد بن عبد السيد . مات سنة ٦٩٨ وذكّره ابن خلكان فى ترجمة محمد بن محمد ابن محمد العميد ، وقال إنه قتلته التتر بمدينة نيسابور سنة ٦١٦ والصواب عندى ما تقدم لأن من مات عن هذا التاريخ لا يمكن أن يجتمع بشيخ الإسلام ابن تيمية . وأما والده فاسمه محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان البخارى الحصرى . مات سنة ٦٣٦ ترجم فى طبقات الحنفية للقرشى هو وابنه وفى الفوائد البهية وفى النجوم الزاهرة وفى غالب كتب التاريخ والتراجم . وكتبه سليمان الصنيع

(٣٣ : ٦٦ - ٦٨ يوم تُقَلَّب وجوههم في النار ، يقولون : ياليتنا أطلعنا الله وأطلعنا الرسول ، وقالوا : ربنا إنا أطلعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ، ربنا آثمهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا) وقال تعالى (٤٠ : ٤٧ ، ٤٨) وإذ يتحاجون في النار - إلى قوله - إن الله قد حكم بين العباد) .

ومثل هذا في القرآن كثير ، يذكر فيه من أقوال أعداء الرسل وأفعالهم ، وما أوتوه من قوى الإدراكات والحركات التي لم تفهمهم لما خالفوا الرسل .
وقد ذكر الله سبحانه ما في المنتسبين إلى اتباع الرسل ، من العلماء والعباد والملوك من النفاق والضلال في مثل قوله (٩ : ٣٤) يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله . والذين يكبرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بذاب أليم) « ويصدون عن سبيل الله » يستعمل لازما ، يقال : صد صدودا ، أى أعرض كما قال تعالى (٤ : ٦١) وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) ويقال : صد غيره بصدده ، والوصف ان يجتمعان فيهم ، ومثل قوله (٤ : ٥١) ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب ، يؤمنون بالجبت والطاغوت ، ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة : طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة : طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة : ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة : طعمها مر ، ولا ريح لها » فبين أن في الذين يقرءون القرآن : مؤمنين ومنافقين .

فصل

وهذا المقام لا أذكر فيه موارد النزاع ، فيقال : هو الاستدلال على الاختلاف بالاختلاف ، لكن أنا أصف جنس كلامهم ، فأقول :

لا ريب أن كلامهم كله منحصر في الحدود التي تفيد التصورات ، سواء كانت الحدود حقيقية ، أو رسمية أو لفظية^(١) ، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات سواء كانت أقيسة عموم وشمول أو شبه وتمثيل ، أو استقراء وتتبع . وكلامهم غالبه لا يخلو من تكلف : إما في العلم وإما في القول ، فإما أن يتكلفوا علم ما لا يعلمونه : فيتكلمون بغير علم ، أو يكون الشيء معلوماً لهم فيتكلمون من بيانه ماهوزيادة وحشو وعناء وتطويل طريق ، وهذا من المنكر المذموم في الشرع والعقل ، قال تعالى (٨٦:٣٨) قل ما أسألكم عليه من أجر ، وما أنا من المتكلفين) وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال «أيها الناس ، من علم علماً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل : لا أعلم ، فإن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم : لا أعلم .» وقد ذم الله القول بغير علم في كتابه ، كقوله تعالى (٣٦:١٧) ولاتقف مالميس لك به علم) لا سيما القول على الله ، كقوله تعالى (٧: ٣٣) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والآنم والبنى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وكذلك ذم الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه ، وأمر بأن يقول القول السديد والقول البليغ . وهؤلاء كلامهم في الحدود غالبه من الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه ،

(١) التعاريف ثلاثة : حد ورسم وتعريف بالمرادف ، فالحد : ما كان بالجنس والفصل كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق . والرسم : ما كان بالجنس والخاصة ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك ، أو منتصب القامة ، والثالث : كتعريفه بأنه بشر ، أو آدمي ؛ والكلام على الجنس والفصل والخاصة مشروح عندهم . وتأتي الإشارة إلى الجنس والفصل في الوجه الثامن .

بل قد يكثر كلامهم فى الأقيسة والحجج ، كثير منه كذلك وكثير منه باطل ، وهو قول بغير علم وقول بخلاف الحق .

أما الأول : فإنهم يزعمون أن الحدود التى يذكرونها يفيدون بها تصور الحقائق ، وأن ذلك إنما يتم بذكر الصفات الذاتية المشتركة والمميزة حتى يركب الحد من الجنس المشترك . والفصل للميز . وقد يقولون : إن التصورات لا تحصل إلا بالحدود ، ويقولون : الحدود المركبة لا تكون إلا للأنواع المركبة من الجنس والفصل دون الأنواع البسيطة .

وقد ذكرت فى غير هذا الموضع ملخص للنطق ومضمونه ، وأشارت إلى بعض ما دخل به على كثير من الناس من الخطأ والضلال . وليس هذا موضع بسط ذلك ، لكن نذكر [هنا] وجوها .

الوجه الأول

قولهم « إن التصور الذى ليس ببديهى لا ينال إلا بالحد » باطل . لأن الحد هو قول الحاد . فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد . فإن الحاد الذى ذكر الحد إن كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم « لا يعرف إلا بالحد » وإن كان عرفه بمحد آخر فالقول فيه كالقول فى الأول . فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول لزم الدور . وإن كان تأخر لزم التسلسل .

الوجه الثانى

أنهم إلى الآن لم يسلم لهم حد لشيء من الأشياء إلا ما يدعيه بعضهم وينازعه فيه آخرون . فإن كانت الأصول لا تتصور إلا بالحدود لزم أن لا يكون إلى الآن أحد عرف شيئاً من الأمور ، ولم يبق أحد ينتظر صحته . لأن الذى يذكره يحتاج إلى معرفة بغير حد وهى متعددة ، فلا يكون لبنى آدم شيء من المعرفة . وهذه سفسطة ومغالطة .

الوجه الثالث

أن المتكلمين بالحدود طائفة قليلة في بنى آدم ، لا سيما الصناعة المنطقية .
فإن واضعها هو إرسطو ، وسلك خلفه فيها طائفة من بنى آدم .
ومن المعلوم أن علوم بنى آدم — عامتهم وخاصتهم — حاصلة بدون ذلك . فبطل .
قولهم « إن المعرفة متوقفة عليها » أما الأنبياء فلا ريب في استغنائهم عنها . وكذلك
أتباع الأنبياء من العلماء والعامه . فإن القرون الثلاثة من هذه الأمة — الذين كانوا
أعلم بنى آدم علوماً ومعارف — لم يكن تكلف هذه الحدود من عادتهم ، فإنهم لم
يبتدعوها ، ولم تكن الكتب الأعجمية الرومية عربت لهم . وإنما حدثت بعدهم
من مبتدعة المتكلمين والفلاسفة . ومن حين حدثت صار بينهم من الاختلاف
والجهل ما لا يعلمه إلا الله .
وكذلك علم الطب والحساب وغير ذلك لا تجد أئمة هذه العلوم يتكلفون هذه
الحدود المركبة من الجنس والفصل إلا من خلط ذلك بصناعتهم من أهل المنطق .
وكذلك النحاة ، مثل سيويوه الذى ليس فى العالم مثل كتابه ، وفيه حكمة
لسان العرب : لم يتكلف فيه حد الاسم والفاعل ونحو ذلك ، كما فعل غيره . ولما
تكلف النحاة حد الاسم ذكروا حدوداً كثيرة كلها مطعون فيها عندهم . وكذلك
ما تكلف متأخروهم من حد الفاعل والمبتدأ والخبر ونحو ذلك لم يدخل فيها عندهم
من هو إمام فى الصناعة ولا حاذق فيها .
وكذلك الحدود التى يتكلفها بعض الفقهاء للطهارة والنجاسة ، وغير ذلك
من معانى الأسماء المتداولة بينهم ، وكذلك الحدود التى يتكلفها الناظرين فى
أصول الفقه لمثل الخبر والقياس والعلم ، وغير ذلك : لم يدخل فيها إلا من ليس
بإمام فى الفن . وإلى الساعة لم يسلم لهم حد . وكذلك حدود أهل الكلام .
فإذا كان حذاق بنى آدم فى كل فن من العلم أحكموه بدون هذه الحدود
للتكلفة : بطل دعوى توقف المعرفة عليها .

وأما علوم بني آدم الذين لا يصنفون الكتب : فهي مما لا يحصى إلا الله . ولم في البصائر والمكاشفات والتحقيق والمعارف ما ليس لأهل هذه الحدود لتلك الكلفة . فكيف يجوز أن تكون معرفة الأشياء متوقفة عليها ؟

الوجه الرابع

أن الله جعل لابن آدم من الحس الظاهر والباطن ما يحس به الأشياء ويعرفها فيعرف بسمعه وبصره وشمه وذوقه ولمسه الظاهر ما يعرف . ويعرف أيضاً بما يشهده ويحسه بنفسه وقلبه ما هو أعظم من ذلك . فهذه هي الطرق التي تعرف بها الأشياء . فأمّا الكلام فلا يتصور أن يعرف بمجرد مفردات الأشياء إلا بقياس تمثيل أو تركيب ألفاظ ، وليس شيء من ذلك يفيد تصور الحقيقة .

فالمقصود أن الحقيقة : إن تصورها بباطنه أو ظاهره استغنى عن الحد القولي ، وإن لم يتصورها بذلك امتنع أن يتصور حقيقتها بالحد القولي . وهذا أمر محسوس يجده الإنسان من فإن من عرف المحسوسات المذوقة — مثلاً — كالمسل : لم يفده الحد تصورها . ومن لم يذق ذلك ، كمن أخبر عن السكر — وهو لم يذقه — لم يمكن أن يتصور حقيقته بالكلام والحد ، بل يمثّل له ويقرب إليه ، ويقال له : طعمه يشبه كذا ، أو يشبه كذا وكذا ، وهذا التشبيه والتمثيل ليس هو الحد الذي يدعونه .

وكذلك المحسوسات الباطنة ، مثل الغضب والفرح والحزن والنعم والعلم ومحو ذلك ، من وجدها فقد تصورها . ومن لم يجدها لم يمكن أن يتصورها بالحد ، ولهذا لا يتصور الأكله الألوان بالحد ، ولا العنين الواقع بالحد . فيذن القائل بأن الحدود هي التي تفيد تصور الحقائق فائل للباطل المعلوم بالحس الباطن والظاهر .

الوجه الخامس

أن الحدود إنما هي أقوال كلية ، كقولنا « حيوان ناطق » و « لفظ يدل على معنى » ونحو ذلك ، فتصور معناها لا يمنع من وقوع الشبهة فيها ، وإن

كانت الشركة ممتعة لسبب آخر ، فهي إذن لا تدل على حقيقة معينة بخصوصها وإنما تدل على معنى كلى . والمعاني السكلية وجودها في الذهن لا في الخارج . فإما في الخارج لا يتعين ، ولا يعرف بمجرد الحد ، وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء . فالحد لا يفيد تصور حقيقة أصلاً .

الوجه السادس

أن الحد من باب الألفاظ . واللفظ لا يدل المستمع على معناه إن لم يكن قد تصور مفردات اللفظ بغير اللفظ . لأن اللفظ المفرد لا يدل المستمع على معناه إن لم يعلم أن اللفظ موضوع للمعنى ، ولا يعرف ذلك حتى يعرف المعنى . فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقاً على فهم المراد بالألفاظ . فلو استفيد تصورهما من الألفاظ لزم الدور . وهذا أمر محسوس . فإن المتكلم باللفظ المفرد إن لم يبين للمستمع معناه حتى يدركه بحسه أو ينظره ، وإلا لم يتصور إدراكه له بقول مؤلف من جنس وفصل

الوجه السابع

أن الحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره ، يفيد ما تفيد الأسماء من التمييز والفصل بين المسمى وبين غيره ، فهذا لا ريب في أنه يفيد التمييز . فأما تصور حقيقة فلا ، لكنها قد تفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال . وليس ذلك من إدراك الحقيقة في شيء . والشرط في ذلك : أن تكون الصفات ذاتية ، بل هو بمنزلة التقسيم والتحديد للكل ، كالتقسيم لجزئياته ويظهر ذلك .

بالوجه الثامن

وهو أن الحس الباطن والظاهر يفيد تصور الحقيقة تصوراً مطلقاً . أما عمومها وخصوصها : فهو من حكم العقل . فإن القلب يعقل معنى من هذا المعين ومعنى

يمثله من هذا اللعين ، فيصير في القلب معنى عاماً مشتركاً ، وذلك هو عقله ، أى عقله للمعاني الكلية . فإذا عقل معنى الحيوانية الذى يكون فى هذا الحيوان وهذا الحيوان ، ومعنى الناطق الذى يكون فى هذا الإنسان وهذا الإنسان ، وهو مختص به ، عقل أن فى نوع الإنسان معنى يكون نظيره فى الحيوان ، ومعنى ليس له نظير فى الحيوان .

فالأول هو الذى يقال له : الجنس . والثانى^(١) الذى يقال له الفصل . وهما موجودان فى النوع .

فهذا حق ولكن لم يستفد من هذا اللفظ ما لم يكن يعمره بعقله من أن هذا المعنى عام للإنسان ولغيره من الحيوان ، بمعنى أن ما فى هذا نظيره ما فى هذا ، إذ ليس فى الأعيان الخارجة عموم وهذا المعنى يختص بالإنسان . فلا فرق بين قولك : الإنسان حيوان ناطق ، وقولك : الإنسان هو الحيوان الناطق ، إلا من جهة الإحاطة والحصص فى الثانى لا من جهة تصوير حقيقته باللفظ والإحاطة ، والحصص هو التمييز الحاصل بمجرد الاسم ، وهو قولك : إنسان وبشر . فإن هذا الاسم إذا فهم مسماه أفاد من التمييز ما أفاده الحيوان الناطق فى سلامته عن المطاعن .

وأما تصور أن فيه معنى عاماً ومعنى خاصاً فليس هذا من خصائص الحد كما تقدم . والذى يختص بالحد ليس إلا بمجرد التمييز الحاصل بالأسماء . وهذا بين لمن تأمله . وأما إدراك صفات فيه ، بعضها مشترك وبعضها مختص ، فلا ريب أن هذا قد لا يتفطن له بمجرد الاسم ، لكن هذا يتفطن له بالحد وبغير الحد . فليس فى الحد إلا ما يوجد فى الأسماء ، أو فى الصفات التى تذكر للمسمى . وهذان نوعان معروفان ، الأول : معنى الأسماء المفردة ، والثانى : معرفة الجمل المركبة الاسمية والعمليات التى يخبر بها عن الأشياء ، وتوصف بها الأشياء . وكلا هذين النوعين

(١) أى الثانى المختص بالإنسان وهو النطق .

لا يفترق إلى الحد المتكلف . فثبت أن الحد ليس فيه فائدة إلا وهي موجودة في الأسماء والكلام بلا تكلف . فسقطت فائدة خصوصية الحد .

الوجه التاسع

أن العلم بوجود صفات مشتركة ومختصة حق ، لكن التمييز بين تلك الصفات يحمل بعضها ذاتيا تتقوم منه حقيقة المحدود ، وبعضها لازما لحقيقة المحدود : تفرق باطل ، بل جميع الصفات اللازمة للمحدود - طردا وعكسا - هي جنس واحد . فلا فرق بين الفصل والخاصة ، ولا بين الجنس والعرض العام^(١) .

وذلك أن الحقيقة للركبة من تلك الصفات : إما أن يعني بها الخارجة أو الذهنية أو شيء ثالث . فإن عني بها الخارجة : فالنطق والضحك في الإنسان حقيقتان لازمتان يختصان به . وإن عني الحقيقة التي في الذهن : فالذهن يعقل اختصاص هاتين الصفتين به دون غيره .

وإن قيل : بل إحدى الصفتين يتوقف عقل الحقيقة عليها . فلا يعقل الإنسان في الذهن حتى يفهم النطق . وأما الضحك فهو تابع لفهم الإنسان . وهذا معنى قولهم « الذاتى ما لا يتصور فهم الحقيقة بدون فهمه ، أو ما تنف الحقيقة في الذهن والخارج عليه »

قيل : إدراك الذهن أمر نسبي إضافي . فإن كون الذهن لا يفهم هذا إلا بعد هذا : أمر يتعلق بنفس إدراك الذهن ، ليس هو شيئا ثابتا للموصوف في نفسه . فلا بد أن يكون الفرق بين الذاتى والعرضى بوصف ثابت في نفس الأمر ، سواء حصل الإدراك له أو لم يحصل ، إن كان أحدهما جزءا للحقيقة دون الآخر وإلا فلا

(١) مثاله «النطق» أى العقل فصل لنوع الإنسان ، والضحك أو انتصاب القامة خاصة له وأن لحيوانية جنسه القريب، وللشيء أو التحرك بالاختيار عرض عام له ولغيره.

الوجه العاشر

أن يقال : كون الذهن لا يعقل هذا إلا بعد هذا : إن كان إشارة إلى أذهان معينة ، وهى التى تصورت هذا : لم [يكن] هذا حجة ، لأنهم هم وضعوها هكذا فيكون التقدير : أن ما قدمناه فى أذهاننا على الحقيقة فهو الذاتى ، وما أخرناه فهو العرضى . ويعود الأمر إلى أنا تحكمتنا بجعل بعض الصفات ذاتيا وبعضها عرضيا لازما وغير لازم ، وإن كان الأمر كذلك كان هذا الفرقان مجرد تحكم بلا سلطان . ولا يستنكر من هؤلاء أن يجمعوا بين المقتربين ويفرقوا بين المتماثلين . فما أكثر هذا فى مقاييسهم التى ضلوا بها وأضلوا . وهم أول من أفسد دين المسلمين ، وابتدع ما غير به الصابئة مذاهب أهل الإيمان المهتدين .

وإن قالوا : بل جميع أذهان بنى آدم والأذهان الصحيحة لا تدرك الإنسان إلا بعد خطوط نطقه ببالها دون ضحكه .

قيل لهم : ليس هذا بصحيح . ولا يكاد يوجد هذا الترتيب إلا فى من يقلد عنكم هذه الحدود من المقلدين لكم فى الأمور التى جعلتموها ميزان العقول ، وإلا فبنو آدم قد لا يخطر لأحدهم أحد الوصفين ، وقد يخطر له هذا دون هذا وبالعكس . ولو خطر له الوصفان وعرف أن الإنسان حيوان ناطق ضاحك : لم يكن بمجرد معرفته هذه الصفات مدركا لحقيقة الإنسان أصلا . وكل هذا أمر محسوس معقول .

فلينالط العاقل نفسه فى ذلك لهيبة التقليد لهؤلاء الذين هم من أكثر الخلق ضلالاً مع دعوى التحقيق . فهم فى الأوائل كتكلمة الإسلام فى الأواخر . ولما كان المسلمون خيراً من أهل الكتابين والصابئين^(١) كانوا خيراً منهم وأعلم وأحكم فتدبر فإنه نافع جدا .

(١) التوراة والإنجيل وأهلهم اليهود والنصارى . وأما الصابئون فهم مشركو الروم والهند والفرس ممن لا دين لهم سوى ما تواضعوا بأهوائهم .

ومن هنا يقولون : الحدود الذاتية عسرة ، وإدراك الصفات الذاتية صعب ، وغالب ما بأيدي الناس : حدود رسمية . وذلك كله لأنهم وضعوا تفريقاً بين شيئين بمجرد التحكم الذي هم أدخلوه .

ومن المعلوم : أن ما لا حقيقة له في الخارج ولا في العقول ، وإنما هو ابتداع مبتدع وضعه وفرق به بين التماثلين فيما تماثلا فيه — لاتعقله القلوب الصحيحة^(١) — إذ ذاك من باب معرفة المذاهب الفاسدة التي لا ضابط لها . وأكثر ما تجد هؤلاء الأجناس يعظمونه من معارفهم ويدعون اختصاص فضلائهم به هو : من الباطل . الذي لا حقيقة له ، كما نبهنا على هذا فيما تقدم .

الوجه الحادى عشر

قولهم : الحقيقة مركبة من الجنس والفصل ، والجنس هو الجزء المشترك ، والفصل هو الجزء المميز .

يقال لهم : هذا التركيب : إما أن يكون في الخارج أو في الذهن . فإن كان في الخارج فليس في الخارج نوع كلّ يكون محدوداً بهذا الحد إلا الأعيان المحسوسة والأعيان في كل عين صفة يكون نظيرها لسائر الحيوانات كالحس والحركة الإرادية ، وصفة ليس مثلها لسائر الحيوان وهى النطق . وفى كل عين يجتمع هذان الوصفان ، كما يجتمع سائر الصفات والجواهر القائمة لأمر مركبة من الصفات المجمولة فيها .

وإن أردتم بالحيوانية والناطقية جوهرأ فليس في الإنسان جوهران أحدهما حى ، والآخر ناطق . بل هو جوهر واحد له صفتان . فإن كان الجوهر مركباً

(١) خبر إن ، أى إن ما لا حقيقة له خارجاً ولا ذهنياً وكان محض ابتداع وتحكم . فهو مما لا تعقله القلوب الصحيحة لأنه فاسد لا ضابط له .

من عرضين لم يصح . وإن كان من جوهر عام وخاص فليس فيه ذلك . فبطل كون الحقيقة الخارجة مركبة .

وإن جعلوها تارة جوهرًا وتارة صفة : كان ذلك بمنزلة قول النصارى في الأقاليم ^(١) ، وهو من أعظم الأقوال تناقضًا باتفاق العلماء .
وإن قالوا : للمركب الحقيقة الذهنية للمقولة .

قيل - أولاً - تلك ليست هي المقصودة بالحدود ، إلا أن تكون مطابقة للخارج . فإن لم يكن هناك تركيب لم يصح أن يكون في هذه تركيب . وليس في الذهن إلا تصور الحى الناطق . وهو جوهر واحد له صفتان ، كما قدمنا . فلا تركيب فيه بحال .

واعلم أنه لا نزاع أن صفات الأنواع والأجناس منها ما هو مشترك بينها وبين غيرها . كالجنس والعرض العام ، ومنها ما هو لازم للحقيقة ، ومنها ما هو عارض لها ، وهو ما ثبت لها في وقت دون وقت كالبطيء الزوال وسريعه ، وإنما الشأن في التفريق بين الذاتى والعرضى اللازم . فهذا هو الذى مداره على تحكم ذهن الحاد . ولا تنازع في أن بعض الصفات قد يكون أظهر وأشرف . فإن النطق أشرف من الضحك . ولهذا ضرب الله به المثل في قوله (٢٣:٥١) إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ولكن الشأن في جعل هذا ذاتيا تتصور به الحقيقة دون الآخر .

الوجه الثانى عشر

أن هذه الصفات الذاتية قد تلم ولا يتصور بها كنه الحدود ، كما في هذا المثال وغيره . فلم أن ذلك ليس بموجب لفهم الحقيقة .

الوجه الثالث عشر

أن الحد إذا كان له جزءان فلا بد لجزءيه من تصور كالحیوان والناطق، فإن

(١) السمة عندهم الآب والإبن وروح القدس . ثم يقولون : إله واحد ثلاثة في واحد هو ثلاثة .

احتاج كل جزء إلى حد لزم التسلسل أو الدور . فإن كانت الأجزاء متصورة بنفسها بلا حد - وهو تصور الحيوان ، أو الحساس ، أو المتحرك ، بالإرادة ، أو النامي ، أو الجسم - فن المعلوم : أن هذه أعم . وإذا كانت أعم يكون إدراك الحس لأفرادها أكثر . فإن كان إدراك الحس لأفرادها كافيا في التصور فالحس قد أدرك أفراد النوع . وإن لم يكن كافيا في ذلك لم تكن الأجزاء معروفة فيحتاج المَعْرِف إلى مَعْرِف وأجزاء الحد إلى حد .

الوجه الرابع عشر

أن الحدود لا بد فيها من التمييز ، وكلما قلَّت الأفراد كان التمييز أيسر ، وكلما كثرت كان أصعب . فضبط العقل الكلي تقل أفراداه مع ضبط كونه كليا أيسر عليه مما كثرت أفراداه ، وإن كان إدراك الكلي الكثير الأفراد أيسر عليه ، فذاك إذا أدركه مطلقا . لأن المطلق يحصل بمحصل كل واحد من الأفراد . وإذا كان ذلك كذلك فأقل ما في أجزاء الحدود : أن تكون متميزة تميزا كليا ليعلم كونها صفة المحدود أو محمولة عليه أم لا . فإذا كان ضبطها كلية أصعب وأتعب من ضبط أفراد المحدود كان ذلك تعريفا للأسهل معرفة بالأصعب مَعْرِفَة . وهذا عكس الواجب .

الوجه الخامس عشر

أن الله سبحانه علم آدم الأسماء كلها . وقد ميز كل مسمى باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك ، ويخصه دون ما سواه ، ويبين به ما يرسم معناه في النفس . ومعرفة حدود الأسماء واجبة ، لأنه بها تقوم مصلحة بنى آدم في النطق الذي جعله الله رحمة لهم لا سيما حدود ما أنزل الله في كتبه من الأسماء كالخمر والربا . فهذه الحدود هي الفاصلة المميزة بين ما يدخل في المسمى ويتناوله ذلك الاسم وما دل عليه من الصفات ، وبين ما ليس كذلك . ولهذا ذم الله من

م ١٣ - ماله

سمى الأشياء بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان . فإنه أثبت للشئ صفة باطلية كالبهية الأوثان .

فالأسماء التطبيقية سمعية . وأما نفس تصور المصاني فقطرى يحصل بالحس الباطن والظاهر ، ويادراك الحس وشهوده يبصر الإنسان بباطنه وبظاهره وبسمعه يعلم أسماءها ، وبفؤاده يحقل الصفات المشتركة والمختصة . والله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً ، وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة .

فأما الحدود المتكلفة فليس فيها فائدة لا في العقل ، ولا في الحس ، ولا في السمع إلا ما هو كالأسماء مع التطويل ، أو ما هو كالتمييز كسائر الصفات . ولهذا لما رأوا ذلك جعلوا الحد نوعين : نوعاً بحسب الاسم ، وهو بيان ما يدخل فيه . ونوعاً بحسب الصفة أو الحقيقة أو المسمى . وزعموا كشف الحقيقة وتصويرها والحقيقة المذكورة إن ذكرت بلفظ دخلت في القسم الأول ، وإن لم تذكر بلفظ فلا تدرك بلفظ ولا تحد بمقال إلا كما تقدم . وهذه نسكت تنبه على جل المقصود . وليس هذا موضع بسط ذلك .

الوجه السادس عشر

أن في الصفات الذاتية المشتركة والمختصة - كالحوانية والناطقية - إن أرادوا بالاشتراك : أن نفس الصفة الموجودة في الخارج مشتركة . فهذا باطل . إذ لا اشتراك في المعينات التي يمنع تصورهما من وقوع الشركة فيها . وإن أرادوا بالاشتراك : أن مثل تلك الصفة حاصلة للنوع الآخر .

قيل لهم : لا ريب أن بين حيوانية الإنسان وحيوانية القرس قدراً مشتركاً ، وكذلك بين صوتيهما وتميزهما قدراً مشتركاً . فإن الإنسان له تمييز وللقرس تمييز ، ولهذا صوت هو النطق ، ولذلك صوت هو الصهيل ، فقد خص كل صوت باسم يخصه . فإذا كان حقيقة أحد هذين يخالف الآخر ويخص بنوعه ؟ فنأين

جعلتم حيوانية أحدهما مماثلة لحيوانية الآخر في الحد والحقيقة .
وهلا قيل: إن بين حيوانيتهما قدراً مشتركاً ومميزاً ، كما أن بين صوتيهما كذلك؟
وذلك أن الحس والحركة الإرادية إما أن توجد للجسم أو للنفس . فإن الجسم يحس
ويتحرك بالإرادة ، والنفس تحس وتتحرك بالإرادة ، وإن كان بين الوصفين من
الفرق ما بين الحقيقتين . وكذلك النطق هو للنفس بالتمييز والعرفة ، والكلام
النفساني ، وهو للجسم أيضاً بتمييز القلب ومعرفته والكلام اللساني . فكل من
جسمه ونفسه يوصف بهذين الوصفين . وليست حركة نفسه وإرادتها ومعرفتها
ونطقها مثل ما للفرس ، وإن كان بينها قدر مشترك . وكذلك إما يقوم بجسمه من
الحس والحركة الإرادية ليس مثل ما للفرس ، وإن كان بينهما قدر مشترك . فإن
الذي يلائم جسمه من مطعم ومشرب وملبس ومنكح ومشوم ومرق ومسموع
بحيث يحس ويتحرك إليه حركة إرادية ليس هو مثل ما للفرس .

فالْحس والحركة الإرادية هي بالمعنى العام لجميع الحيوان ، وبالمعنى الخاص
ليس إلا للإنسان . وكذلك التمييز سواء . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم
« أحب الأسماء إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن . وأصدق الأسماء : حرث وهام .
وأقبحها : حرب ومرة » رواه مسلم . فالْحارث هو العامل الكاسب المتحرك .
والهام هو الدائم الهم الذي هو مقدم الإرادة . فكل إنسان حارث فاعل بإرادته ،
وكذلك مسبوق بإحساسه .

لحيوانية الإنسان ونطقه ، كل منهما فيه ما يشترك مع الحيوان فيه ، وفيه
ما يختص به عن سائر الحيوان ، وكذلك بناء بنيته . فإن نموه واغتذائه وإن كان
بينه وبين النبات فيه قدر مشترك ، فليس مثله هو . إذ هذا يقتضى بما يلزم به
ويسر نفسه ، وينمو بنمو حسه وحركته وهمه وحرثه . وليس النبات كذلك .

وكذلك أصناف النوع وأفراده . فنطق العرب بتمييز قلوبهم وبيان ألسنتهم
أكمل من نطق غيرهم ، حتى ليكون في بنى آدم من هو دون البهائم في النطق
والتمييز . ومنهم من لا ندرك نهايته .

وهذا كله يبين أن اشتراك أفراد الصنف ، وأصناف النوع ، وأنواع الجنس والأجناس السافلة في مسمى الجنس الأعلى : لا يقتضى أن يكون المعنى المشترك فيها بالسواء كما أنه ليس الحقائق الخارجة شىء مشترك ، ولكن الذهن فهم معنى يوجد في هذا ويوجد نظيره في هذا . وقد تبين أنه ليس نظيراً له على وجه المماثلة ، لكن على وجه المشابهة ، وأن ذلك المعنى المشترك هو في أحدهما على حقيقة تخالف حقيقة ما في الآخر .

ومن هنا يغلط القياسيون الذين يلحظون المعنى المشترك الجامع دون الفارق المميز .

والعرب من أصناف الناس والمسلمون من أهل الأديان : أعظم الناس إدراكاً للفروق ، وتميزاً للمشاركات . وذلك يوجد في عقولهم ولغاتهم وعلومهم وأحكامهم ولهذا لما ناظر متكلمو الإسلام العرب هؤلاء المتكلمة الصابئة عجم الروم ، وذكروا فضل منطقهم وكلامهم على منطق أولئك وكلامهم : ظهر رجحان كلام الإسلاميين كما فعله القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب الدقائق الذي رد فيه على الفلاسفة كثيراً من مذاهبهم الفاسدة في الأفلاك والنجوم ، والعقول والنفوس ، وواجب الوجود وغير ذلك . وتسكلم على منطقهم وتقسيمهم الموحدات ، كتقسيمهم الموجود إلى الجوهر والعرض ، ثم تقسيم الأعراض إلى المقولات التسعة ، وذكر تقسيم متكلمة المسلمين الذي فيه من التمييز والجمع والفرق ما ليس في كلام أولئك . وذلك أن الله علم الإنسان البيان ، كما قال تعالى (٥٥ : ١ - ٣ الرحمن علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال تعالى (٣١ : ٢) وعلم آدم الأسماء كلها) وقال (٩٦ : ٥) علم الإنسان ما لم يعلم) والبيان : بيان القلب واللسان ، كما أن الهى والبكم يكون في القلب واللسان ، كما قال تعالى (١٨ : ٢) صم بكم عى فهم لا يرجعون) وقال (٧٧١ : ٢) صم بكم عى ، فهم لا يعقلون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « هلا سألو إذ لم يعلموا ؟ إنما شفاء الهى السؤال » وفي الآخر « الهى عى

القلب لاعي اللسان « أو قال « شر الى عى القلب » وكان ابن مسعود يقول
« إنكم فى زمان كثير قهأوه ، قليل خطبأوه . وسيأتى عليكم زمان قليل قهأوه .
كثير خطبأوه » .

وتبين الأشياء للقلب ضد اشتباها عليه ، كما قال صلى الله عليه وسلم :
« الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات - الحديث » وقد قرىء
قوله تعالى (٦ : ٥٥) ولتستبين سبيل الجرمين) بإرفع والنصب ، أى ولتتبين
أنت سبيلهم .

فإنسان يستبين الأشياء . وهم يقولون : قد بان الشيء ، وبينته ، وتبين الشيء
وتبينته ، واستبان الشيء . واستتبته - كل هذا يستعمل لارما ومتعدياً . ومنه قوله
تعالى (٤٩ : ٦) إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) هو هنا متعد . ومنه قوله (٤ : ١٨)
بفاضة مينة) أى متبينة . فهذا هو لازم . والبيان كالكلام ، يكون مصدر بان
الشيء بياناً ، ويكون اسم مصدر ليّين كالكلام ، والسلام لِسْلَمٌ ويّين . فيكون
البيان بمعنى تبين الشيء . ويكون بمعنى يَنْتُ الشيء : أى أوضحته . وهذا هو
القالب عليه . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن من البيان لسحراً » .

والمقصود ببيان الكلام حصول البيان لقلب المستمع ، حتى يتبين له الشيء
ويستبين ، كما قال تعالى (٣ : ١٣٨) هذا بيان للناس) الآية . ومع هذا فالذى
لا يستبين له كما قل تعالى (٤١ : ٤٤) قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين
لا يؤمنون فى آذانهم وقر ، وهو عليهم عى) وقال (١٦ : ٤٤) وأرسلنا إليك الذر
لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) وقال (١٤ : ٤) وما أرسلنا من
رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) وقال (٢٤ : ٥٤) وما على الرسول إلا البلاغ
المبين) وقال (٩ : ١١٥) وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم
ما يتقنون) وقال (٤ : ١٧٦) يبين الله لكم أن تضلوا) وقال (٦ : ٥٧) قل إني
على بينة من ربي) الآية . وقال (٤٧ : ١٤) أفن كان على بينة من ربه) وقال

(٣٤:٣٤) ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات) وقال (٢٤ : ٦١ يبين الله لكم الآيات لعلكم تعقلون)

فأما الأشياء المألوفة التي ليس في زيادة وصفها إلا كثرة كلام ونفيق وتشديق وتكبر والإفصاح بذكر الأشياء التي يستتبع ذكرها : فهذا مما ينهى عنه ، كما جاء في الحديث « إن الله ينفخ البليغ من الرجال ، الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل الباقرة بلسانها ^(١) » وفي الحديث ^(٢) « الحياء والى شعبتان من الإيمان ، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق » ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ^(٣) » . وفي حديث سعد ^(٤) لما سمع ابنه أولما وجد ابنه يدعو ، وهو يقول « اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وبهجتها وكذا وكذا ، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا ، قال : يا بني

(١) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وقال الترمذي : حسن غريب .

(٢) رواه الإمام أحمد والترمذي في البر والصلة من حديث أبي أمامة رضى الله عنه ، وقال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي غسان محمد بن مطرف اهـ . مندرى في الترغيب ، والحاكم في مستدركه .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث عمار بن ياسر (٤) لم يكن لفظ الحديث بدعاء ابن سعد بن أبي وقاص موجوداً بالأصل ، فأخذه الشيخ سليمان الصنيع من سنن أبي داود ومسند أحمد . وقد علق الشيخ محمد بن عبد الرزاق بقوله : روى الإمام أحمد وأبو داود من حديث زياد بن عمار عن أبي نعمة عن مولى لسعد « أن سعداً سمع ابناً له يدعو ، وهو يقول : اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها واستبرقتها ، ونحواً من هذا . وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها . فقال لقد سألت الله خيراً كثيراً . وتموذت بالله من شر كثير . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيكون قوم يتدون في الدماء ، وقرأ هذه الآية (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين) وإن بحسبك أن تقول : اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل » .

إني سمعت رسول الله صلى عليه وسلم ، يقول : سيكون قوم يعتدون في الدعاء ،
فإياك أن تكون منهم ، إنك إن أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير ، وإن
أعذت من النار أعذت منها وما فيها من الشر .

وطامة الحدود المنطقية هي من هذا الباب : حشو الكلام كثير ، يبينون به
الأشياء ، وهي قبل بيانهم أبين منها بعد بيانهم . فهي مع كثرة ما فيها من توضيح
الزمان وإتباع الفكر واللسان لا توجب إلا العمى والضلال ، وتفتح باب المراء
والجدال إذ كل منهم يورد على حد الآخر من الأسئلة ما يفسد به ، ويزم سلامة
حده منه وعند التحقيق : تجدهم متكاثرين أو متقاربين ، ليس لأحدهم على
الآخر رجحان مبين ، فلما أن يُقبل الجميع أو يرد الجميع ، أو يُقبل من وجه [ويرد
من وجه] .

هذا في الحدود التي تشترك في تمييز الحدود وفصله عما سواه ، وأما متى أدخل
أحدهما في الحد ما أخرجه الآخر ، أو بالعكس : فالكلام في هذا علم يستفاد به
حد الاسم ومعرفة عمومه وخصوصه ، مثل الكلام في حد الخمر : هل هي عصير
العنب المشد ، أم هي كل مسكر ؟ وحد الغيبة ونحو ذلك .

وهذا هو الذي يتكلم فيه العلماء ، كما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم « ما الغيبة ؟
قال : ذكرك أخاك بما يكره - الحديث » وكذلك قوله : « كل مسكر خمر »
وقول عمر على المنبر « الخمر ما خامر العقل » وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم
لما قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » فقال له رجل :
يا رسول الله ، الرجل يحب أن يكون ثقله حسناً وثوبه حسناً ، أفن الكبر ذلك ؟
فقال : لا ، إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس » ومنه
تفسير الكلام وشرحه وبيانه .

فكل من شرح كلام غيره وفسره وبيّن تأويله ، فلا بد له من معرفة حدود
الأسماء التي فيه .

فكل ما كان من حد بالقول فإنما هو حد للاسم بمنزلة الترجمة والبيان .
فتارة يكون لفظاً محضاً إن كان المخاطب يعرف الحدود ، وتارة يحتاج إلى ترجمة
المعنى وبيانه ، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى . وذلك يكون بضرب المثل ، أو
تركيب صفات ، وذلك لا يفيد تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام فليعلم ذلك
وأما ما يذكرونه من حد الشيء ، أو الحد بحسب الحقيقة ، أو حد الحقائق
فليس فيه من التمييز إلا ذكر بعض الصفات التي للحدود كما تقدم ، وفيه من
التخليط ما قد نبهنا على بعضه .

[فصل]

وأما مسألة القياس فالكلام عليه في مقامين :
أحدهما : في القياس المطلق الذي جعلوه ميزان العلوم ، وحرروه في المنطق .
والثاني : في جنس الأقيسة التي يستعملونها في العلوم .
أما الأول : فنقول : لا نزاع أن المقدمتين إذا كانتا معنويتين وألقتا على
الوجه المعتدل : أنه يفيد العلم بالنتيجة . وقد جاء في صحيح مسلم مرفوعاً : « كل
مسكر خمر ، وكل خمر حرام » لكن هذا لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ،
ليستدل به على منازعه ينازعه ، بل التركيب في هذا كما قال أيضاً في الصحيح :
« كل مسكر خمر وكل خمر حرام » أراد أن يبين لهم أن جميع المسكرات داخلة في
مسمى الخمر الذي حرمه الله . فهو بيان لمعنى الخمر ، وهم قد علموا أن الله حرم الخمر
وكانوا يسألونه عن أثره من عصير العنب ، كما في الصحيحين عن أبي موسى
أنه صلى الله عليه وسلم « سئل عن شراب يصنع من الذرة يسمى المِزْر ، وشراب
يصنع من العسل يسمى البَيْتَع . وكان قد أوتى جوامع الكلم ، فقال : كل مسكر
حرام » فأراد أن يبين لهم بالكلمة الجامعة - وهي القضية الكلية - أن كل
مسكر خمر . ثم جاء بما كانوا يملونه من أن « كل خمر حرام » حتى ثبت تحريم
المسكر في قلوبهم ، كما صرح به في قوله « كل مسكر حرام » ولو اقتصر على قوله

« كل مسكر حرام » لتأوله متأول على أنه أراد القَدَح الآخر كما تأوله بعضهم^(١) ولهذا قال أحد : قوله « كل مسكر خر » أبلغ . فإنهم لا يسمون القَدَح الآخر خمرًا . ولو قال « كل مسكر خر » فقط لتأوله بعضهم على أنه يشبه الخمر في التحريم فلما زاد « وكل خر حرام » علم أنه أراد دخوله في اسم الخمر التي حرمها الله .

والفرض هنا : أن صورة القياس للذكورة فطرية لا تحتاج إلى تعلم ، بل هي عند الناس بمنزلة الحساب ، ولكن هؤلاء يطولون العبارات و يُغَيِّرُونَهَا^(٢) .

وكذلك اقسام المقدمة التي تسمى « القضية » - وهي الجملة الخبرية - إلى خاص وعام ، ومنفي ومثبت ومحو ذلك ، وأن القضية الصادقة يصدق عكسها وعكس قضيضها ، ويكذب قضيضها . وأن جملتها تختلف ونحو ذلك .

وكذلك تقسيم القياس إلى الحلي للأفرادى ، والاستثنائى للتلازمى والتماضى وغير ذلك : غايته - وإن كان صحيحاً - فقيه ما هو باطل . والحق الذى هو فيه : فيه من تطويل الكلام وتكثيره بلا فائدة ، ومن سوء التعبير والعي في البيان ، ومن العدول عن الصراط المستقيم القريب إلى الطريق المستدير البعيد : ما ليس هذا موضع بيانه .

لحقه النافع فطرى لا يحتاج إليه ، وما يحتاج إليه ليس فيه منفعة إلا معرفة اصطلاحهم وطريقهم أو حطهم .

وهذا شأن كل ذي مقالة من المقالات الباطلة . فإنه لا بد منه في معرفة لنته وضلاله . فاحتيج إليه لبيان ضلاله الذى يعرف به الموقنون حاله . ويستبين لهم ما يبين الله من حكمه جزاء وأمر ، وأن هؤلاء داخلون فيما يذم به من تكلف القول الذى لا يفيد ، وكثرة الكلام الذى لا ينفع .

والقصود هنا : ذكر وجوه

(١) وهم أهل الكوفة الذين لا يحرمون عصير غير العنب إلا بمقدار ما يسكر

(٢) أى يتكلفون ما يجعلونها به غريبة .

الوجه الأول

أن القياس المذكور لا يفيد علما إلا بواسطة قضية كلية موجبة . فلا بد من كلية جامعة ثابتة في كل قياس . وهذا متفق عليه معلوم أيضا . ولهذا قالوا : لا قياس عن سالتين ، ولا عن جزئيتين . وإذا كان كذلك وجب أن تكون العلوم الكلية الكلمات الجامعة هي أصول الأقيسة والأدلة ، وقواعدها التي تبنى عليها وتحتاج إليها .

ثم قالوا : إن مبادئ القياس البرهاني هي العلوم اليقينية التي هي الحسيات الباطنة والظاهرة ، والعقليات والبدهييات والمتواترات والمجربات ، وزاد بمضهم : الحدسيات . وليس في شيء من الحسيات الباطنة والظاهرة قضايا كلية ، إذ الحس الباطن والظاهر لا يدرك إلا أمورا معينة لا تكون إلا إذا كان الخبر أدرك ما أخبر به بالحس ، فهي تتبع للحسيات . وكذلك التجربة إنما تقع على أمور معينة محسوسة . وإنما يحكم العقل على النظائر بالتشبيه ، وهو قياس التمثيل ، والحدسيات عند من يثبتها منهم : من جنس التجريبيات ، لكن الفرق : أن التجربة تتعلق بفعل المجرّب كالأطعمة والأشربة والأدوية ، والحدس يتعلق بغير فعل ، كاختلاف أشكال القمر عند اختلاف مقابله للشمس . وهو في الحقيقة تجربة علمية بلا عمل فالمستفاد به أيضا أمور معينة جزئية ، لا تصير عامة إلا بواسطة قياس التمثيل .

وأما البدهييات - وهي العلوم الأولية التي يحملها الله في النفوس ابتداء بلا واسطة ، مثل الحساب ، وهي كالعالم بأن الواحد نصف الاثنين - فإنها لا يفيد العلم شيء معين موجود في الخارج ، مثل الحكم على العدد المطاق والمقدار المطلق وكالعالم بأن الأشياء المساوية لشيء واحد هي متساوية في أنفسها . فإنك إذا حكمت على موجود في الخارج لم يكن إلا بواسطة الحس ، مثل العقل . فإن العقل إنما هو عقل ما علمته بالإحساس الباطن أو الظاهر بعقل المعاني العامة أو الخاصة .

فأما أن العقل الذي هو عقل الأمور العامة التي أفرادها موجودة في الخارج

يخلص بغير حس فهذا لا يتصور . وإذا رجع الإنسان إلى نفسه وجد ذلك ، وأنه لا يعقل مستغنيا عن الحس الباطن والظاهر لكليات مقدرة في نفسه ، مثل الواحد والاثنين والمستقيم والمنحني ، والمثلث والمربع ، والواجب والممكن والمنتهى ، ونحو ذلك مما يفرضه هو ويقدره . فأما العلم بمطابقة ذلك المقدر للموجود في الخارج والعلم بالحقائق الخارجية فلا بد فيه من الحس الباطن أو الظاهر . فإذا اجتمع الحس والعقل - كاجتماع البصر والعقل - أمكن أن يدرك الحقائق الموجودة للعينة ويعقل حكمها العام الذي يندرج فيه أمثالها [لا] أضدادها ، ويعلم الجمع والفرق . وهذا هو اعتبار العقل وقياسه .

وإذا انفرد الإحساس الباطن أو الظاهر أدرك وجود الموجود للمعين . وإذا انفرد العقول المجرد علم الكليات المقدرة فيه التي قد يكون لها وجود في الخارج وقد لا يكون ، ولا يعلم وجود أعيانها وعدم وجود أعيانها إلا بإحساس باطن أو ظاهر .

فإنك إذا قلت : موجود المائة عشر الألف لم تحكم على شيء في الخارج ، بل لو لم يكن في العالم ما يعد بالمائة والألف لكنت عالما بأن المائة المقدرة في عقلك عشر الألف ، ولكن إذا أحسست بالرجال والدواب والذهب والفضة ، وأحسست بحسك أو بنجر من أحسن أن هناك مائة رجل أو درهم ، وهناك ألف ونحو ذلك : حكمت على أحد المعدودين بأنه عشر الآخر . فأما المعدودات فلا ندرك إلا بالحس . والعدد المجرد يعقل بالعقل ، ويعقل القلب والحس يعلم العدد والمعدود جميعا ، وكذلك المقادير الهندسية هي من هذا الباب .

فالعلوم الأولية البديهية العقلية المحضة ليست إلا في المقدرات الذهنية كالعدد والمقدار ، لا في الأمور الخارجية الموجودة .

فإذا كانت مواد^(١) القياس البرهاني لا يدرك بعامتها إلا أمور معينة ليست

(١) مواد القياس هي التي يأتي تفسيرها بقوله « الحس الباطن الخ » والحس =

كلية ، وهى الحس الباطن والظاهر ، والتواتر والتجربة والحدس ، والذى يدرك الكليات البديهية الأولية إنما يدرك أمورا مقدرة ذهنية ، لم يكن فى مبادئ البرهان ومقدماته المذكورة ما يعلم به قضية كلية عامة الأمور الموجودة فى الخارج والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية . فامتنع حينئذ أن يكون فيما ذكره من صورة القياس ومادته حصول علم يقينى .

وهذا بين لمن تأمله . وبحريه وجوده تصوره تفتتح علوم عظيمة ومعارف وسنين إن شاء الله من أى وجه وقع عليهم اللبس .

فتدبر هذا فإنه من أسرار عظام العلوم التى يظهر لك به ما يحل عن الوصف من الفرق بين الطريقة القطرية العقلية السمعية الشرعية الإيمانية ، وبين الطريقة القياسية المنطقية الكلامية .

وقد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أن القياس المنطقى لا يفيد إلا بواسطة قضية وتبين لك أن القضايا التى [هى] عندهم مواد البرهان وأصوله ليس فيها قضية كلية للأمر الموجودة ، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية إلا العقل المجرد الذى يعقل المقدرات الذهنية وإذا لم يكن فى أصول برهانهم علم بقضية عامة للأمر الموجودة لم يكن فى ذلك علم .

وليس مما ذكرناه ما يمكن النزاع فيه إلا القضايا البديهية فإن فيها عموما ، وقد يظن أن به تعلم الأمور الخارجة ، فيفرض أنها تنفيذ العلوم الكلية . اسكن بقية المبادئ ليس فيها علم كلى .

فكان الواجب أن لا يحل مقدمة البرهان إلا القضايا العقلية البديهية المحضة . إذ هى الكلية . وأما بقية القضايا فهى جزئية ، فكيف يصلح أن تجعل

= الباطن هو ما يسمونه الوجدانيات ، والحس الظاهر هو المحسات بالبر والسمع واللمس والدوق . والتواتر والتجربة معروفان . والحدس كمن رأى القمر تختلف وجوهه بحسب قربه من الشمس وبعده عنها حدس له : أن نوره مستفاد من الشمس

من مقدمات البرهان ؟ إلا أن يقال : تعلم بها أمور جزئية وبالعقل أمور كلية ، فبمجموعهما يتم البرهان ، كما يعلم بالحس أن مع هذا ألف درهم ومع هذا ألفان ، ويعلم بالعقل أن الاثنين أكثر من الواحد فيعلم أن مال هذا أكثر .

فيقال : هذا صحيح ، لكن هذا إما يفيد قضية جزئية معينة . وهو كون مال هذا أكثر من مال هذا . والأمور الجزئية المعينة لا تحتاج في معرفتها إلى قياس بل قد تعلم بلا قياس ، وتعلم بقياس التمثيل ، وتعلم بالقياس عن جزئيتين . فإنك تعلم بالحس أن هذا مثل هذا ، وتعلم أن هذا من نقته كيت وكيت ، فنعلم أن الآخر مثله ، وتعلم أن حكم الشيء حكم مثله . وكذلك قد يعلم أن زيدا أكبر من عمرو وعمرا أكبر من خالد ، وأمثال هذه الأمور المعينة التي تعلم بدون قياس الشمول الذي اشترطوا فيه ما اشترطوا .

فقد تبين أن هذا القياس العقلي المنطقي الذي وضعوه وحدوده لا يعلم بمجرد شيء من العلوم الكلية الثابتة في الخارج . فبطل قولهم « إنه ميزان العلوم الكلية الرهانية » ولكن يعلم به أمور معينة شخصية جزئية ، وتلك تعلم بغيره أجدد مما تعلم به . وهذا هو :

الوجه الثاني

فنقول : أما الأمور الموجودة المحققة فتعلم بالحس الباطن والظاهر ، وتعلم بالقياس التمثيلي ، وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم ، بل تكون الحدود الثلاثة فيه - الأصغر والأوسط والأكثر - أعيانا جزئية ، وللمقدمتان والنتيجة قضايا جزئية . وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل . فإن من رأى بعينه زيدا في مكان وعمرا في مكان آخر : استغنى عن أن يستدل على ذلك يكون الجسم الواحد لا يكون في مكانين . وكذلك من وزن دراهم كل منهما ألف درهم استغنى عن أن يستدل على ألف درهم بأنها مساوية للصنجة . وهي شيء واحد ، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأمثال ذلك كثير .

ولهذا يسمى هؤلاء أهلُ كلام ، أى لم يفيدوا علما لم يكن معروفا . وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد . وهو ما ضربه من القياس لإيضاح ما علم بالحس . وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر ، ومع من ينكر الحس ، كما سنذكره إن شاء الله .

وكذلك إذا علم الإنسان أن هذا الدينار مثل هذا ، وهذا الدرهم مثل هذا ، وأن هذه الحنطة والشعير مثل هذا ، ثم علم شيئا من صفات أحدهما وأحكامه الطبيعية ، مثل الاغتذاء والانتفاع ، أو العادية مثل القيمة والسعر ، أو الشرعية : مثل الحل والحرمه — علم أن حكم الآخر مثله .

فأقيسة التمثيل تفيد العقيدة بلاريب أعظم من أقيسة الشمول . ولا يحتاج مع العلم بالتمائل إلى أن يضرب لها قياس شمول ، بل يكون من زيادة الفضول .

وبهذا الطريق عرفت القصايا الجزئية بقياس التمثيل .

ومن قال : إن ذلك بواسطة قياس شمول ينمقد في النفس ، وهو أن هذا لو كان اتفاقا لما كان أكثريا . فقد قال الباطل . فإن الناس العالمين بما جربوه لا يخطر بقلوبهم هذا ، ولكن بمجرد علمهم بالتمائل يبادرون إلى التسوية في الحكم . لأن نفس العلم بالتمائل يوجب ذلك بالبدية العقلية ، فكما علم بالبدية العقلية : أن الواحد نصف الاثنين علم بها أن حكم الشيء حكم مثله ، وأن الواحد مثل الواحد ، كما علم أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

فالتمائل والاختلاف في الصفة أو القدر قد يمل بالإحساس الباطن والظاهر ، والعلم بأن المثليين سواء وأن الأكثر والأكثر أعظم وأرجح يعلم ببديهة العقل . وكذلك القياس المؤلف من قضايا معينة ، مثل العلم بأن زيدا أخو عمرو ، وعمرو أخو أبى بكر فزيد أخو أبى بكر ، ومثل العلم بأن أبى بكر أفضل من عمر ، وعمر أفضل من عثمان وعلى . فأبو بكر أفضل من عثمان وعلى . وأن المدينة أفضل من بيت المقدس والمدينة لا يجب أن يحج إليها ، فبيت المقدس لا يحج إليه . وقبر

الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل القبور ولا يشرع استلامه ولا تقبيله ، فقبر فلان وفلان وفلان لا يشرع استلامه ولا تقبيله . وأمثال هذه الأقيسة ملء العالم . وهذا أبلغ في إفادة حكم المعين من ذكر العالم . فدلالة الاسم المختص على المعين أبلغ من الدلالة عليه بالاسم العام ، وإن كان في العام أمور أخرى ليست في المختص .

فتبين أن للعلوم من الأمور المعينة يعلم بالحس وبقياس التمثيل ، والأقيسة المعينة أعظم مما يعلم أعيانها بقياس الشمول . فإذا كان قياس الشمول - الذي حرروه - لا يفيد الأمور الكلية ، كما تقدم ولا يحتاج إليه الأمور المعينة - كما تبين - لم يبق فيه فائدة أصلا ، ولم يحتاج إليه في علم كل ، ولا علم معين ، بل صار كلامهم في القياس الذي حرروه كالكلام في الحدود . وهذا هذا . فتدبره فإنه عظيم القدر .

الوجه الثالث

أن يقال : إذا كان لا بد في القياس من قضية كلية والحس لا يدرك الكليات وإنما تدرك بالعقل ، ولا يجوز أن تكون معلومة بقياس آخر ، لما يلزم من الدور أو التسلسل . فلا بد من قضايا كلية تعقل بلا قياس ، كالبديهيات التي جعلوها . فنقول : إذ وجب الاعتراف بأن من العلوم الكلية العقلية ما يتبدى في النفوس ويدهها بلا قياس ، وجب الجزم بأن العلوم الكلية العقلية قد تستغنى عن القياس . وهذا مما اعترفوا به هم وجميع بني آدم : أن من التصور والتصديق ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب بالحد والقياس ، وإلا لزم الدور أو التسلسل .

وإذا كان كذلك فنقول : إذا جاز هذا في علم كل جاز في آخر ، إذ ليس بين ما يمكن أن يعلم ابتداء من العلوم البديهية وما لا يجوز أن يعلم فصل يطرد ، بل هذا يختلف باختلاف قوة العقل وصفائه ، وكثرة إدراك الجزئيات التي تعلم

بواسطة الأمور الكلية . فما من علم من الكليات إلا وعلمه يمكن بدون القياس المنطقي . فلا يجوز الحكم بتوقف شيء من العلوم الكلية عليه . وهذا يتبين :

بالوجه الرابع

وهو أن نقول : هب أن صورة القياس المنطقي ومادته تفيد علوماً كلية ، لكن من أين يعلم أن العلم الكلي لا ينال حتى يقول هؤلاء المتكلمون القافون ما ليس لهم به علم^(١) هم ومن قلدتم من أهل الملل وعلماهم : إن ما ليس ببديهي من التصورات والتصديقات لا يعلم إلا بالحد والقياس ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم . فالتأمل لذلك لم يمتحن أحوال نفسه . ولو امتحن أحوال نفسه لوجد له علوماً كلية بدون القياس المنطقي ، وتصورات كثيرة بدون الحد . وإن علم ذلك من نفسه أو بنى جنسه فمن أين له أن جميع بنى آدم - مع تفاوت فطرهم وتلوهم ومواهب الحق لهم - هم بمنزلة ، وأن الله لا يمنح أحداً علماً إلا بقياس منطقي ينعقد في نفسه ، حتى يزعم هؤلاء : أن الأنبياء كانوا كذلك ، بل صعدوا إلى رب العالمين ، وزعموا أن علمه بأمور خلقه إنما هو بواسطة القياس المنطقي . وليس معهم بهذا النفي الذي لم يحيطوا بعلمه من حجة إلا عدم العلم ، فيدعون العلم .

وقد تكلموا بهذه القضية السالبة التي تم ما لا يحصى عدده إلا الله بلا علم لهم بها أصلاً : ويزيد هذا بيانا :

الوجه الخامس

وهو أن المبادئ المذكورة التي جالوها مفيدة لليقين - وهي الحسيات الباطنة والظاهرة ، والبديهيات والتجريبيات والحدسيات - لا ريب أنها تفيد اليقين

(١) إشارة إلى قوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً »

الحسنى . فمن أين لم أن اليقين لا يحصل بغيرها ؟ لا بد من دليل على النفى ، حتى يصح قولهم : لا يحصل اليقين بدونها ؟
فهذا صحيح لكنه ليس هو قول رءوسهم .
ولا ريب أن من له عقل وإيمان يجب أن يخالفهم فى تكذيبهم بالحق الخارج عن هذا الطريق .

ومن هذا الموضع صار متافقا وتزندق من نافق منهم . وصار عند عقلاء الناس من أهل المال وغيرهم : أن المنطق مظنة التكذيب بالحق والعناد والزندقة والنفاق حتى حكى لنا بعض الناس : أن شخصا من الأعاجم جاء ليقرأ على بعض شبوخهم منطقاً ، فقرأ منه قطعة ، ثم قال : خواجاً^(١) أي باب ترك الصلاة ؟ فضحكوا منه .

وهذا موجود بالاستقراء : أن مَنْ حَسَّنَ الظن بالمنطق وأمله إن لم يكن له مادة من دين وعقل يستفيد بها الحق الذى ينتفع به ، وإلا فسد عقله ودينه . ولهذا يوجد فيهم من الكفر والنفاق والجهل والضلال وفساد الأقوال والأعمال ما هو ظاهر لكل ناظر من الرجال . ولهذا كان أول من خلطه بأصول الفقه ونحوه من العلوم الإسلامية كثير الاضطراب .

فإنه كان كثير من فضلاء المسلمين وعلمائهم يقولون : المنطق كالْحَسَاب ونحوه مما لا يعلم به صحة الإسلام ولا فساد ولا ثبوته ولا انتفاؤه .

فهذا كلام من رأى ظاهره وما فيه من الكلام على الأمور المفردة لفظاً ومعنى ، ثم على تأليف المفردات ، وهو القضايا وتقيضها وعكسها المستوى وعكس التقيض ، ثم على تأليفها بالحد والقياس ، وعلى مواد القياس ، وإلا فالتحقيق : أنه مشتمل على أمور فاسدة ، ودعاوى باطلة كثيرة لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها والله أعلم . والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم على عبد الله ورسوله محمد الداعي إلى الهدى والرشاد ، وعلى آله ومن اتبع هداه .

قد تم نسخ هذه الوريقات على يد أفقر المخلوقات إلى من استوى على عرشه فوق سبع سموات . وكتبها بيده « عبد المعطى بن السيد يوسف على » .
وذلك عن أصل في ضمن مجموعة خطية لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى مودعة بالمكتبة المحمودية في بلدة المدينة المنورة مهاجر خير البرية ، مسماة تلك المجموعة ببيان المسائل المشككة من الفقه ، تحت رقم ٣٣ من كتب الفقه الحنفي .

وكان الفراغ من نسخها في يوم الإثنين الموافق للشان والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٨ هـ .

ولم يذكر ناسخ الأصل اسمه في آخر هذه الرسالة ، ولا تاريخ نسخه لها .
والذى يظهر من رسائل أخرى في هذه المجموعة يشابه خطها خط هذه الرسالة :
أن اسمه عبد الله بن زيد بن إبراهيم بن محمد بن سليمان ، وأن تاريخ النسخ هو في حدود سنة ١١٨٧ هـ .

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وقد كان الفراغ من مقابلة هذه الرسالة على أصلها المذكور في يوم الخميس الموافق للحادى عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٥٨ على يد ناسخها عبد المعطى المذكور - وبيده الأصل - والأستاذ الشيخ محمد بن على آل حركان - وبيده هذه النسخة - وذلك حسب رغبة المستنسخ الوجيه المفضل الشيخ محمد بن حسين نصيف من أعيان السلفيين بمكة .

والله أعلم وأعز وأكرم . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكان الفراغ من طبعها وتصحيحها حسب الطاقة في مطبعة السنة المحمدية
في يوم الأربعاء العاشر من شهر ربيع الأول سنة سبعين وثلاثمائة وألف من هجرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وطبعت على النسخة التي استنسخها لنفسه الفضال
خادم علوم السلف ، والساعي في نشرها : الشيخ محمد بن حسين نصيف من
أعيان جدة الحجاز .

وقد تفضل بها للطبع ابتغاء وجه الله والدار الآخرة . فجزاه الله أحسن الجزاء ،
وجعلنا الله وإياه من المهتدين هدى عبد الله ورسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله
وسلم . وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

محمد حامد الفقي

فهرس

- | | |
|--|-------------------------------------|
| ١٢ ذم السلف للمتكلمين | ١ مسألة عن مذهب السلف والخلف |
| ١٣ لمن بعض الأمراء للأشعرية | في الصفات والمنطق |
| ١٤ فتوى لابن عبد السلام عن العناء | ١ رضى الله عن الصحابة والتابعين |
| وتقبيل القبور وغيرها | ٢ مذهب السلف في الصفات والمثابة |
| ١٥ لا يجوز لمن هؤلاء المخالفين | ٢ الدليل على صحة نسبة مذاهب السلف |
| لاتفاقهم في بعض الأصول مع أهل | في الصفات إليهم |
| الحديث | ٣ مذهبهم في الاستواء والنزول وسائر |
| ١٧ ابن حزم، ما وافق فيه أهل الحديث | الصفات |
| وما خالفهم فيه | ٣ جواب مالك عن الاستواء وكتابه |
| ١٨ كلما ظهر الإسلام وقوى ظهرت | ٣ رأى أبي محمد صاحب أبي حنيفة في |
| السنة وأهلها وبالعكس والأمثلة على | الصفات |
| ذلك | ٤ لا يلزم التجسيم من السكوت عن |
| ٢٢ المقابلة بين أهل الحديث وأهل الكلام | التأويل |
| ٢٤ أسعد الناس في الدنيا والآخرة أتباع | ٧ السلف أعلم وأحكم من الخلف كما أن |
| المرسلين وأشقاهم الفلاسفة والمتكلمين | أهل الحديث أكمل الناس عقلاً |
| ٢٦ عوام أهل الحديث عندهم من | وعدمهم قياساً وأصوبهم رأياً |
| المعرفة واليقين والعلم النافع ما ليس | ٨ الحق مع السلف دائماً |
| عد أئمة المتكلمة المتكلمين | ٩ إنما تبطل وعظم من علماء نبلاء |
| ٢٨ النظر في الدلائل يفيد العلم | المسلمين وظلمهم من اتبع الحديث |
| ٣٢ خرافة العقل الفعّال | والسنة |
| | ١٢ كل من تكلم فيه من العلماء ولأمرأ |

- ٣٤ الله سبحانه وتعالى معلم كل علم وواهب العلم غذاء القلوب والأرواح
- ٣٦ العلم بديهي ونظري
- ٣٨ العلم بديهي ونظري
- ٣٩ مسائل القياس والاستحسان عدد الفقهاء والمتكلمين
- ٤٣ الفلاسفة والمتكلمين أكثر الناس افتراءً وأخلاقاً
- ٤٨ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصول الدين وفروعه
- ٤٩ الاتحادية تلقوا فسادهم عن المتفلسفة والمعتكفة
- ٥٠ معنى قول الاتحادية أن الله ليس في جهة ولا له مكان ولا هو في السماء
- ٥٠ دعواهم أن ربهم هو نفس الموجودات هي منشأ ضلالهم
- ٥٠ تشابه مذهب الاتحادية والجهمية
- ٥١ تناقض مذهب الاتحادية في وجود ربهم
- ٥٢ كل ما أدعوه من الأسرار المصونة والعلوم مخزونة حبل وضلال
- ٥٣ جهل أبو حامد الغزالي بالسنّة
- ٥٧ معنى لفظ التأويل
- ٦٢ رأي ابن تيمية في تأنية ابن القارض
- ٦٢ من أصول الايمان أن يثبت العبد في الدنيا والآخرة على كلمة التوحيد
- ٦٣ مثل الكفر والجهل بسيطين ومركبين
- ٦٤ أمثلة من الصوفية وضلالاتهم وأكاذيبهم
- ٦٥ انتساب الباطنية والقرامطة إلى الرافضة
- ٦٥ رواية صادقة تثبت تروؤ على اختصاصه بأسرار وعلوم لبست في القرآن
- ٦٨ أكاذيب ابن عربي ، وابن سبعين وأبونصر السكندی ، وغيرهم من الصوفية
- ٧٢ كل من ادعي علم شيء من المستقبل مدعى للنبوّة
- ٧٥ عمدة كل زندق ومنافق إبطال أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والطعن فيها
- ٧٨ فضائل ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء ونقله عنهم ودينهم
- ٨١ المعظمين للمفسدة أبعد الناس عن معرفة الحديث

مناقق جاهل	٨٣ الفرق بين دين الرسل وكلام
١١٨ كلمة الحشوية ومن الذين	الفلاسفة
يقصدون بها	٨٦ أساس الزندقة الرفض والطمع
١٢٣ معنى التوحيد ، والتنزيه والتشبيه	في الأدلة والأخبار
والتجسم	٩١ قاعدة في السنة والبدعة
١٢٥ نقض كلام من قال : إن جميع	٩٢ مجادة أهل الكتاب بالتى هى
المتدعة يزعمون أنهم على مذهب	أحسن والاستدلال على صدق
السلف	الاسلام من كتبهم
١٢٨ كل مؤيد لمذهب الخلف المتكلمين	٩٥ كيف تناظر الصائبة والفلاسفة
في الصفات : إنما يرى السلف	والمشركين
بالضلال عن التوحيد والتنزيه	٩٧ جواز ترجمة القرآن إلى غير اللغة
١٣٠ عامة ما عند السلف من العلم	العربية وكيفية ذلك
والايمان هو ما استفاده من نبهم	٩٩ معنى العقل والنفس والروح وهل
صلى الله عليه وسلم فالطاعن فيهم	هى الملائكة ؟
طاعن فيه	١٠١ ما جاء في القرآن والحديث من
١٣١ قول الملاحدة : إن الرسول أحكم	صفات الملائكة وأصنافهم وأفعالهم
الأمر العملية المتعلقة بالأخلاق	١٠٧ الملائكة عباد الله ، لا يشبهون به
والسياسة . وأما الأمور العلمية	كما يشبه المعلول بالعلة ، والولد بالوالد
فالفلاسفة أعلم بها منه	١١٢ سبب الضلال عند الفلاسفة قديما
١٣١ أمثلة من جهل الفلاسفة	وحديثا هو الجهل بالديانات
١٣٤ اتهام الباطنية لرسول الله صلى الله	١١٥ كل من زعم أن طائفة غير أهل
عليه وسلم بإخفاء كثير من مسائل	الحديث أدركوا من حقائق
الصفات	الأمر أكثر مما أدركوا فهو

١٦٩ لم يلتفت أحد من علماء الاسلام
في الدين أو الفقه أو اللغة أو غيرها
إلى هذا المنطق

١٧١ لم يستفد من المنطق - نظرية
وعملية - إلا الذين ليس لهم كتاب
منزل ولا نبي مرسل .

١٧٢ جميع ما يأمر به المنطق من العلوم
والأخلاق لا تسكن في النجاة من
عذاب الله ولا تحصيل نعيم الآخرة
١٧٣ تلازم التوحيد والإيمان بالرسول
واليوم الآخر

١٧٧ المنطق لا يأمر بالتوحيد وعبادة
الله ، بل يأمر بالشرك وعبادة
الكواكب

١٨٠ حال مخالف الرسل من الملوك كما
جاء في القرآن مثل حال الفلاسفة
ومجادتهم واستكبارهم

١٨٣ كلام أهل المنطق في الحدود التي
تفيد التصورات

١٨٤ أوجه من ضلال المنطق وبطلانه
١٨٤ الوجه الأول : أن التصور الذي
ليس ببديهي لا يقال إلا بالحد

١٣٥ فصل : في الصفات وبيان الحق
في الاثبات والنفي

١٤٠ عامة أهل الكلام يعظمون أئمة
الانحاد كما صرح بذلك ابن عربي

١٤٣ مذهب السلف في الصفات وما نقله
شيخ الحرمين في ذلك

١٤٧ أقسام السنة وأقسام العقائد من
كلام شيخ الحرمين أيضاً

١٥٢ من آداب المناظر ذكر الحجج
لا الشتم والتحويل

١٥٥ فصل : المنطق وفساده واشتغاله
على دعاوى ماطلة

١٥٥ حذاق المنطق يعرضون أحياء عنه
١٥٧ تعريف علم المنطق وفساده

١٥٨ أقيسة المناطقة الخمسة
١٦١ قساد تلك الأقيسة التي يبطلون

سها الحقائق الدينية الثابتة
١٦٣ أمر الدين أعلى وأجلى من أن

يوزن بموازين المنطق
١٦٥ قياس التمثيل وقياس الشمول

١٦٧ علم ما بعد الطبيعة
١٦٨ لا نجد أحداً من أهل الأرض صار

إماماً في علم من العلوم مستعيناً
بصناعة المنطق .

كان له جزءان فلا بد لجزأيه من تصور
١٩٣ الوجه الرابع عشر : أن الحدود
لا بد فيها من التمييز .

١٩٣ الوجه الخامس عشر : أن الله
سبحانه قد ميز كل مسمى باسم
يدل عليه ويفصله عن الجنس المشترك
١٩٤ الوجه السادس عشر : أن في الصفات
الذاتية والمشاركة

١٩٨ الأشياء المعلومه : ليس في زيادة
وصفها إلا تنقيح وتشدق وتكبر
٢٠٠ فصل : في القياس

٢٠١ الحق في القياس معلوم بالقطرة
وأكثره باطل من وجوه
٢٠٢ الوجه الأول : أن القياس لا يفيد
علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة
٢٠٥ الوجه الثاني : القياس التي تعلم به
الأمر الموجودة المحققة

٢٠٧ الوجه الثالث : إذا كان لا بد في
القياس من قضية كلية فلا بد من
قضايا كلية تمقل بلا قياس
٢٠٨ الوجه الرابع : إذا سلمنا أن القياس
المنطقي تفيد علوماً كلية ، فنأين
لهم أن ما ليس بيديهي لا يعلم إلا
بالحد والقياس ؟

٢٠٨ الوجه الخامس : هل المبادئ
الذاتية تبدأ أم لا ؟

١٨٤ الوجه الثاني : أنه لم يعلم لهم حد
معرفة لشيء من الأشياء

١٨٥ الوجه الثالث : أن المتكلمين بالحد
وطائفة قليلة من بني آدم

١٨٦ الوجه الرابع : أن الله جعل لابن
آدم من الحسن ما يعرف به الأشياء
١٨٦ الوجه الخامس : أن الحدود
أقوال كلية

١٨٧ الوجه السادس : أن الحد من
باب الألفاظ

١٨٧ الوجه السابع : أن الحد يميز بين
الحدود وغيره ولا يفيد تصور الحقيقة

١٨٧ الوجه الثامن : الحد الظاهر والباطن
تفيد تصور الحقيقة مطلقاً بغير
تخصيص أو تعميم

١٨٩ الوجه التاسع : التفريق بين
صفات الحدود الواحد باطل

١٩٠ الوجه العاشر : الصفات الذاتية ،
والعرضية ، اللازمة وغير اللازمة
تختلف باختلاف الناظر والقول
باطرادها باطل

١٩١ الوجه الحادي عشر : الحقيقة مركبة
من الجنس والفصل

١٩٢ الوجه الثاني عشر : الصفات الذاتية
قد تعلم ولا يتصور بها كنه الحدود
١٩٢ الوجه الثالث عشر : أن الحد إذا

